آفريكا فوكاس
AFRICA FOCUS

تصدر عن المركز الافريقي للاستشارات

| العدد 11 أغسطس 2025م | محرم 1447هـ |

| Issue No. 11 August 2025 | Muharram 1447 AH |

التيجاني عبد القادر حامد:

الإمبريالية الجديدة و تسليح الاستثمار في إفريقيا

صفقة المعادن مقابل الأمن في الكونغو.. تفاعل إرث الاستغلال ودوامات التبعية

د. أمجد فريد الطيب

النقلة الثالثة للحرب في السودان: من الانقلاب إلى العدوان المباشر وتدويل الصراع

فريق آفريكا فوكس

جنوب السودان بعد عقد من الانفصال.. أين الوطن وأين المواطن؟

اتيم سايمون

وعود بلا طعام.. فضائح التمويل الإنساني في قلب الكارثة السودانية

قفزة للأمام – وفرة في المحاصيل خلال الحرب

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير:

أ.د/ التجاني عبد القادر حامد

مدير التحرير:

الأستاذ / عـادل البـــاز

البريـد الإلكتـرونـي:
info@afrocen.org

العنـــوان:
الخـرطوم - العمـارة الكويتيـة
البرج الأول- الطابق الرابع
شقة رقم (8)

الإمبريالية الجديدة و تسليح الاستثمار في إفريقيا

أ. د. التيجاني عبد القادر حامد

6

صفقة المعادن مقابل الأمن في الكونغو.. تفاعل إرث الاستغلال ودوامات التبعية

د. أمجد فريد الطيب

15

المحتويات

النقلة الثالثة للحرب في السودان: من الانقلاب إلى العدوان المباشر وتدويل الصراع

فريق آفريكا فوكس

22

جنوب السودان بعد عقد من الانفصال.. أين الوطن وأين المواطن؟

اتيم سايمون

32

مستقبل القبائل العربية في دارفور: هل تنجو من لعنة الوصم بعد هزيمة الدعم السريع؟

د. عبدالناصر سلم حامد

37

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟ قراءة في مواقف دول الجوار والمنظمات الإقليمية

عباس محمد صالح عباس

41

المثلث الحدودي: بوابة اللا دولة وصراع الجغرافيا والوكالة

62

قفزة للأمام – وفرة في المحاصيل خلال الحرب

67

كلمـه التحرير

ركزت موضوعات هذا العدد ¬"الحادي عشر" من أفريكا فوكس على مسارين رئيسيين:
الأول، القضايا الإفريقية العامة في ظل التحولات الدولية والداخلية التي تعيد رسم موقع القارة في العالم، بدءاً من أشكال الإمبريالية الجديدة وصولاً إلى التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية.
والثاني، ملف السودان وما حملته الحرب الممتدة من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وإنسانية، فضلاً عن أسئلة المصالحة وإدارة الموارد ومواقف الفاعلين الإقليميين.
في المحور الإفريقي العام، قدّم د. التيجاني عبد القادر حامد دراسته بعنوان «الإمبريالية الجديدة و"تسليح" الاستثمار في إفريقيا»، حيث يبين كيف تغيرت أدوات النفوذ في القارة من السيطرة العسكرية المباشرة إلى استخدام رأس المال والاستثمار كوسائل ضغط وتأثير سياسي، الأمر الذي يجعل مستقبل التنمية في إفريقيا مرهوناً بقدرة المجتمعات والدول على بناء استراتيجيات ذاتية تحمي مصالحها.
كما يستهل المركز الإفريقي للاستشارات هذا العدد بتقرير تحليلي بعنوان «التوسّع الإماراتي في إفريقيا.. بين الطموح والسيطرة»، يتناول فيه طبيعة الحضور الإماراتي المتصاعد في القارة، وكيف يجمع بين الأدوات الاقتصادية واللوجستية والعسكرية، ليمثل نموذجاً جديداً لتنافس القوى الإقليمية على إفريقيا.
وفي السياق نفسه، عرض المركز الإفريقي للاستشارات تقريراً حول الاجتماع المثير للجدل الذي تم بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبعض القادة الافارقة بعنوان «ترامب يلتقي قادة أفارقة في واشنطن: رسائل سياسية وصفقات أمنية وتجارية»، حلّل فيه توجهات السياسة الأمريكية تجاه القارة والتي تقوم على مقايضات أمنية وتجارية مباشرة.
وفي هذا العدد أيضاً، قدّم الباحث اتيم سايمون دراسة عن «جنوب السودان بعد عقد من الانفصال.. أين الوطن وأين المواطن؟» متوقفاً عند تحديات الدولة الوليدة التي لم تستطع بعد عقد كامل أن تبني مؤسسات راسخة أو تحقق وعود الاستقلال، نتساءل: أين الوطن وإلى أين ذهبت تلك الوعود الكبيرة؟ .
أما د. أمجد فريد الطيب فقد تناول في مقاله «صفقة المعادن مقابل الأمن في الكونغو.. تفاعل إرث الاستغلال ودوامات التبعية» الاتفاقية الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة العلاقة بين الموارد الطبيعية والأمن، مبيناً كيف أن تكرار أنماط التبعية القديمة يعيد إنتاج الأزمات الاقتصادية والسياسية، حيث تتحول الثروات إلى عامل نزاع بدلاً من أن تكون مدخلاً للاستقرار والتنمية.
وفي السياق ذاته، يكتب الأستاذ عبد المنعم

كلمة العدد

أبوادريس مقالاً بعنوان «واشنطن تعود إلى إفريقيا ببوابة الاقتصاد تحت راية السلام »، يوضح فيه كيف تحاول الولايات المتحدة أن تعيد تموضعها في القارة الإفريقية عبر أدوات اقتصادية وتنموية تحمل شعار "السلام"، لكنها في الجوهر تسعى لتأمين نفوذها الاستراتيجي ومصالحها التجارية. وبذلك، يبدو أن مقاربة "الموارد مقابل الأمن" التي حلّلها د. أمجد فريد تتكامل مع "الاقتصاد تحت راية السلام" التي يعرضها أبوادريس، لتكشف مجتمعةً أن واشنطن تسعى لتثبيت حضورها في إفريقيا عبر معادلة معقدة تمزج بين الاقتصاد والسياسة والأمن.

وجاءت مساهمة الباحث عباس محمد صالح عباس بعنوان «كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟ قراءة في مواقف دول الجوار والمنظمات الإقليمية»، عرض فيه المواقف المختلفة لدول الإقليم والمنظمات القارية، مبيناً كيف انعكست اعتبارات المصالح المباشرة على صياغة تلك المواقف، في وقت يظل فيه السودان بحاجة إلى دعم إقليمي حقيقي للخروج من أزمته.

وفي المحور الخاص بالسودان، جاء مقال د. عبد الناصر سلم حامد بعنوان «القبائل العربية في دارفور بعد هزيمة الدعم السريع.. من لعنة الوصم إلى فرصة المصالحة»، ليطرح رؤية حول التحولات التي طرأت على موقع هذه القبائل بعد الأحداث الأخيرة، مشيراً إلى أن اللحظة الراهنة رغم صعوبتها قد تفتح أفقاً لبناء توافقات اجتماعية جديدة تعيد إلى دارفور استقرارها.

وفي مقالة أخرى للباحث نفسه بعنوان «بين الجسر والسلاح: عندما تتحول القبيلة إلى لعنة في الحرب السودانية»

أما تقرير المركز الإفريقي للاستشارات «المثلث الحدودي: بوابة اللا دولة وصراع الجغرافيا والوكالة»، فقد تناول منطقة الحدود بين السودان ومصر وليبيا، باعتبارها نموذجاً للتداخل بين المحلي والإقليمي والدولي، حيث يتقاطع الجغرافيا بالسياسة وتتشابك المصالح، مما يجعل هذه المنطقة إحدى أهم بؤر التوتر والتأثير في مسار الصراع السوداني.

وفي الجانب الإنساني، نطالع تحقيقاً أعده المركز الإفريقي للاستشارات بعنوان «وعود بلا طعام.. فضائح التمويل الإنساني في قلب الكارثة السودانية»، يتتبع مسار المساعدات التي رُصدت للسودان وكيف تعثرت في الوصول إلى مستحقيها. حيث يتم التوسع في تتبع مسارات الدعم والخلل في آليات توزيعه.

وفي محور التقارير، نشر المركز الإفريقي للاستشارات قراءة مطولة لتقرير بعثة تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية (CFSAM) الصادر في مارس 2025 عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، تحت عنوان «قفزة للأمام – وفرة في المحاصيل خلال الحرب». ويكشف التقرير عن مفارقة مدهشة بين استمرار الحرب وما خلفه من دمار، وبين تسجيل وفرة نسبية في بعض المحاصيل الزراعية، وهو ما يفتح باب النقاش حول صمود السودانين امام ازمة الحرب.

بهذا، يجمع العدد الحادي عشر من أفريكا فوكس بين القضايا الإفريقية الكبرى التي تحدد موقع القارة في عالم مضطرب، وبين التفاصيل الدقيقة للأزمة السودانية التي تعكس بدورها تحديات بناء الدولة والمجتمع في القارة. إن هذا التلاقي بين المحلي والإقليمي يوضح أن قراءة إفريقيا لا تكتمل إلا بفهم تفاعلاتها الداخلية والخارجية معاً، وأن أفق المستقبل مرهون بقدرة شعوبها على تحويل المحن إلى فرص، والصراعات إلى مشاريع بقاء وتنمية.

الإمبريالية الجديدة و تسليح الاستثمار في إفريقيا

أ. د. التيجاني عبد القادر حامد

(1) مقدمة:

شهدت السنوات التالية لمؤتمر برلين (1848) ما عرف تاريخياً بظاهرة الهرولة إلى إفريقيا (the scramble for Africa)؛ حيث قُطّعت تلك القارة إلى محميات ومستعمرات، وألحقت كل واحدة منها بدولة أوروبية كبيرة. أمّا وقد مضت الآن قرابة المائتي عام على تلك الهرولة الإمبريالية الكبرى، وحدث فيهن ما حدث من خطوب وحروب، فقد يكون من المناسب أن نتساءل: كيف حدث ذلك؟ وماذا يمكن أن نفعل حتى لا يحدث مرة أخرى؟

(2) الهرولة الإمبريالية الأولى نحو إفريقيا:

يجب أن نتذكر أنّ المهرولين الأوائل كانوا يركضون خلف "الاستثمارات الخارجية" وكانت مزاعمهم الاقتصادية أنّ مدخراتهم الضخمة المركزة محلياً لن تجد استثمارات مربحة في نطاقها المحلي، ولا مناص لهم - مِن ثمّ- سوى البحث عن فرص في الأماكن النائية. ولتحقيق ذلك الهدف فقد صاروا يطابقون بين أهدافهم الخاصة والأهداف الوطنية العامة، ويزعمون أنّه لمن مصلحة الوطن أن تُفتح له أسواق جديدة وأن تُضم إليه بلدان شاسعة. وأنه مهما كانت عملية "الضم" هذه مكلفة وخطرة إلا أنها ضرورية لبقاء الأمم وتقدمها. وأنّ الأمة التي لا تقدم على ضم الأراضي ستفسح المجال لأمم أخرى أكثر جرأة فستستولى على الموانئ والأسواق، وستضيق سبل التجارة؛ وربما تسد المنافذ التي يحصل الآخرون من خلالها على ما هو ضروري من الطعام والمواد الخام.

وكان المهرولون لا يبالون بالطبع إن أُطلقت صفة "الإمبريالية" على هذه العملية؛ إذ يرونها إمبريالية ضرورية، وأنّ على دولهم أن تستخدم دبلوماسيتها (وسلاحها) لتأمين هذه الأسواق وتطويرها.

وقد دلت التجربة بالطبع على أن الحرب هي واحدة من أقرب الطرق لتأمين هذه الأسواق وتطويرها، حتى ولو ترتب على ذلك تحويل البلدان الإفريقية إلى مقاطعات تحت الحماية، أو تحويلها إلى مستعمرات كاملة الخضوع.

وبهذه الطريقة نشأت الإمبريالية الكلاسيكية التي تحولت إلى استعمار كامل السيطرة.

(3) المهرولون الجدد:

فإذا تبيّن من هذا (كيف ولماذا) حدثت تلك الهرولة

الأوروبية الأولى إلى إفريقيا، واستبانت نتائجها الكئيبة، فإنّ الأسئلة المؤرقة ستكون: هل سيعود المهرولون القدامى أم سيظهر على المسرح الإفريقي "مهرولون جدد"؟ وسواء عاد هؤلاء أو أولئك أو عادوا معا؛ فهل سيعودون في هيئة العسكري المستعمر أم في صورة الرأسمالي المستثمر؟ وهل ستشهد القارة السمراء نهضة اقتصادية على أيديهم أم سيزداد سكانها فقراً (علماً بأنّ ثلث سكانها الآن يعيشون تحت خط الفقر المدقع- بحسب تقارير البنك الدولي)؟

لا نود في هذا المقال- ولا نستطيع - الإحاطة بظاهرة الهجمة الرأسمالية الحديثة نحو إفريقيا، ولا بأعداد وأغراض الدول والشركات التي تبحث عن استثمارات سهلة ومعادن نفيسة وعمالة رخيصة، فهي كثيرة العدد ومتنوعة الجنسيات ومتباينة الأهداف والوسائل. سنكتفي بالحديث عن دولة الإمارات كمثال لدولة صغيرة ناشئة وهي تسابق الآخرين في الهرولة نحو إفريقيا، حتى صار لها موقع مرموق في مجال التوازنات التجارية العالمية.

وحديثنا عن توجه الإمارات نحو القارة الإفريقية لا يتضمن إنكاراً لحقها في أن تخطط وتعمل بجد لتعظيم مصالحها الاقتصادية في إفريقيا وغيرها من الدول؛ وإنّما يتضمّن محاولة لفهم طبيعة الدور الجديد الذي تضطلع به من خلال سياساتها الاستثمارية في إفريقيا، ومدى تأثير تلك السياسات على الأوضاع في تلك القارة.

(4) الإمارات في إفريقيا:

يلاحظ المراقبون أنّ دولة الإمارات العربية المتحدة تبنت منذ عقدين من الزمان استراتيجية اقتصادية توسعية في إفريقيا، اتخذت شكل استثمارات ضخمة في قطاعات متنوعة؛ تتراوح بين البنية التحتية والطاقة

الإمبريالية الجديدة و تسليح الاستثمار في إفريقيا

والغذاء والأمن والسلاح. وكأنّ هذه الاستثمارات لامست عصبا حياً في بعض الاقتصاديات العالمية الكبرى، فقد صارت تتصدر العناوين البارزة في الصحف العالمية، إذ تصف صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية كيف أنّ "الإمارات تُدفّق المال في إفريقيا بحثاً عن الموارد".

أمّا صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية فقد نشرت تقريراً موسعاً عن "النفوذ الإماراتي المتنامي في إفريقيا" أشارت فيه إلى أنّ الإمارات تعهدت في عامي 2022-2023 بفتح استثمارات إفريقية بمبلغ 97 مليار دولار في مجالات الطاقة المتجددة والموانئ، والتعدين والعقارات، والاتصالات، والزراعة والتصنيع؛ أي ثلاثة

> **"لم تعد الإمارات تكتفي بالبحث عن الأسواق أو تأمين الغذاء والطاقة، بل باتت تستثمر في الفوضى ذاتها؛ تُشيِّد الموانئ بيد وتُسلِّح المليشيات بالأخرى، وتُقدِّم مساعدات إنسانية تغطي بها على تدخّلات عسكرية. في هذا المشهد، يتحوّل الاستثمار من أداة للتنمية إلى أداة للهيمنة، ويغدو الاقتصاد بوابة للتأثير السياسي وإعادة تشكيل الأنظمة من الداخل."**

أضعاف ما تعهدت به الصين.

كما تشير مصادر عديدة إلى أن الإمارات تحصلت على أرضٍ زراعية في مصر والسودان وكينيا والمغرب وناميبيا وسيراليون ويوغندا وتنزانيا؛ فيما يشبه سياسة قضم الأراضي (land grabbing).

وتشير المصادر إلى استراتيجية "سلسلة الموانئ" التي تتبعها الإمارات؛ حيث تمكنت من خلال الاتفاقات الثنائية (أو الشراء) أن تستحوذ على إنشاء وإدارة ما لا يقل عن 12 ميناءً على السواحل الإفريقية.

أمّا في مجال المؤسسات المالية فتكفي إشارة إلى مدى توسعها في مصر مثلا، حيث يلاحظ أحد الاقتصاديين أن الإمارات قد توسعت في مصر بصورة غير مسبوقة على مدار العقد الأخير، وأصبحت مساهمة في خمسة من أهم البنوك العاملة في السوق المصرية، واستحوذت على مؤسسات مالية أخرى، واقتحمت سوق العقارات والصحة وتملّكت الفنادق.

ولم يكن مشروع رأس الحكمة المعروف في الصحافة الغربية بمشروع إنقاذ مصر إلا واحدة من حلقات التمدد الإماراتي الاقتصادي في أرض المحروسة.

وقد تضافرت بالطبع عدة عوامل- بعضها داخلي وبعضها خارجي- جعلت الإمارات تتعجل السير في هذا الاتجاه، ويأتي على رأس العوامل الداخلية هدفها المشروع المتمثل في تنويع مصادر دخلها بعيداً عن النفط؛ مما يستلزم الاستثمار في الزراعة والطاقة، وإقامة شبكات لوجيستية عبر الموانئ والمطارات.

أمّا العوامل الخارجية فتتمثل في حالة الانكفاء على الداخل لبعض الدول الكبرى، وهشاشة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في معظم الدول الإفريقية وضعف حكوماتها، وتمدد الثورات العربية وتصاعد

الخطاب الثوري بصفة عامة، وتزايد الطلب على الغذاء والطاقة.

ولا يوجد اعتراض كما ذكرنا على المشاريع الاستثمارية التي تتبع للإمارات في إفريقيا أو غيرها، ولكن الاعتراض يأتي من جهة "الأهداف" السياسية التي تسعى لتحقيقها، كما يأتي من جهة "الأدوات" التي تستخدمها؛ إذ يلاحظ المراقبون أنها عادة ما تتجه للجمع بين أدوات الاستثمار الاقتصادي والحضور الأمني والعسكري وعقد التحالفات مع الفاعلين السياسيين، والعسكريين؛ سواء كانوا في الحكومات أو في المعارضة. أي أنّ استثماراتها في إفريقيا سرعان ما تتحول من مجال الاقتصاد إلى مجالات الأمن والدفاع. فهي في تعاملها مع الدول الإفريقية الهشة لا تسعى لشراء الأراضي وتشييد الموانئ فحسب؛ وإنما تسعى

"تاريخ الإمبريالية يعيد نفسه، ولكن بوجوه جديدة. فالمستثمر الذي يحمل حقيبة المال اليوم قد يكون أكثر تأثيرًا من المستعمر الذي كان يحمل البندقية بالأمس. وما تفعله الإمارات في إفريقيا ليس مجرد استثمارات بريئة، بل هو مشروع متكامل يقوم على قضم الأراضي، السيطرة على الموانئ، دعم النخب الحاكمة، وتسليح الأطراف الموالية لها... إنها الإمبريالية في نسختها الذكية، المعولمة، والموظفة تكنولوجيًا."

لبناء "جدران من المال" يسمح لها بتشكيل القوى السياسية في داخل هذه الدول، ويسمح لها بترفيع القيادات والرؤساء الذين يخدمون أهدافها- كحالة الرئيس السيسي في مصر، وأبي أحمد في إثيوبيا، وخليفة حفتر في شرق ليبيا، ومحمد حمدان دقلو في السودان، وكحالة آخرين في تشاد وجنوب السودان ويوغندا وكينيا.

ولا شك أن "تسليح الاستثمار" هذه مسألة بالغة الأهمية، وتوجد أمثلة صارخة لها في كل من المشهد الليبي والشادي والإثيوبي والسوداني، كما نوضح فيما يلي.

(5) "تسليح" الاستثمار:

- ليبيا:

بعد سقوط نظام العقيد القذافي، وما لحق ليبيا من حالات الفوضى والانقسامات المناطقية والسياسية؛ راهنت الإمارات على خليفة حفتر لضمان مصالحها ومدته بالمال والسلاح.

ويذهب بعض الباحثين المختصين في هذا الشأن إلى القول بأن الإمارات لم تدعم حفتر بشراء العتاد وحسب؛ وإنما اشترت له جيشا من المرتزقة وبعض فلول النظام السابق وعصابات المجرمين ووفرت له المستشارين والمدربين وأمّنت له القواعد العسكرية، أي أنها صنعت لها محمية في منطقة استراتيجية من الأراضي الليبية تطل من خلالها على المثلث النفطي على شواطئ البحر المتوسط، وتتحكم من خلالها على النظم الحاكمة في تشاد والسودان وتغازل بها النظام المصري.

- تشاد:

أمّا عن التمدد الإماراتي في تشاد المجاورة؛ فقد أبرمت اتفاقية تعاون عسكري (إماراتي- تشادي) في يونيو، 2023م وقدمت بموجبها آليات عسكرية ومعدات

الإمبريالية الجديدة و تسليح الاستثمار في إفريقيا

أمنية إلى تشاد؛ لتمكينها من تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الإرهاب (كما يُقال) ودعم برنامج حماية الحدود. وصارت تشاد تتلقى منذئذ نظم الدفاعات الجوية الصينية الصنع من طراز صاروخ أرض جو (FK-2000). ولا يخفى بالطبع الدور الذي تقوم به تشاد من إيصال العدة والعتاد إلى قوات الدعم السريع عبر مطار أم جرس.

- إثيوبيا:

يعود اهتمام الإمارات بإثيوبيا لأمور تتعلق بأهدافها الجيوسياسية والأمنية، وبرغبتها في تأمين الموانئ المشاطئة للبحر الأحمر والمطلة على القرن الإفريقي. ولذلك فما إن صعد أبي أحمد إلى السلطة في عام 2018 حتى سارعت الإمارات إلى منحه 3 بلايين دولار تعزيزاً لبرنامجه الاقتصادي، ولمواجهة النقص المريع في العملة الأجنبية.

ولكن سرعان ما تحول ذلك الدعم إلى مجالات التجارة والمساعدات العسكرية المباشرة؛ مِن تدريب للقوات وإمداد بقطع السلاح.

وعندما كان مقاتلو جبهة تحرير تغراي الشعبية على مشارف العاصمة أديس أبابا عام 2021، وكانت حكومة أبي أحمد على حافة السقوط؛ سارعت الإمارات بتزويد حكومته بطائرات بدون طيار ليتمكن من سحق قوات التغراي، وإنقاذ نظامه من السقوط.

- السودان:

أمّا في حالة السودان، فإنّ العلاقة بين حميدتي والإمارات تعود إلى عام 2015 حينما شاركت قوات الدعم السريع في "عاصفة الحزم" التي شنّتها الإمارات والمملكة العربية السعودية على الحوثيين في اليمن. واهتمت الإمارات بتعزيز هذه العلاقة لسبب اقتصادي وآخر سياسي؛ أمّا السبب الاقتصادي فيعود إلى سيطرة حميدتي على كميات هائلة من الذهب في إقليم دارفور، والذي يتم تهريبه عن طريق شركات حميدتي إلى الإمارات.

أمّا السبب السياسي فيرجع إلى رغبة الإمارات في استخدام القوات العسكرية التي تتبع لحميدتي في القضاء على ما تراه الإمارات "إسلاماً سياسياً" يجب قطع دابره.

وحينما اندلعت الحرب بين قوات حميدتي والقوات المسلحة السودانية انحازت الإمارات إلى قوات حميدتي وأمدته بالسلاح- تماما كما فعلت في حالة العقيد حفتر في ليبيا والرئيس أبي أحمد في إثيوبيا.

> **"ليست إفريقيا بحاجة إلى مستعمرين جدد يأتون هذه المرة في زيّ رجال أعمال أو ممثلي صناديق سيادية. ما تحتاجه هو شراكات عادلة، واستثمارات لا تُدار من غرف العمليات، ولا ترتبط بشحنات السلاح. لكن ما نشهده الآن هو انتقال من حالة التبعية الاقتصادية إلى التبعية الأمنية، حيث يتحول الذهب إلى بندقية، والميناء إلى قاعدة، والمشروع التنموي إلى وسيلة للسيطرة."**

وتحت عنوان: "الإمارات تتحدث عن السلام في السودان بينما هي تغذي الحرب في السودان" كشفت صحيفة نيويورك تايمز كيف "أنّ حليفاً للولايات المتحدة يستخدم الإغاثة كغطاء للحرب". ورغم أنّ الإمارات تنكر إمداد قوات الدعم السريع بالسلاح إلا أنّ تقرير لجنة من خبراء الأمم المتحدة (نُشِرت بعض نصوصه في صحيفة الغارديان البريطانية) يؤكد وجود انطلاق منتظم لطائرات الشحن التي ظلت تنتقل- أثناء الحرب- من الإمارات إلى تشاد، كما وثقت تلك اللجان الطرق البرية التي استخدمت لنقل الأسلحة من تشاد إلى السودان.

(6) لماذا تلجأ الإمارات لتسليح الاستثمار في أفريقيا؟

لقد كانت النظم الإمبريالية السابقة تجرد عساكرها للتمدد أو الاستيطان القسري في إفريقيا (وغيرها) لواحد من ثلاثة عوامل: التخفيف من الاكتظاظ السكاني لديها؛ إيجاد أسواق لتصريف سلعها ومصنوعاتها؛ أو لجلب الخامات لمصانعها- وكل ذلك مع ثقتها البالغة في تفوقها العسكري. أمّا في حالة دولة الإمارات فبعض هذه العوامل لا توجد لديها، فيدفعها من ثمّ نحو التمدد العسكري في إفريقيا. فعدد سكانها- مثلاً- لا يتجاوز المليون الواحد، وعدد قواتها المقاتلة ليس بكبير ولا خطير. أمّا من حيث الأسواق فإن الدول الإفريقية المستهدفة هي من أفقر دول العالم ولا يتجاوز دخل الفرد في بعضها بضعة دولارات في اليوم الواحد. فلا يبقى والحالة هذه غير الرغبة في الأراضي الزراعية الشاسعة والمعادن النفيسة. فكأن دافع الإمارات للاتجاه نحو إفريقيا لا يتعدى قضم الأراضي والاستيلاء على الذهب؛ وهو ما تؤكده التقارير التي تشير إلى أن 66.5% من ذهب إفريقيا يُهرَّب (أو يُصدَّر) إلى الإمارات.

على أنّ كل ما سبق من القول لا يوضح السبب الذي يجعل الإمارات تقرن استثماراتها في إفريقيا بالعتاد العسكري؟ هل لأن القارة الإفريقية موبوءة بالتوترات المزمنة والصراعات الأهلية ولا تتوفر فيها بيئة صالحة للتعاون التجاري السلمي، أم لأنّ الإمارات تستفيد من مناخ النزاعات والانقسامات المجتمعية- حيث تعاني الدول من عجز مزمن، وتضطرب فيها النظم الاقتصادية والقانونية، وتنشط فيها المعارضات العسكرية والمليشيات المسلحة؟ وهل ذلك هو ما يغرى الإمارات أن تبسط سيطرتها حيناً على المعارضات في تلك الدول، وحيناً على بعض حكوماتها، فتتحول العلاقة بين الجانبين من التبادل التجاري إلى التدخل العسكري، ومن مقايضة الذهب بالغاز إلى مقايضة الذهب بالسلاح؟ وما علاقة الإمارات بصناعة السلاح وتصديره؟

(7) من تصدير النفط إلى تصدير السلاح:

تشهد الإمارات مرحلة من الاندفاع الشديد نحو الصناعة الحربية (خاصة في مجالات التكنولوجيا العسكرية المتقدمة والذكاء الصناعي) وتخصص لتلك المشاريع مبالغ مالية ضخمة. وقد جاء في تقرير معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) أن الإنفاق العسكري العالمي في عام 2024 بلغ 2.72 ترليون دولار، مرتفعاً بنسبة 9.4% عن العام السابق، وأن نسبة مبيعات شركات السلاح العالمية قد ارتفعت إلى 8.5% ويشير التقرير إلى أن أكبر المستوردين لهذه الأسلحة هي دول الجنوب. ولكن ما يلفت الانتباه في هذا التقرير هو بروز مجموعة إيدج (Edge) الإماراتية ضمن قائمة أعلى 25 شركة عالمية لتصدير الأسلحة، مع أنّ الإمارات دولة صغيرة ولا تعرف بأنّها تمتلك جيشاً كبيراً أو تدخل في حروب طويلة. فما هي مجموعة (إيدج)، وما الدور الذي تقوم به في تصنيع الأسلحة؟

وما هي "الأسواق" التي تستهلك الأسلحة الإماراتية؟ تشير التقارير إلى أن إنفاق الإمارات على الدفاع بلغ في عام 2025 حوالي 32.5 مليار دولار. وهي تهدف من ناحية عامة إلى بناء قدراتها العسكرية وصناعاتها الدفاعية على الذكاء الصناعي- من تصنيع للمتحركات ذات التسيير الذاتي، وإدارة للحروب الإلكترونية وتحليل المعلومات الاستخباراتية. وبناء على ذلك فقد أنشأت الدولة الإماراتية (2019) مجموعة إيدج الدفاعية (Edge Group) لتتولى قطاع الصناعات العسكرية. وفي فترة قصيرة نسبياً صارت مجموعة (إيدج) واحدة من ضمن أكبر 25 شركة في العالم للتصديرات العسكرية؛ ومن بين منتجاتها الطائرات بدون طيار، والطائرات المُسيّرة الهجومية الذكية للكشف عن مصادر التشويش، والصواريخ المضادة للسفن. كما تعمل في مجال الحرب الإلكترونية والاتصالات الأمنية. وتهدف الإمارات من وراء هذه الخطوة- بحسب إفادة نائب الرئيس للاستراتيجية والتميز بالمجموعة- لتحقيق الاستقلال التكنولوجي وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية للقدرات الدفاعية. كما تهدف من ناحية أخرى لتطوير قاعدة صناعية دفاعية من خلال إدخال تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وتطويرها.

وفي إشارة إلى أهمية الحرب الإلكترونية في الاستراتيجيات العسكرية الحديثة؛ أوضح النائب أن شركة (سجنال) إحدى شركات (إيدج) توفر عدداً من المنتجات التي تدعم اكتشاف اتصالات العدو، وإشارات الرادار واعتراضها والتشويش عليها؛ مما يشكل ميزة كبيرة في الهيمنة على الطيف الكهرومغناطيسي.

ويؤكد في المقابلة ذاتها بأن الإمارات قد اشتهرت تاريخياً باستيراد المنتجات الدفاعية، ولكنها تتطلع الآن إلى التحول إلى لاعب يستثمر، ويصدر المنتجات العسكرية.

وفي الإجابة عن سؤال "الأسواق" التي تستهدفها شركة (إيدج) غير السوق المحلية والخليجية أجاب - بلا أدنى تردد- بأنّ الشركة تستهدف الدول في إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية.

(8) خاتمة: من الإمبريالية الفرعية إلى الإمبريالية الناشزة (recalcitrant imperialism):

ظل الباحثون المُنظِّرون في حقل الاقتصاد السياسي يترددون في وصف الدولة الخليجية الغنية التي لا موارد لها غير النفط؛ فظل بعضهم يتمسّك بمفهوم "الدولة الريعيّة" الذي اقترحه الكاتب الإيراني حسين مهداوي في بداية السبعينيات من القرن الماضي؛ حيث تصاب الدولة بلعنة الموارد (أي أن يوفر لها النفط طفرة في النمو دون أن يصاحبها إنتاج حقيقي أو تنمية بشرية، فتتحول العلاقة بين المواطن والدولة إلى علاقة زبونية).

بينما تمسك آخرون بنظرية "التبعيّة" التي سار عليها سمير أمين وزملاؤه؛ معتبرين أنّ دول العالم الثالث- سواء كانت ريعية أو غير ذلك- هي في معظمها دول تابعة للنظام الرأسمالي العالمي، ولن تتحقق لها تنمية حقيقية إلا بعد الانفكاك من ذلك النظام.

وسيراً على هذا المنوال قام المفكر الماركسي البرازيلي- روى مورو ماريني- ببلورة مفهوم الإمبريالية الفرعية (sub-imperialism)؛ وهي في تقديره دولة هامشية، ولكنها تستطيع بطريقةٍ ما أن تركز رأس المال المحلي وتمركزه (على نسق الرأسماليات المتقدمة)، وتمارس- من ثمّ- نمطاً من الإمبريالية داخل نطاقها المحلي- الإقليمي، ولكنها تظل تعتمد - في الوقت ذاته- على قوة إمبريالية مركزية كبرى في الخارج (كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً).

وكما حاول ماريني تطبيق هذا النموذج على حالة

البرازيل وبعض دول أمريكا اللاتينية، وحاول آخرون تطبيقه على إسرائيل؛ فقد حاول الباحث حسام عثمان محجوب تطبيقه على حالة دولة الإمارات في بحث مطول بعنوان: "الدور الإمبريالي الفرعي للإمارات العربية في إفريقيا".

وقد أخذ محجوب يعدد نمط الاستراتيجيات التي تسير عليها الإمارات في استثماراتها في إفريقيا؛ من استراتيجية السيطرة على الموانئ، إلى قضم الأراضي الزراعية، إلى نهب المعادن، إلى التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة.

وانتهى محجوب في هذا البحث إلى أنّ هناك مطابقة تامة بين الحالة الإماراتية ومفهوم الإمبريالية الفرعية. ونحن إذ نشيد بالجهد التنظيري الذي بذله محجوب، وإذ نلاحظ مثله حالة التقارب اللافت بين مفهوم "الإمبريالية الفرعية" والحالة الإماراتية في إفريقيا؛ إلا أننا نرى أنّ السياسات التي تتبعها الإمارات الآن، والأدوار التي تقوم بها؛ تتجاوز مفهوم "الإمبريالية الفرعية". فهذا المفهوم لم يعد يحيط بحالة الإمارات إحاطة تامة، ولا يفسرها من ثمّ تفسيراً قاطعاً؛ وذلك لعدد من الأسباب نذكرها فيما يلي:

السبب الأول: أنّ حالة الإمارات الراهنة لا تشبه في كثير من الوجوه حالة الدولة "الهامشية" التي تعتمد تماماً على قوة إمبريالية مركزية في الخارج. فإذا استثنينا القدرات العسكرية النووية التي تمتلكها الدول الرأسمالية الكبرى فمن الممكن أن يقال إنّ هناك "حاجة متبادلة" فبعض هذه الدول تحتاج إلى الإمارات مثل حاجة الإمارات إليها. ولا يعني هذا أنّ الإمارات قد صارت "ندا" للدول الكبرى، ولكن يعني أنّ بعض الدول الكبرى قد "تصاغرت" لدرجة تجعلها تخطب ود الإمارات في كثير من المواقف الاقتصادية واللوجيستية، أو تغض الطرف عن تصرفاتها وتحالفاتها.

السبب الثاني: هو أنّ الإمارات (من خلال صناديقها السيادية) قد صارت لها استثمارات كبيرة في الدول الأوروبية والأمريكية، فتمكنت من الاستحواذ على أسهم عالية في كثير من الشركات العالمية الكبرى؛ وهذه الاستثمارات الكبيرة تسهم بلا شك في دعم الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية، وتعزز الناتج المحلي، وتوفر فرص عمل لامتصاص البطالة؛ فتخفف من ثمّ الضغط على الميزانيات العامة لهذه الدول، وعلى التوازنات الانتخابية فيها. وحينما نظر بعض الباحثين إلى التأثير السياسي للعلاقات التجارية بين الإمارات وفرنسا مثلاً؛ صاروا يخشون على فرنسا (وهي دولة إمبريالية مركزية) أكثر من خشيتهم على الإمارات، وصاروا ينصحون فرنسا بألا تكون "سجيناً" لشراكاتها التجارية مع الإمارات (وهي دولة هامشية).

السبب الثالث: إنّ الإمارات لم تعد ترى نفسها دولة هامشية تابعة - كما يتصور البعض- وإنّما ظلت تعمل- منذ عام -2017 على تعزيز مكانتها كمركز عالمي للثورة الصناعية الرابعة. فهذه الاستراتيجية الصناعية الرابعة التي تسير عليها، وما يترتب على ذلك من قدرات تكنولوجية "مستقلة" (كما تعكسه منتجات الصناعة الدفاعية الذي عرضنا وصفاً له فيما سبق) سيجعل منها قوة إمبريالية في محيطها الإقليمي- بلا شك، فضلاً عن أنها لن تظل مجرد دولة هامشية "تابعة" في المحيط العالمي- كما يفترض النموذج- وإنما ستبرز كقوة إمبريالية "ناشزة" في المحيط الدولي- كما نحاجج في هذا البحث.

السبب الرابع: إنّ الاستثمارات الإماراتية في إفريقيا ستتطور في اتجاه الإمبريالية الكلاسيكية، ولا يوجد ما يدعو للقول بأنّها "إمبريالية جديدة" لولا أنّ الأفارقة القدامى كانوا يقاومون الدول الإمبريالية، ويسعون إلى "التحرر" منها. أمّا الحكومات الإفريقية الراهنة

فيعاني معظمها من عدم المشروعية، ويستشري فيها الفساد، وتتضاءل فيها فرص التنمية؛ بل إنّ كثيراً من القادة الأفارقة الجدد يهرعون إلى الدول الإمبريالية فيجدون عندها الحماية.

وتشير بعض التقارير إلى أنّ عدد الشركات الإفريقية المسجلة في دبي يزيد عن 26 ألف شركة، ما يسمح للأثرياء الأفارقة أن يُهرِّبوا أموالهم إلى الإمارات متى شاءوا، فيجدوا فيها ملاذاً آمناً يتمكنون فيه من شراء العقارات وإبرام الصفقات، وتتمكن فيه الدولة المضيفة من شراء الولاء، وتشكيل وإعادة تشكيل القوى السياسية، والتحكم في الحكومات الإفريقية كما تشاء.

وهكذا، وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأنّ الإمارات ماضية استراتيجياً نحو التصنيع الحربي وتصدير الأسلحة؛ وأنّها تنظر إلى الدول الإفريقية كواحدة من أهم أسواقها؛ ومنها أنّها تسعى للتحوّل من دولة إمبريالية تابعة إلى دولة إمبريالية "ناشزة" - قريباً من الحالة الإسرائيلية.

وهنا ستبرز أمامها معضلات وأسئلة صعبة؛ من شاكلة تلك الأسئلة: هل أن "تسليح الاستثمار" في إفريقيا هو الطريق الذي لا طريق غيره للاستثمار؟ وماذا لو فشلت استراتيجية التسليح؟ وماذا لو طال أمدها وامتدت إلى غيرها من دول الجوار؟ وماذا لو جرّت إليها أطرافاً أخرى ممّن تهددت مصالحهم العليا وأمنهم القومي (كالسعودية مثلاً ومصر وتركيا)؟ وإذا استطاعت - من خلال عسكرة الاستثمار (قضم الأراضي الإفريقية ودعم المليشيات)- أن تفرض سيطرتها على بعض الدول الأفريقية الغنية بالموارد الطبيعية! فهل ستتمكن كذلك من إنشاء بنية اقتصادية- عسكرية مستقلة في إفريقيا- بعيداً عن هيمنة المراكز الإمبريالية الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً؟) وكيف ستحتفظ بعلاقاتها مع الصين دون أن يؤثر ذلك على علاقاتها بالولايات المتحدة؟ علماً بأنها قد وقّعت مع الصين على مبادرة الحزام والطريق (The Belt and Road Initiative)، بمبلغ 3.4 بليون دولار، وهي مبادرة تهدف لتعظيم الاقتصاد الصيني بجعل ميناء جبل علي مركزاً رئيساً (ينفتح على البر والبحر) لنقل السلع الصينية، حيث تعبر 60% من الصادرات الصينية إلى كل أقاليم العالم من خلال الإمارات. وكيف ستحتفظ بعلاقاتها مع الولايات المتحدة وهي تعزز علاقاتها مع روسيا، بل وتمثل مركزاً (لإعادة تدوير) السلع الروسية إلى الأسواق الآسيوية والإفريقية، رغم تصاعد العقوبات الأمريكية على روسيا؟

إنّ الإجابة عن مثل هذه الأسئلة وغيرها تتطلب إرادة ورؤية لا يوفرهما الذكاء الصناعي، وقد يكتشف قادة الإمارات أنه ليس متاحاً لهم الانطلاق في مشاريعهم التوسعية، والخروج من قبضة المراكز الإمبريالية الكبرى، إلا بالدخول - طوعاً أو كرهاً- في قبضة نظام أمني اقتصادي تكون إسرائيل مركزه الرئيس - مع ما يتولد عن ذلك من مخاطر وجودية في نطاقهم المحلي والإقليمي.

صفقة المعادن مقابل الأمن في الكونغو.. تفاعل إرث الاستغلال ودوامات التبعية

د. أمجد فريد الطيب

"الاستعمار الحقيقي هو الذي يسيطر على عقول الشعوب؛ فيجعلها ترى مصالح المستعمر كمصالحها الخاصة، وتُقايض سيادتها بوعود وهمية بالتقدم". نغوجي وا ثيونغو، تحرير العقل (1986)

في المشهد العالمي المعاصر، والذي ترسم خطوط القوة والسيطرة فيه خرائط جديدة للتنافس الدولي؛ تبرز القارة الإفريقية، بثرواتها الطبيعية الهائلة وهشاشتها السياسية كساحة مركزية لهذا الصراع؛ تحت شعارات برّاقة مثل "التنمية المستدامة" و "الشراكات الاستراتيجية" وتُعقد صفقات استثمارية تثير تساؤلات عميقة: هل هي بالفعل جسور نحو نهضة اقتصادية مستقلة، أم أنها مجرد إعادة إنتاج متقنة لأشكال الهيمنة والاستغلال الاستعماري بصيغ أكثر حداثة و نعومة؟

تُعد الاتفاقية الاستراتيجية الجديدة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تتمحور حول مبادلة المعادن النفيسة والاستراتيجية بالدعم الأمني، نموذجاً فجاً على هذه الإشكالية. وبينما لم تُبرم بشكل نهائي حتى يونيو 2025م إلا أن تفاصيلها تكشف عن ديناميكيات جيواستراتيجية محتدمة، وتفضح أيضاً استمرارية وتطور البنى التاريخية للتبعية الاستعمارية. كما تطرح أسئلة مُقلقة حول مستقبل السيادة والقرار الوطني في إفريقيا والعالم الجنوبي بأسره.

تقع جمهورية الكونغو الديمقراطية في قلب إفريقيا، بمساحة تزيد عن 2.34 مليون كيلومتر مربع، مما يجعلها ثاني أكبر دولة في القارة بعد الجزائر، وهي جزء من تحالف مجتمع شرق إفريقيا (EAC) رغم امتدادها غربًا حتى شواطئ المحيط الأطلسي، كما تنتمي إلى مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC) بالإضافة إلى عضويتها في الاتحاد الإفريقي؛ المنظمة القارية الجامعة.

وتحيط بها تسع دول تشكل حدودها الشاسعة؛ فمن الشمال تجاورها جمهورية إفريقيا الوسطى وجنوب السودان، ومن الشرق أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا عبر بحيرة تنجانيقا، ومن الجنوب زامبيا وأنغولا، بينما تُطلّ غربًا على جمهورية الكونغو (برازافيل) وعلى المحيط الأطلسي عبر مصب نهر الكونغو.

يبلغ عدد سكان الكونغو حوالي 115 مليون نسمة مع

صفقة المعادن مقابل الأمن في الكونغو.. تفاعل إرث الاستغلال ودوامات التبعية

معدل نمو سكاني مرتفع يقارب 3% سنويًا. وتضم أكثر من 400 مجموعة عرقية، يهيمن عليها شعب البانتو بنسبة تقارب الـ 80%.

وتُعدّ الكونغو كنزًا طبيعيًا؛ حيث تمتلك أكثر من 60% من احتياطيات الكوبالت العالمية، إلى جانب النحاس، الليثيوم، الذهب، الكولتان، والماس، فضلاً عن حوض الكونغو؛ الذي يعتبر ثاني أكبر غابة مطيرة في العالم.

ورغم أنّ ناتجها المحلي البالغ 150.8 مليار دولار، إلا أنّ أكثر من 75% من سكانها يعيش تحت خط الفقر؛ بسبب الفساد، وعدم الاستقرار السياسي.

إرث ليوبولد الدامي في الكونغو.. الأساس الوحشي للدولة المشوهة:

لفهم عمق المأساة الكونغولية الحالية لا بد من العودة إلى جذورها الأكثر وحشية، والتي لا تكمن في الاستعمار التقليدي فحسب؛ بل في تجربة فريدة من نوعها في تاريخ النهب الإنساني.

> **"ما يحدث في الكونغو ليس مجرد صفقة تجارية أو اتفاق أمني، بل هو تجسيد حي لنظرية سمير أمين حول التراكم العالمي؛ حيث يُعاد إنتاج التبعية بأدوات حديثة، ظاهرها الشراكة وباطنها الهيمنة."**

لم تكن الكونغو في نهاية القرن التاسع عشر مستعمرة بلجيكية بالمعنى المؤسسي، بل كانت "مِلكيّة خاصة" للملك البلجيكي ليوبولد الثاني. ففي مؤتمر برلين عام 1885م وبدهاء سياسي منقطع النظير تمكن ليوبولد من إقناع القوى الأوروبية بمنحه حوض الكونغو الشاسع تحت مسمى "دولة الكونغو الحرة" واعداً بمحاربة تجارة الرقيق وتحقيق أهداف إنسانية.

لكن الواقع كان على النقيض تماماً؛ إذ حوّل ليوبولد البلاد إلى معسكر عمل قسري هائل؛ مستخدماً جيشاً من المرتزقة يُعرف بـ "القوة العمومية" (Force Publique) لإجبار السكان المحليين على جمع المطاط والعاج.

فالنظام الذي أسسه ليوبولد كان قائماً على الإرهاب المطلق؛ إذ فُرضت على كل قرية حصص شبه مستحيلة من المطاط، وكان الفشل في تحقيقها يُعاقب بوحشية لا يمكن تصورها. وأصبحت ممارسة بتر الأيدي والأقدام سياسة ممنهجة لإرهاب السكان وإجبارهم على الطاعة، وكانت الأطراف المبتورة تُعرض كدليل على تنفيذ العقاب.

هذا النظام الجهنمي بالإضافة إلى المجاعات والأمراض التي تفشت؛ نتيجة انهيار البنى الاجتماعية والزراعية أدى إلى كارثة ديموغرافية؛ حيث تشير تقديرات تاريخية موثوقة إلى أنّ عدد سكان الكونغو انخفض بمقدار النصف تقريباً بنهاية سيطرة ليوبولد الثاني المطلقة في 1908، إذ لقي ما بين 10 إلى 15 مليون إنسان حتفهم في واحدة من أفظع جرائم الإبادة الجماعية المنسية في التاريخ الحديث.

لم يكن هذا الرعب ليبقى طي الكتمان إلى الأبد؛فبفضل جهود شجاعة من شخصيات مثل الموظف البريطاني إدموند دين موريل (E. D. Morel)، الذي لاحظ

من خلال عمله في شركة شحن أن السفن العائدة من الكونغو محملة بالثروات بينما تذهب إليها الأسلحة والذخائر فقط، والدبلوماسي روجر كيسمنت (Roger Casement)، الذي أعد تقريراً مفصلاً عن الفظائع، بدأت حملة دولية واسعة لفضح جرائم ليوبولد. وتحت وطأة هذا الضغط العالمي، اضطر الملك في عام 1908 إلى التنازل عن ملكيته الخاصة، لتتحول "دولة الكونغو الحرة" إلى "الكونغو البلجيكية"، أي مستعمرة رسمية تابعة للدولة.

لكن هذا التحول، ورغم أنه أوقف بعض الممارسات الأكثر وحشية إلا أنّه لم يغير جوهر العلاقة الاستغلالية. فاستمر النهب الاقتصادي للموارد، وفُرض نظام فصل عنصري صارم، وعمّقت الإدارة البلجيكية الانقسامات العرقية عبر سياسة "فرق تسد" مُفضلةً مجموعات إثنيّة على أخرى في الإدارة والجيش؛ وهو ما زرع بذور الصراعات الدامية التي ستنفجر في وجه الدولة الوليدة بعد عقود.

كان التعليم في الكونغو محدودًا ومحكومًا بسلطة البعثات الكاثوليكية، ولم يُتح سوى لعدد ضئيل من النخبة المعروفة باسم الإيفولويه، فرصة التعليم الثانوي. وبحلول استقلال الكونغو عام 1960، لم يكن عدد خريجي الجامعات من المواطنين يتجاوز العشرين شخصًا.

اغتيال لومومبا.. إجهاض حلم الاستقلال الحقيقي:

عندما نالت الكونغو استقلالها في 30 يونيو 1960م، كانت تحمل على كاهلها كل هذا الإرث الثقيل من الاستغلال والتشويه المؤسسي. وعندها بزغ نجم باتريس لومومبا كأول رئيس وزراء للبلاد؛ وهو زعيم كاريزمي ذو رؤية وحدويّة وقوميّة، وأحد أبرز رموز حركة التحرر الإفريقية.

كان لومومبا يطمح إلى استقلال حقيقي؛ استقلال لا يقتصر على رفع علم جديد، بل يمتد إلى السيطرة

على الثروات الوطنية وتوجيهها لخدمة الشعب. لكن هذه الرؤية الراديكالية اصطدمت مباشرة بالمصالح البلجيكية والغربية التي كانت تسعى للحفاظ على هيمنتها الاقتصادية؛ خصوصاً المعادن الاستراتيجية في مقاطعة كاتانغا.

بعد أيام قليلة من إعلان الاستقلال، أعلنت كاتانغا، بقيادة مويس تشومبي وبدعم مباشر من الشركات البلجيكية والمخابرات الغربية انفصالها عن الدولة المركزية.

فوجد لومومبا نفسه في مواجهة مؤامرة دولية لإفشال دولته. وعندما لم يجد استجابة فعالة من الأمم المتحدة، والتي كانت قواتها على الأرض تتصرف بحياد سلبي يخدم الانفصاليين؛ ارتكب "خطيئته الكبرى" في نظر الغرب، وهو طلب المساعدة التقنية من الاتحاد السوفيتي في ذروة الحرب الباردة؛ كان هذا التحرك بمثابة حكم بالإعدام عليه. فتحركت الآلة الغربية بسرعة لإزالته من المشهد، وتم عزله من منصبه من قبل الرئيس جوزيف كاسا-فوبو، ثم أُلقي القبض عليه من قبل قوات الجيش بقيادة رئيس الأركان جوزيف ديزيريه موبوتو "لاحقاً موبوتو سي سي سيكو" الذي كان صنيعة الغرب.

وفي 17 يناير من عام 1961م تم نقل لومومبا جواً إلى

صفقة المعادن مقابل الأمن في الكونغو.. تفاعل إرث الاستغلال ودوامات التبعية

كاتانغا، حيث تم تسليمه إلى ألد أعدائه، وهناك تعرض للتعذيب قبل أن يتم إعدامه رمياً بالرصاص، والتخلص من جثته بحمض الكبريتيك لإخفاء معالم الجريمة.

لقد كان اغتيال لومومبا، الذي تمّ بتآمر وتواطؤ مباشر من المخابرات البلجيكية والأمريكية، بمثابة عملية إجهاض متعمدة لحلم الكونغو في السيادة والوحدة، وأدخل البلاد في دوامة من الحروب الأهلية والانقلابات التي لم تخرج منها حتى يومنا هذا.

لاحقا قام موبوتو سي سي سيكو بقيادة إنقلاب عسكري في 24 نوفمبر 1965 ليغير اسم البلاد إلى زائير وهو اسم قديم لنهر الكونغو الذي يشق البلاد، ويعني النهر الذي يبتلع الأنهار الأخرى، وأعلن نفسه رئيسًا مدى الحياة، متحالفًا مع الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا ضد النفوذ الشيوعي في إفريقيا، والتي ساعدته بدورها في تثبيت أركان حكمه.

> **"إنها حلقة مفرغة؛ فعدم الاستقرار يخلق حاجة للأمن، وهذه الحاجة تُستغل لانتزاع تنازلات في الموارد، وهذه التنازلات تمنع التنمية، مما يولّد المزيد من الفقر والهشاشة."**

لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، تراجعت أهميته وفقد الدعم الغربي، مما أدى إلى تصاعد الضغوط نحو التحول الديمقراطي.

فقاد لوران- ديزيريه كابيلا، على رأس تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو ثورةً عارمة، أطاحت بحكم الرئيس موبوتو سيسي سيكو في مايو 1997؛ معلنًا نهاية الحقبة الاستبدادية.

ومع انتهاء الحرب الأهلية الأولى أعاد كابيلا تسمية البلاد إلى "جمهورية الكونغو الديمقراطية".

لكن الوحدة الوطنية لم تدم طويلاً إذ سرعان ما تحوّل حلفاؤه السابقون إلى خصوم، فاندلعت حربٌ إقليمية مدمّرة ما بين (1998–2003)، عُرفت بـ"الحرب العالمية الإفريقية" شاركت فيها تسع دول، وتشابكت فيها مصالح سياسية واقتصادية معقدة.

حيث دعمت أنغولا وزيمبابوي وناميبيا نظام كابيلا، فيما سانَدت رواندا وأوغندا الحركات المتمردة؛ وكان أبرزها "التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية"، و"حركة تحرير الكونغو".

في يناير 2001، أُغتيل لوران كابيلا، فخلفه ابنه جوزيف كابيلا، الذي تولّى قيادة البلاد وسط تحديات جسيمة، ولكنه نجح عبر اتفاقيتي "صن سيتي" (2002) و"بريتوريا" التي أُبرمت عام (2003) في إنهاء النزاع تدريجيًا، وتشكيل حكومة انتقالية ضمّت المتمردين السابقين، مع انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي الكونغولية.

في عام 2006، شهدت الكونغو أول انتخابات ديمقراطية في تاريخها، توّج فيها جوزيف كابيلا رئيسًا. وأُعيد انتخابه في 2011 وسط جدلٍ حول نزاهة العملية الانتخابية.

تأجلت الانتخابات المقررة في 2016 حتى 2018، حين فاز فيليكس تشيسيكيدي، محققًا أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ البلاد.

وفي 2023، عزّز تشيسيكيدي موقعه بانتخابه مجددًا بأغلبية ساحقة؛ في خطوة عكست استقرارًا سياسيًا نسبيًا، رغم التحديات الأمنية والاقتصادية المستمرة.

حركة M23.. عرض متجدد في مسرح الصراع:

تعتبر حركة "23 مارس" (M23) التجسيد الحديث والمعقد لهذه الدوامة من العنف والتدخلات الخارجية في الكونغو. ولفهم نشأتها يجب العودة إلى تداعيات الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. حيث أدى فرار مئات الآلاف من الهوتو؛ بمن فيهم مرتكبو الإبادة الجماعية ضد التوتسي إلى شرق الكونغو (زائير آنذاك) إلى زعزعة التوازن الديموغرافي والسياسي الهش في المنطقة، وخلق توترات حادة مع مجتمعات التوتسي الكونغولية المعروفة بـ "البانيامولينغي".

استغلت رواندا وأوغندا هذا الوضع للتدخل عسكرياً في الكونغو تحت ذريعة ملاحقة مرتكبي الإبادة؛ مما أشعل حربي الكونغو الأولى والثانية.

ومن رحم هذه الفوضى، ولدت عدة حركات تمرد ذات طابع عرقي؛ كان أبرزها "المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب" (CNDP) وهي جماعة متمردة يقودها التوتسي بزعامة لوران نكوندا، وكانت تتلقى دعماً قوياً من رواندا.

في 23 مارس 2009، تم توقيع اتفاق سلام بين حكومة كينشاسا و(CNDP) نص على دمج مقاتلي الحركة في الجيش الكونغولي؛ لكن هذا الاتفاق لم يُنفذ بشكل كامل، حيث استمر التهميش والتمييز ضد الجنود المنحدرين من الحركة.

وفي أبريل 2012، تمرد هؤلاء الجنود بقيادة شخصيات مثل بوسكو نتاغاندا وسلطاني ماكينغا، وشكلوا حركة جديدة أطلقوا عليها اسم "حركة 23 مارس" (M23)، في إشارة إلى تاريخ اتفاق السلام الذي اتهموا الحكومة بانتهاكه.

شنت M23 هجوماً كاسحاً في عام 2012، وسيطرت لفترة وجيزة على مدينة غوما الاستراتيجية عاصمة إقليم شمال كيفو. لكنها هُزمت في عام 2013 بفعل هجوم مشترك للجيش الكونغولي وقوة تدخل خاصة تابعة للأمم المتحدة.

وبعد فترة من الهدوء النسبي، عادت الحركة للظهور بقوة في أواخر عام 2021، وبدأت في شن هجمات متصاعدة في عام 2022. لكن بدت الحركة هذه المرة أفضل تسليحاً وتنظيماً. وأكدت تقارير أممية متتالية أنها تتلقى دعماً عسكرياً ولوجستياً مباشراً من رواندا.

نجحت الحركة مجدداً في السيطرة على مناطق واسعة بما في ذلك مدن رئيسية، مُهدِدةً بتقسيم البلاد فعلياً وخالقةً أزمة إنسانية كارثية، ولكنها انزوت تدريجياً مرة أخرى.

في يناير 2025، وبدعم من رواندا المجاورة، عاودت الحركة نشاطها وسيطرت مجدداً على مساحات واسعة من شرق الكونغو.

إن عودة M23 ليست مجرد تمرد داخلي؛ بل هي جزء من لعبة إقليمية ودولية معقدة حول السيطرة على الموارد الهائلة في شرق الكونغو.

فمنذ وقت مبكر بعد اندلاع الحرب اقترح الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسيكيدي بشكل علني صفقة تتيح للولايات المتحدة الأمريكية الوصول إلى مواردها المعدنية الغنية (مثل الكوبالت، النحاس، الليثيوم، والكولتان) مقابل تقديم دعم أمني وعسكري لمحاربة التمرد.

بدأت المحادثات الاستكشافية في فبراير 2025، وتم الإعلان عنها في مارس 2025.

وفي مايو 2025 نقلت صحيفة "فاينانشال تايمز" عن

مسؤولين كونغوليين تفاؤلهم بإمكانية التوصل إلى اتفاق بحلول يونيو 2025، يشمل استثمارات أمريكية في المعادن ودعمًا لإنهاء التمرد.

المنافسة الصينية- الأمريكية.. المعادن مقابل الأمن في القرن الحادي والعشرين:

في خضم هذه الأزمة الأمنية الخانقة، وجدت حكومة كينشاسا نفسها في موقف ضعيف، مما فتح الباب أمام نوع جديد من الصفقات الدولية. وهنا يبرز الاتفاق الكونغولي-الأمريكي كخطوة استراتيجية بالغة الأهمية، و لا يمكن فهمها إلا في سياق المنافسة الجيوسياسية المحتدمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

فلعقود مضت رسّخت الصين وجودها في الكونغو وإفريقيا عبر استراتيجية "المعادن مقابل البنية التحتية" حيث تموّل بكين مشاريع ضخمة مقابل الحصول على امتيازات تعدين طويلة الأمد؛ وهي تسيطر الآن على حوالي 80% من أنشطة التعدين في جمهورية الكونغو. وقد أتاح هذا النهج للصين السيطرة على أجزاء كبيرة من سلاسل توريد المعادن الاستراتيجية العالمية، مثل الكوبالت والليثيوم، والتي تعد حيوية لثورة الطاقة النظيفة والصناعات التكنولوجية المتقدمة (مثل بطاريات السيارات الكهربائية، الإلكترونيات الدقيقة) إذ تنتج الكونغو وحدها أكثر من 70% من الكوبالت في العالم.

شكلت هيمنة الصين على هذا المورد قلقاً استراتيجياً متزايداً لواشنطن؛ وكرد فعل أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة "شراكة المعادن من أجل الأمن" (Minerals Security Partnership: MSP)، وهو تحالف من الدول الغربية يهدف إلى تأمين سلاسل التوريد للمعادن الحيوية وتقليل الاعتماد على الصين.

إنّ الاتفاق الذي يجري التفاوض حوله مع الكونغو هو التطبيق العملي لهذه الاستراتيجية؛ فالعرض الأمريكي واضح: تقديم دعم أمني مباشر ومتطور لحكومة الرئيس فيليكس تشيسيكيدي لمواجهة تمرد M23، بما في ذلك التدريب المتقدم، وتزويد الجيش الكونغولي بالمعدات والتقنيات الحديثة، وربما وجود مستشارين عسكريين على الأرض. وفي المقابل تحصل الشركات الأمريكية على وصول تفضيلي أو حصري إلى المناجم الاستراتيجية التي تهيمن عليها حالياً الشركات الصينية.

إنها مقايضة صريحة: الأمن الذي تحتاجه كينشاسا بشدة مقابل الموارد التي تحتاجها واشنطن بشدة لموازنة نفوذ بكين.

ما يحدث في الكونغو ليس مجرد صفقة تجارية أو اتفاق أمني، بل هو تجسيد حي لنظرية المفكر الاقتصادي المصري سمير أمين "التراكم على الصعيد العالمي" إذ يرى أمين أنّ النظام الرأسمالي العالمي ليس نظاماً متجانساً، بل هو مقسم بنيوياً إلى "مركز" مهيمن (الدول الصناعية المتقدمة) و"أطراف" تابعة (دول الجنوب) ولا يمكن فهم تطور المركز إلا من خلال فهم الآليات التي يتم من خلالها استغلال الأطراف و "تخلّفها".

هذا التخلّف ليس حالة بدائية أو تأخراً في النمو، بل هو نتاج نشط ومستمر لعملية النهب التي يمارسها المركز.

أحد المفاهيم الأساسية لدى أمين هو "التبادل غير المتكافئ" و لا يتعلق الأمر فقط بأنّ أسعار المواد الخام تميل إلى الانخفاض مقابل أسعار السلع المصنعة؛ بل بأنّ البنية الكاملة للاقتصاد في دول الأطراف مصممة لتلبية احتياجات المركز؛ فيتم إدماج هذه الدول في الاقتصاد العالمي كمنتجين ومصدرين للمواد الخام، مع منعها بنيوياً من تطوير قطاعات صناعية متكاملة وقادرة على المنافسة.

وصفقة "المعادن مقابل الأمن" في الكونغو هي مثال نموذجي على هذه الآلية؛ فهي تكرس دور الكونغو كمجرد مزود للكوبالت والليثيوم، بينما تظل عمليات التكرير

والتصنيع (التي تحقق القيمة المضافة الأعلى) حكراً على دول المركز أو القوى المتنافسة عليه.

تُدار هذه الموارد الحيوية عبر آليات تعاقدية ظاهرها الشراكة والمصلحة المشتركة، ولكن باطنها إعادة إنتاج علاقات السيطرة والتبعية القديمة بصيغ قانونية جديدة. كما تشرح فرضية بريبيش- سينغر (Prebisch-Singer Hypothesis)، التي حللت منذ منتصف القرن العشرين تدهور شروط التبادل التجاري لصالح الدول الصناعية على حساب الدول المنتجة للموارد الأولية، مما يؤدي إلى اتساع فجوة التنمية بدلًا من تضييقها. وهو ما يتجلى عبر استمرار تدهور شروط التبادل لصالح الشركات والدول المتقدمة؛ إذ تحتفظ الشركات الأجنبية بحقوق استغلال طويلة الأمد للموارد مقابل عوائد مالية محدودة ومقيدة للشركاء المحليين، مما يكرس نمطًا تاريخيًا لفقدان القيمة في بلدان الإنتاج لصالح مراكز الاستهلاك الصناعي.

وعلى المستوى النظري، تُكرّس هذه الاتفاقات للتبعية البنوية؛ حيث تبقى الدول المنتجة عالقة في دور مزوِّد الخام، بينما تستفيد الدول الصناعية الكبرى من القيمة المضافة عبر التصنيع والتحكم في سلاسل التوريد العالمية. فبدلاً من أن تستخدم الكونغو ثروتها المعدنية لبناء اقتصاد متنوع ومستقل؛ يتم استخدام هذه الثروة كورقة مساومة للحصول على حلول أمنية مؤقتة ومستوردة؛ مما يعمق من تبعيّتها.

إنّها حلقة مفرغة؛ فعدم الاستقرار (الذي غذته تاريخياً التدخلات الخارجية) يخلق حاجة للأمن، وهذه الحاجة تُستغل لانتزاع تنازلات في الموارد، وهذه التنازلات تمنع التنمية الحقيقية، مما يولّد المزيد من الفقر والهشاشة التي تغذي بدورها عدم الاستقرار. وهكذا، يتم إعادة إنتاج التبعية بأدوات جديدة، ظاهرها "الشراكة" وباطنها استمرار لنهب عمره قرون.

الخروج من الدوامة.. التعاون جنوب - جنوب كأفق للمقاومة:

هل هناك مخرج من هذه الدوامة؟

الإجابة لا يمكن أن تأتي من داخل المنظومة التي تنتج التبعيّة نفسها.

فالأفق الحقيقي للمقاومة يكمن في بناء نماذج بديلة، وعلى رأسها تعزيز "التعاون جنوب - جنوب". فبدلاً من أن تتنافس الدول الإفريقية الغنية بالموارد فيما بينها لتقديم أفضل الصفقات للقوى الخارجية؛ يمكنها أن تتحد لتغيير قواعد اللعبة.

إنّ تشكيل تكتلات من الدول المنتجة للمعادن الاستراتيجية على غرار منظمة "أوبك" في قطاع النفط يمكن أن يمنحها قوة تفاوضية هائلة لفرض أسعار عادلة وشروط أفضل.

علاوة على ذلك، يجب أن يتجاوز التعاون مجرد تنسيق سياسات التصدير؛ حيث يجب أن يهدف إلى بناء سلاسل قيمة إقليمية وقارية. فبدلاً من تصدير الكوبالت الخام يمكن لدول مثل الكونغو وزامبيا أن تتعاون لبناء مصانع تكرير مشتركة، ثم تتوسع تدريجياً نحو تصنيع المكونات الأساسية للبطاريات.

ويمكن أن يتم ذلك عبر شراكات استراتيجية مع قوى أخرى من العالم الجنوبي تمتلك التكنولوجيا أو رأس المال، مثل دول الخليج العربي أو البرازيل أو الهند ولكن بشروط جديدة ومختلفة تضمن نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية.

بالطبع هذا الطريق ليس سهلاً؛ فهو يتطلب إرادة سياسية فولاذية لمقاومة الضغوط الهائلة من القوى العظمى والشركات متعددة الجنسيات، ويتطلب كذلك محاربة الفساد المستشري الذي يمثل البوابة الداخلية للاستغلال الخارجي؛ لكنه يبقى الأفق الوحيد الممكن للخروج من دور "الطرف" التابع.

إنّ مأساة الكونغو من عهد ليوبولد إلى صفقة المعادن مقابل الأمن، هي صرخة مدوية بأن مستقبل إفريقيا والعالم الجنوبي لن يُبنى على اتفاقيات اقتصادية تقوم على شراكات غير متكافئة؛ بل قدرتها على بناء استقلالها الاقتصادي وسيادتها الحقيقية على مواردها، وتحويل لعنة الثروة إلى نعمة للتنمية والنهضة.

النقلة الثالثة للحرب في السودان: من الانقلاب إلى العدوان المباشر وتدويل الصراع

فريق آفريكا فوكس
إعداد: المركز الإفريقي للاستشارات

مقدمة: التوسّع الإماراتي في إفريقيا.. بين الطموح والسيطرة

شهدت العقود الأخيرة تحوّلاً جذرياً في بنية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث خرجت أبوظبي من عباءة الدور الخليجي التقليدي، وانتقلت إلى ساحة الفعل السياسي الإقليمي والدولي، مدفوعةً بمزيج من الطموح الأمني، والرغبة في تنويع مصادر النفوذ، وتحقيق موقع متقدم في معادلات ما بعد الربيع العربي. فبينما كانت تكتفي سابقًا بالتحرك ضمن أطر التنسيق الخليجي أو الشراكة مع القوى الكبرى، تبنّت منذ 2011 مقاربة هجومية تتأسس على مبدأ "ملء الفراغ" حيث تسعى لتثبيت أذرعها في الدول التي شهدت اضطرابات سياسية أو حروب أهلية، خاصةً في اليمن وليبيا والصومال والسودان.

هذا التحول جاء في سياق دولي مناسب للإمارات؛ فتراجع الدور الأميركي التقليدي في الإشراف على التوازنات الإقليمية، وانكفاء الاتحاد الأوروبي على أزماته الداخلية، وتضعضع القوى العربية المركزية، فتح الباب واسعًا أمام قوى إقليمية طامحة مثل الإمارات لتوسيع دائرة نفوذها؛ مدفوعة بتحالفاتها الجديدة مع إسرائيل، وعلاقاتها المتشابكة مع شبكات المصالح الغربية، وثرائها المالي الكبير.

في هذا السياق، برزت إفريقيا، وخاصة منطقة القرن الأفريقي وحوض البحر الأحمر؛ كأحد الأقاليم الأكثر حساسية ضمن الاستراتيجية الإماراتية. فمن الناحية الاقتصادية تمثل إفريقيا موردًا ضخمًا للطاقة والمعادن والأراضي الزراعية، ومن الناحية الأمنية تُعدّ هذه المنطقة مفتاحًا لطرق التجارة والملاحة الدولية؛ خاصة عبر ممر باب المندب وقناة السويس، وهو ما يجعلها هدفًا محوريًا لأي دولة تسعى لتثبيت نفوذ استراتيجي مستدام.

لم تكن الإمارات استثناءً من هذا المنطق، لكنها سعت لتطبيقه بشكل أكثر جذرية، عبر تأسيس قواعد عسكرية، والاستحواذ على الموانئ، وتمويل شبكات سياسية وأمنية محلية تدين لها بالولاء.

السودان، في قلب هذا الإقليم المضطرب احتل موقعًا مركزيًا في الخارطة الذهنية للاستراتيجية الإماراتية. فهو دولة ذات موقع جغرافي فريد، يشرف على البحر الأحمر ويقع عند مفترق طرق بين شمال أفريقيا وعمقها الصحراوي من جهة، وبين منطقة الساحل والقرن الأفريقي من جهة أخرى. كما أن السودان، بإمكاناته الزراعية

النقلة الثالثة للحرب في السودان:

الضخمة، واحتياطات الذهب والثروات المعدنية، وموارده البشرية الكبيرة، يشكّل هدفًا مغريًا لأي قوة تسعى لتأمين أمنها الغذائي وتحقيق استقلالها الاقتصادي بعيدًا عن التقلبات العالمية.

لكن الأهم من كل ذلك أن السودان، بعد ثورة ديسمبر 2018، دخل مرحلة انتقالية هشة، فتحت فيه شروخ النظام السابق، وخلخلت توازناته العسكرية والمدنية، وأظهرت هشاشة مؤسساته الرسمية؛ مما جعله بيئة خصبة للتدخلات الخارجية. أدركت الإمارات مبكرًا أن السودان ليس فقط "فرصة استثمارية" كما تروج له بعض مراكز الدراسات الغربية، بل هو كذلك نقطة ارتكاز أمنية وسياسية يمكن من خلالها تطويق إفريقيا، وتحجيم القوى الوطنية الصاعدة التي تهدد نماذج الحكم بالوكالة التي تعمل أبوظبي على تصديرها.

"ما يجري في السودان اليوم، من حرب طاحنة وتفكك مؤسسي، ليس مجرد نتيجة لعوامل داخلية، بل هو، في جوهره، جزء من سلسلة طويلة من التدخلات الخارجية التي تنفذها الإمارات ضمن مشروعها التوسعي، الذي يهدف إلى إعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة بأدوات معقدة."

ولذلك، لم يكن تدخل الإمارات في السودان وليد اللحظة، ولا مجرد رد فعل على الثورة أو الحرب، بل هو امتداد لتخطيط استراتيجي طويل الأمد بدأ منذ عهد البشير، حين موّلت أبوظبي صفقات سياسية واقتصادية عززت نفوذها في مؤسسات الدولة السودانية، وشجّعت على صعود قوى عسكرية موازية مثل "قوات الدعم السريع"، كأدوات بديلة للجيش الرسمي، وأكثر طواعية في تنفيذ السياسات الإقليمية.

هذه المرحلة الأولى من النفوذ الإماراتي كانت قائمة على ما يمكن تسميته بـ"السياسة الناعمة"، التي تعتمد على تقديم الدعم المالي والمساعدات الإنسانية والتبادل التجاري والاستثماري، لكنها كانت تخفي مشروعًا أعمق يسعى لتفكيك الدولة السودانية من الداخل، وإعادة تشكيل نخبتها الحاكمة بما يتوافق مع الرؤية الإماراتية.

ما يجري في السودان اليوم، من حرب طاحنة وتفكك مؤسسي، ليس مجرد نتيجة لعوامل داخلية، بل هو، في جوهره، جزء من سلسلة طويلة من التدخلات الخارجية التي تنفذها الإمارات ضمن مشروعها التوسعي، الذي يهدف إلى إعادة رسم الجغرافيا السياسية للمنطقة بأدوات معقدة، تبدأ بالدبلوماسية والتمويل، وتمر بشراء النخب وبناء الجيوش الموازية، ولا تنتهي بالعدوان المباشر وتفكيك الدولة عبر الوكلاء المحليين. وفي هذا الإطار، تبدو الحرب السودانية الحالية نقطة مفصلية في هذا المشروع، تمثل "نقلة نوعية" في مسار التوسع الإماراتي، تتجاوز فكرة النفوذ إلى مشروع إعادة هندسة الدولة والمجتمع السوداني بما يخدم أجندة إقليمية لا تمتّ بصلة لإرادة الشعب السوداني.

السودان والإمارات.. الجذور السياسية لتداخل المصالح

منذ عهد الرئيس السابق عمر البشير، بدأت العلاقات

بين السودان والإمارات تأخذ منحىً جديدًا، تجاوز الأطر الدبلوماسية التقليدية، ودخل في عمق البنى السياسية والاقتصادية والأمنية للدولة السودانية. لم تكن الإمارات في تلك المرحلة مجرد دولة مانحة أو شريك اقتصادي، بل كانت ترسم لنفسها دورًا استراتيجيًا فاعلًا داخل السودان، معتمدة على أدوات "القوة الناعمة" في البداية، تمهيدًا للتمدد داخل مؤسسات الدولة، وشراء الولاءات وتوجيه التوازنات من خلف الستار.

وقد شكلت زيارات الرئيس عمر البشير إلى الإمارات محطة بالغة الأهمية في هذا المسار، إذ قام بعدة زيارات رسمية و"خاصة" إلى أبوظبي بين عامي 2014 و2018، كانت في معظمها تحمل طابعًا سياسيًا وأمنيًا يتجاوز المعلن دبلوماسيًا. من أبرز تلك الزيارات كانت زيارته في أكتوبر 2014 التي مثّلت بداية تحول واضح في علاقات السودان مع الخليج بعد إعلان الخرطوم إغلاق المراكز الثقافية الإيرانية. ثم توالت الزيارات، لا سيما في فبراير 2017، وسبتمبر 2018، في ظل تقارب متسارع تزامن مع مشاركة السودان في حرب اليمن ضمن "التحالف العربي" ومع ازدياد اعتماد البشير على الدعم المالي الخليجي للخروج من أزماته الداخلية.

> **"إنّ الجذور السياسية لهذا التداخل بين السودان والإمارات تُظهر بوضوح أن العلاقة لم تكن أبدًا متكافئة أو محكومة بمصالح متبادلة، بل كانت امتدادًا لمشروع إماراتي يرى في السودان ساحة مفتوحة للتوسع، لا شريكًا متساويًا."**

هذه اللقاءات التي كثيرًا ما تمت بعيدًا عن الإعلام كانت بوابة لتفاهمات أمنية واقتصادية عميقة، كرّست نفوذ الإمارات داخل أجهزة الدولة السودانية، ومهّدت لتحولات استراتيجية لاحقة في بنية الحكم والاقتصاد، وجعلت أبوظبي لاعبًا حاسمًا في مستقبل النظام السوداني.

أحد المفاصل الأساسية التي غذّت هذا التمدد كان تحوّل الخرطوم من الحلف الإيراني إلى المحور الخليجي، في سياق ما عرف بـ"الطلاق السياسي" بين نظام البشير وطهران. إذ لعبت الإمارات دورًا محوريًا في هذا التحول، حيث قدمت دعماً سياسياً ومادياً كبيرًا للبشير في تلك المرحلة، مقابل تخليه عن الشراكة مع إيران، وإغلاق المراكز الثقافية التابعة لها، وإبعاد كوادرها الأمنية والاستخباراتية.

ولم يكن هذا التغيير مدفوعاً فقط باعتبارات أيديولوجية، بل كان يعكس بداية تموضع الإمارات كقوة إقليمية تحاول تطويق النفوذ الإيراني في المنطقة، وإعادة تشكيل خارطة التحالفات في الشرق الأوسط وأفريقيا.

إلا أنّ أطماع الإمارات في السودان لم تتوقف عند هذه النقطة، بل توسّعت ضمن رؤية أمنية أشمل تسعى لبناء طوق نفوذ يمتد من السواحل اليمنية على البحر العربي، إلى موانئ إريتريا وجيبوتي، مرورًا بالبحر الأحمر وحتى داخل العمق السوداني.

هذه الرؤية الاستراتيجية تقوم على تحويل السودان إلى حلقة مركزية في مشروع النفوذ الإماراتي في شرق إفريقيا، نظرًا لموقعه المطل على البحر الأحمر، الذي تمر عبره نحو 10% من التجارة العالمية، ولقربه من خطوط الطاقة والنقل الحيوية لدول الخليج.

إنّ الجذور السياسية لهذا التداخل بين السودان والإمارات تُظهر بوضوح أن العلاقة لم تكن أبدًا متكافئة أو محكومة بمصالح متبادلة، بل كانت امتدادًا لمشروع إماراتي يرى في

النقلة الثالثة للحرب في السودان:

السودان ساحة مفتوحة للتوسع، لا شريكًا متساويًا.
ومن هذا المنطلق، فإنّ فهم أبعاد التدخل الإماراتي في السودان لا يمكن أن ينعزل عن تحليل بنية هذا المشروع التوسعي، وأدواته، وتحالفاته، والنتائج الكارثية التي ترتبت عليه منذ بداياته وحتى اندلاع الحرب الراهنة.

الثورة السودانية.. لحظة اضطراب ومناورة إماراتية:

مع انطلاق ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بنظام البشير، وجدت الإمارات نفسها أمام لحظة ارتباك استراتيجي؛ فقد كانت حتى وقت قريب حليفة لبعض العناصر في حكومة البشير، واستثمرت لعقد من الزمن في تأمين نفوذها عبر نظامه، سواء عبر صفقات اقتصادية أو تنسيق أمني. لكن سقوط البشير لم يكن مجرد نهاية لرجل، بل كان بداية لتغيّر جذري في المشهد السوداني، أتى بقوى جديدة إلى الساحة.

إلا أنّ الإمارات، كعادتها، لم تنتظر طويلًا حتى تعيد التموضع داخل المشهد المتغير. فهمت أبوظبي أنّ مفتاح السيطرة على مرحلة ما بعد البشير لن يكون عبر الرهان الحصري على المجلس العسكري أو القوى المدنية الصاعدة، بل عبر تعزيز حضورها داخل المؤسسة العسكرية، باعتبارها القوة الأكثر تنظيمًا، والأكثر قابلية للضبط من خلال المصالح والامتيازات. ضمن هذا السياق أعادت الإمارات توجيه بوصلتها بشكل أكثر حسمًا نحو المجلس العسكري الانتقالي، وبشكل خاص نحو "قوات الدعم السريع" التي كانت في ذلك الوقت قد تحولت إلى قوة شبه نظامية مدعومة هيكليًا وماليًا، تمثل توازنًا ميدانيًا منافسًا للجيش الرسمي، وواجهة مثالية لتنفيذ مشروعها السياسي والعسكري في السودان تحت غطاء محلي.

ورغم أنّ هذا الرهان العسكري كان هو الأوضح في سلوك الإمارات بعد سقوط البشير؛ إلا أن تحركات أبوظبي لم تقتصر عليه، بل شملت أيضًا محاولات اختراق الطيف المدني عبر قنوات سياسية غير مباشرة. فقد سعت الإمارات في بدايات الفترة الانتقالية إلى بناء علاقات مع بعض مكونات "قوى إعلان الحرية والتغيير" التي تحالفت مع المجلس العسكري، في محاولة لتقريب شخصيات مدنية يمكن الاعتماد عليها كجسر سياسي يشرعن النفوذ الإماراتي داخل السلطة الانتقالية. وتجلى ذلك بوضوح في الزيارة المثيرة للجدل التي أجراها عدد من قادة "الحرية والتغيير" إلى أبوظبي في 23 أبريل 2019، والتي أثارت وقتها انتقادات داخلية واسعة، نظرًا لسياقها الضبابي وغياب الشفافية حول أهدافها.

تلك الزيارة لم تكن مجرد حدث بروتوكولي، بل شكلت بداية لتأسيس نواة اختراق إماراتي داخل قوى مدنية، تمّ لاحقًا توسيعها عبر أدوات الدعم السياسي والمالي والارتباطات الشخصية، وهو ما ساهم في تعميق الانقسامات داخل المعسكر المدني، وإضعاف موقعه التفاوضي والسياسي لاحقًا.

قوات الدعم السريع لم تكن فقط ذراعًا عسكرية بديلة، بل كانت أيضاً أداة سياسية ضمن مشروع إماراتي يهدف إلى إعادة تشكيل السلطة الانتقالية في السودان بما يضمن وجود وكلاء مخلصين لأبوظبي داخل مفاصل القرار السيادي. ففي تلك المرحلة الحساسة لعبت الإمارات دورًا مزدوجًا: فمن جهة كانت تُقدّم نفسها كداعم للاستقرار والمساعدات الإنسانية والانتقال السلمي، ومن جهة أخرى كانت تضخ الأموال وتبرم اتفاقات غير معلنة مع قيادات عسكرية.

أبوظبي لم تكن وحدها في هذا المشهد، لكنها كانت اللاعب الأكثر تنسيقًا وفاعلية، حيث تحركت ضمن منظومة إقليمية أوسع كالرباعية (الإمارات - السعودية - امريكا - بريطانيا) غير أنّ دورها تميّز بالبراعة في استخدام أدوات الاقتصاد والعلاقات الشخصية والنفوذ الإقليمي لتحقيق أهداف سياسية بعيدة المدى.

في المحصلة؛ لم تكن الثورة السودانية بالنسبة للإمارات

فرصة لدعم التغيير، بل تحديًا واجهته بالمناورة والاحتواء وإعادة بناء شبكة نفوذها عبر أدوات جديدة، مستفيدة من هشاشة الفترة الانتقالية، وانقسامات القوى السياسية، وتردد المجتمع الدولي.

وبذلك تحولت لحظة الثورة، إلى محطة جديدة في مسار التغلغل الإماراتي، الذي لم يتوقف عند التمويل أو الدعم الإعلامي؛ بل امتد إلى إعادة صياغة المعادلة السياسية والعسكرية بما يخدم مصالح أبوظبي طويلة المدى.

انقلاب 25 أكتوبر 2021.. التحول إلى العدوان السياسي الصريح

شكّل انقلاب 25 أكتوبر 2021 نقطة تحول مفصلية في المشهد السوداني، ليس فقط على صعيد الداخل، بل أيضًا على مستوى توازنات الإقليم وتدخلاته في الشأن السوداني. لكن هذه الخطوة لم تكن محض قرار داخلي، بل جاءت نتيجة سلسلة من التفاعلات الإقليمية، التي اعتُبرت مصدر قلق لأبوظبي وللتحالف الإقليمي الذي تقوده، والتي بدورها رأت في الانقلاب فرصة لاستعادة السيطرة على مسار الانتقال، وإعادة توجيهه نحو سلطة عسكرية موالية.

وقد مثّل هذا الانقلاب لحظة اضطراب استراتيجي للإمارات، كشفت حجم التعقيد في علاقتها المتشابكة مع الفاعلين السودانيين، حيث انقسم حلفاؤها إلى تيارين متعارضين: فمن جهة، وقف محمد حمدان دقلو (حميدتي)، الحليف الراسخ لأبوظبي إلى جانب الانقلاب؛ باعتباره فرصة لتعزيز نفوذه العسكري والسياسي. ومن جهة أخرى، كانت بعض مكونات "قوى الحرية والتغيير" التي عملت الإمارات على التقرب منها خلال الفترة الانتقالية، رافضة تمامًا للانقلاب ومتمسكة بالمسار المدني.

هذا الانقسام أربك حسابات أبوظبي، ودفعها إلى تبني مناورة دقيقة لإعادة التوازن بين حلفائها المدنيين والعسكريين؛ مستفيدة من شبكتها داخل "الرباعية الدولية" (الإمارات – السعودية – الولايات المتحدة – بريطانيا).

وفي هذا السياق، لعب السفير الإماراتي في الخرطوم دورًا محوريًا في إدارة التوازنات، من خلال تحركات نشطة بين القيادات العسكرية والمدنية، بتنسيق وثيق مع مؤسسات وشخصيات محلية، عملت على تسويق المبادرات وتسهيل بناء تفاهمات تحفظ النفوذ الإماراتي. لقد سعت أبوظبي إلى تكثيف اختراقها للمعادلة الانتقالية الجديدة، مستندة في ذلك إلى طرفين أساسيين: على المستوى العسكري قوات الدعم السريع وقيادتها؛ وعلى المستوى السياسي قوى مدنية داخل "الحرية والتغيير".

هذا التوزع في التحالفات كان أحد العوامل التي فجّرت التباين بين حميدتي والجيش لاحقًا، وأسهم في تشكيل المناخ الذي أدى إلى توقيع الاتفاق الإطاري وما أعقبه من مسارات تفاوضية معقدة.

لكن الأهم من الجانب السياسي، هو أن الإمارات بعد هذا الانقلاب تخلّت عن حيادها الظاهري، وبدأت بالتحرك بوصفها شريكًا مباشرًا في صياغة ملامح النظام السوداني الجديد. كانت أدواتها في ذلك متعددة، أبرزها تحالفها الوثيق مع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، نائب رئيس المجلس السيادي وقائد قوات الدعم السريع، الذي أصبح فعليًا رأس الحربة في تنفيذ السياسات الإماراتية على الأرض.

ومع أن الانقلاب ظهر شكليًا بقيادة البرهان، إلا أن النفوذ الإماراتي ميدانيًا كان موجهًا نحو تعزيز موقع حميدتي، وتوسيع قدراته الأمنية والاقتصادية، وتكريس الدعم السريع كقوة سياسية وعسكرية بديلة، يمكن استخدامها في مواجهة الجيش النظامي إذا اقتضت الضرورة.

في هذه المرحلة، بدأت تظهر بشكل أوضح ملامح "العدوان السياسي الصريح"، حيث لم تكتف الإمارات بالدعم اللوجستي أو بالاستثمار الاقتصادي، بل انخرطت في تمويل مباشر للمشاريع التي تخدم وكلاءها، وتوسيع النفوذ في مناطق مثل دارفور والخرطوم عبر شراكات أمنية وتجارية.

كما نشرت وسائل إعلام غربية تقارير موثقة عن دور

الإمارات في تمكين حميدتي من خلال منحه عقود مشاركة في الحرب في اليمن تحت راية التحالف العربي؛ مما وفر له - ولقياداته الميدانية - مصادر دخل ضخمة، وشبكة علاقات أمنية وعسكرية تتجاوز حدود السودان.

هذه المشاركة مكّنت قوات الدعم السريع من بناء نموذج خاص بها، أقرب إلى "جيش موازٍ عابرٍ للحدود"، له تسليحه وتمويله وخطوط اتصالاته المستقلة، وبعيد عن الرقابة المؤسسية للجيش السوداني، وهو ما عمّق من اختلال توازن القوى داخل المؤسسة العسكرية، وخلق واقعًا سياسيًا جديدًا تحكمه ازدواجية في مراكز القرار والقوة.

هكذا، مثل انقلاب 25 أكتوبر لحظة التحول من التسلل الناعم إلى العدوان السياسي الصريح، حيث باتت الإمارات طرفًا أساسيًا لا يسعى فقط إلى التأثير في مخرجات السياسة السودانية، بل إلى التحكم المباشر في مدخلاتها، وفرض واقع سياسي جديد يرتهن لمصالح أبوظبي الإقليمية، ويقوّض إمكانية قيام نظام وطني مستقل يمثل إرادة السودانيين.

الحرب الحالية.. الوكيل المحلي يتحول إلى جيش ظل إماراتي:

اندلعت الحرب في السودان في 15 أبريل 2023، بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، أثناء المناقشات المتعلقة بدمج القوات ضمن هيكل الجيش خلال الاتفاق الإطاري الذي تمت هندسته بما يتوافق مع مصالح أبوظبي؛ مسنودة بقوة تأثيرها على الداخل السوداني وعلى البيئة الخارجية المتمثلة في الرباعية والبعثة الأممية بقيادة "فولكر"، وهو الملف الذي شكل لسنوات نقطة خلاف مزمنة. لكن هذه الحرب، رغم مظهرها المحلي، لم تكن مجرد نتيجة لتضارب المصالح بين مؤسستين عسكريتين داخليتين؛ بل مثّلت الانفجار الحتمي لصراع طويل الأمد، تغذّيه وتحركه قوى إقليمية تتصارع على النفوذ والثروات والموقع الجيوسياسي للسودان.

من بين هذه القوى تبرز دولة الإمارات باعتبارها اللاعب الخارجي الأكثر تأثيرًا، والأكثر انخراطًا في توجيه مسار الصراع. إذ تحوّلت "قوات الدعم السريع" خلال السنوات الماضية إلى ما يمكن تسميته بـ"جيش ظل" تابع للإمارات داخل السودان، ليس فقط بسبب الدعم المالي السخي، بل أيضًا بسبب ارتباطها العضوي بمنظومة مصالح إماراتية أكبر تمتد من دارفور غربًا حتى البحر الأحمر شرقًا. هذا التحول لم يكن مفاجئًا، بل كان نتيجة عملية تراكمية بدأت منذ مشاركة الدعم السريع في حرب اليمن تحت راية التحالف الذي تقوده السعودية والإمارات؛ حيث تم تشكيل قنوات تمويل وتسليح وتدريب مكّنت حميدتي من بناء قوة موازية للجيش الرسمي، بل تتجاوزه أحيانًا من حيث القدرات النوعية والموارد الذاتية.

في المشهد الميداني، ظهرت بوضوح آثار هذا الدعم الخارجي؛ إذ رُصِدت تحركات عبر طرق تهريب السلاح تمتد من شرق ليبيا - الخاضع لنفوذ الجنرال خليفة حفتر المدعوم إماراتيًا - مرورًا بتشاد، حيث توجد شبكات تهريب وميليشيات لها علاقات وثيقة بأبوظبي، وانتهاءً بغرب السودان.

هذه الخطوط تمثل شرايين لوجيستية حيوية للدعم السريع، لا يمكن تفسير استمراريتها دون وجود دعم ورعاية من جهاز استخباراتي إقليمي يمتلك الخبرة والقدرة على تشغيل شبكات عابرة للحدود.

تقارير استخبارية غربية، إلى جانب تحقيقات صحفية منشورة في وسائل إعلام دولية مثل "CNN" و"Financial Times"، أشارت بشكل متكرر إلى وجود جسر جوي فعلي يربط بين الإمارات ومناطق سيطرة قوات الدعم السريع في دارفور ووسط السودان. هذا الجسر تم عبر مطارات في شرق ليبيا وفي شمال تشاد، حيث وصلت شحنات من الأسلحة والمعدات إلى مناطق النزاع، بعيدًا عن أعين المجتمع الدولي، مستغلًا فوضى الحدود والإرباك الذي تعيشه السلطات الانتقالية في دول الجوار.

وما يزيد من حساسية هذا الدعم أنه لم يكن محصورًا في الجانب العسكري فقط؛ بل شمل كذلك الدعم الإعلامي

والدبلوماسي، حيث عملت شركات علاقات عامة ومراكز بحثية ممولة إماراتيًا على ترويج سردية تُصوّر الدعم السريع كطرف سياسي "واقعي" وقوة "معتدلة" يمكن الاعتماد عليها في إدارة المستقبل السياسي للسودان، في مقابل تقديم القوات المسلحة كامتداد للنظام السابق أو كمؤسسة غير قابلة للإصلاح.

هذا الخطاب جرى تسويقه في المحافل الدولية؛ وخاصة في دوائر صنع القرار الغربي، بهدف إعادة صياغة الموقف الدولي تجاه أطراف الحرب السودانية.

إنّ هذا الدعم الإماراتي المباشر وغير المباشر يعيد تشكيل طبيعة الصراع في السودان، ويمنح أحد أطرافه - قوات الدعم السريع - ميزة ميدانية واستراتيجية تخلّ بالتوازن الداخلي، وتحول دون الوصول إلى تسوية عادلة ومنصفة.

كما أنّ هذا الانخراط العلني والسرّي في آنٍ واحد يكشف عن حجم الرهانات الإماراتية على حسم الصراع لصالح وكلائها المحليين، في مسعى لتحويل السودان إلى ساحة نفوذ شبه دائمة، تُدار من خلف الستار عبر قوى مأجورة أو مدفوعة الولاء.

تشابك الحسابات وتكريس الإقصاء.. كيف صاغت الإمارات خارطة التوازنات في السودان؟

مع تصاعد الحرب، بدأ السودان يتحول تدريجيًا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي مفتوحة، حيث تسعى قوى متعددة إلى توجيه مخرجات الأزمة بما يخدم تصوراتها الاستراتيجية ومصالحها الاقتصادية والعسكرية. في هذا السياق، برزت الإمارات كفاعل محوري يسعى إلى حجز موقع متقدم في أي ترتيبات سياسية قادمة عبر وكلائها المحليين، وعلى رأسهم قوات الدعم السريع. لكن هذا الطموح لم يكن إماراتيًا صرفًا؛ بل تَشابك مع أجندات "الحلف الإماراتي- الإسرائيلي" الذي تبلور بشكل أوضح بعد توقيع اتفاقيات "أبراهام"، وبدأ يُترجم على الأرض في أفريقيا، حيث تسعى أبوظبي لأن تكون رأس الحربة لتطبيع إسرائيلي ناعم وواسع في القارة، لا سيما في الدول الهشة مثل السودان.

هذا التحالف لم يُخفِ نواياه في السيطرة على الموانئ السودانية على البحر الأحمر، وممرات نقل الطاقة، ومناطق استخراج الذهب واليورانيوم، بما يعزز تموضعه في خارطة التنافس الدولي في منطقة القرن الأفريقي وشرق إفريقيا. غير أنّ محاولات الإمارات للهيمنة على الملف السوداني لم تقتصر على دعم الحلفاء؛ بل شملت أيضًا مساعي مبكرة لإقصاء الفاعلين الإقليميين والدوليين الذين تعارضت رؤاهم مع الطموحات الإماراتية.

من أبرز هؤلاء كانت دولة قطر، التي سعت الإمارات إلى إخراجها مبكرًا من المشهد السوداني، في حادثة شهيرة تعود إلى مايو 2019، حين مُنعت طائرة قطرية رسمية من الهبوط في مطار الخرطوم، بأوامر من المجلس العسكري، ليتضح لاحقًا أن هذه التعليمات صدرت بتوجيه مباشر من محمد حمدان دقلو، أحد أهم وكلاء الإمارات في السودان آنذاك.

كذلك عملت الإمارات على تحجيم الدور المصري، رغم أنّ القاهرة تُعد من أكثر الدول تشابكًا مع الملف السوداني بحكم الجوار والمصالح الاستراتيجية، إلا أنّ موقفها الثابت والداعم للمؤسسة العسكرية الرسمية، ورفضها لمشروع صعود قوات الدعم السريع كمليشيا موازية، جعلها غير مرغوب فيها ضمن الترتيبات التي كانت تقودها أبوظبي. وقد تجلّى ذلك في تكوين "الآلية الرباعية" للتعامل مع الأزمة السودانية، والتي ضمت الولايات المتحدة، وبريطانيا، والسعودية، والإمارات، دون أي تمثيل للقاهرة، في تجاهل متعمد لدورها الإقليمي وموقعها الحيوي.

ولم يقتصر النفوذ الإماراتي على الجوانب السياسية والعسكرية، بل امتد أيضًا إلى مباحثات السلام، حيث حافظت أبوظبي على موقعها كراعٍ مؤثر في اتفاقية جوبا لسلام السودان، مما أتاح لها النفاذ إلى الترتيبات الأمنية والتوازنات المحلية في دارفور ومناطق النزاع.

وهكذا، لم تكن الإمارات تسعى فقط لتوسيع نفوذها داخل السودان، بل عملت بفعالية على إعادة صياغة البيئة الإقليمية المحيطة به، بما يضمن استمرار الهيمنة

والتحكم في مسارات الحرب والسلام، بعيدًا عن أي توازن إقليمي لا يتماشى مع تصورها الخاص لمستقبل السودان والمنطقة.

ماذا تريد الإمارات من السودان؟

ليس من المبالغة القول إن الإمارات تسعى لتحويل السودان إلى منطقة نفوذ استراتيجي ضمن رؤيتها الكبرى لإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية في البحر الأحمر وشرق إفريقيا. هذه الرغبة ليست جديدة؛ بل هي جزء من طموحات توسعية تسعى أبوظبي من خلالها للهيمنة على مفاصل الجغرافيا السياسية الإفريقية، مستفيدة من هشاشة الدولة السودانية وانقسام نخبها، وانشغال المجتمع الدولي بصراعات أخرى.

أحد أبرز أوجه هذا الطموح يتمثل في السعي الإماراتي المحموم للسيطرة على الموانئ السودانية، وفي مقدمتها بورتسودان وسواكن. فبالنسبة لأبوظبي، لا يُنظر إلى هذه الموانئ كبوابات تجارية فحسب، بل كعقد استراتيجية مطلة على الممرات المائية الأهم في العالم، من قناة السويس إلى مضيق باب المندب.

فالسيطرة على هذه الموانئ تتيح للإمارات تعزيز موقعها ضمن تحالف البحر الأحمر، وتأمين خطوط إمدادها التجارية والعسكرية، وتوسيع وجودها اللوجيستي بالتنسيق مع الكيان الصهيوني، الذي أصبح شريكًا اقتصاديًا وأمنيًا بعد اتفاقات "أبراهام".

في الوقت نفسه، يبرز الذهب والثروات المعدنية كأحد محاور الأطماع الإماراتية في السودان؛ فمع تزايد الحاجة إلى مصادر بديلة للدخل والاستثمار بعد تذبذب سوق النفط، وجدت أبوظبي في الذهب السوداني فرصة نادرة للربح السريع والسيطرة الخفية. وقد برزت شركات مثل "الجنيد" – المرتبطة مباشرة بقوات الدعم السريع – كأداة فعالة لنقل الذهب السوداني إلى الأسواق العالمية عبر قنوات إماراتية. وتمت عمليات استخراج وتصدير ضخمة خلال السنوات الماضية دون رقابة حكومية حقيقية، مما تسبب في نزيف اقتصادي هائل للسودان، في مقابل تراكم نفوذ مالي ضخم لدى وكلاء الإمارات المحليين.

أمّا الأراضي الزراعية فقد شكّلت منذ عهد البشير جزءًا أساسيًا من مشروع الأمن الغذائي الإماراتي، والذي يقوم على استغلال الأراضي الخصبة في دول جنوبية لإنتاج محاصيل استراتيجية يُعاد تصديرها إلى الإمارات. فالسودان؛ بأراضيه الشاسعة ونظامه القانوني الهش مثّل بيئة مثالية لهذه المشاريع. وتحاول شركات إماراتية السيطرة على آلاف الأفدنة في ولايات السودان المختلفة مما يهدد الأمن الغذائي الوطني للسودان في وقت يشهد فيه تصاعدًا في معدلات الفقر والنزوح.

ولم تقتصر المطامع الإماراتية على الاقتصاد والموانئ، بل امتدت إلى البنية السياسية والاجتماعية، حيث سعت أبوظبي إلى إعادة تشكيل التوازنات الداخلية في السودان بما يخدم رؤيتها. من هذا المنطلق، عملت الإمارات على تحجيم القوى الوطنية السودانية، وتقديم الدعم الصريح أو الضمني للوكلاء؛ انطلاقًا من عدائها البنيوي مع أي حراك وطني ديمقراطي.

ضمن هذا المشهد، تأتي رغبة الإمارات في الدفع نحو تطبيع السودان مع إسرائيل كجزء من مشروعها الإقليمي الأوسع. فمنذ توقيع اتفاقات "أبراهام"، تسعى أبوظبي إلى توسيع دائرة الدول المطبّعة لتمنح شرعية أكبر للتقارب العربي- الإسرائيلي، مع محاولة فرض أجندة اقتصادية وأمنية جديدة في الإقليم. والسودان بالنسبة للإمارات يشكل حلقة استراتيجية في هذا المشروع؛ نظرًا لموقعه الجغرافي على البحر الأحمر، وتاريخه الطويل كدولة مواجهة، وصراعاته الداخلية التي تجعل نخبه قابلة للضغط والمساومة.

وقد كانت الإمارات من أوائل الدول التي دفعت نحو توقيع السودان على اتفاق التطبيع في عهد الحكومة الانتقالية رغم المعارضة الشعبية والسياسية الواسعة لهذا الخيار.

إنّ مشروع الإمارات في السودان ليس مجرد استثمار نفعي أو تدخل عابر، بل هو جزء من رؤية إمبريالية ناعمة تسعى لإعادة إنتاج السيطرة عبر وكلاء محليين، واستغلال الانقسامات الداخلية، وبناء مراكز نفوذ في الجغرافيا القلقة من العالم العربي والإفريقي. وفي ظل غياب إرادة وطنية موحدة، ومجتمع دولي متواطئ أو غير مبالٍ؛ يصبح السودان ساحة مفتوحة لطموحات تتجاوز حدوده وتستهين بإرادة شعبه.

النقلة الثالثة.. إلى أين تتجه الإمارات الآن؟

المقال يطرح مفهوم "النقلة الثالثة" في الحرب السودانية باعتبارها تمثل تحولًا نوعيًا في طريقة تعاطي الإمارات مع الصراع، حيث لم تعد أبوظبي تكتفي بالدور التقليدي الذي ارتكز في البداية على استخدام أدوات النفوذ الناعم وشراء الولاءات، والذي بدأ منذ ما قبل سقوط نظام البشير، حين عملت الإمارات على اختراق النخب السياسية والاقتصادية عبر الدعم المالي والمنح الاستثمارية، وتعزيز حضورها في قطاعات حيوية كالموانئ والزراعة والتعدين. هذا النفوذ الناعم تطور بعد الثورة السودانية إلى دعم عسكري وسياسي مباشر لوكلاء محليين، كان أبرزهم قوات الدعم السريع، والتي تحولت بفضل التمويل والتسليح الإماراتي إلى لاعب أساسي في الساحة السودانية تمكّن من مجاراة المؤسسة العسكرية التقليدية؛ بل وتهديدها في العديد من اللحظات المفصليّة.

غير أنّ ما نشهده اليوم هو انتقال الإمارات إلى مرحلة أكثر جرأة وخطورة، تتمثل في محاولة فرض واقع سياسي جديد من خلال تدويل الأزمة السودانية والدفع نحو وصاية دولية غير معلنة، تُدار بالتنسيق مع حلفاء دوليين وإقليميين. ففي هذه المرحلة لم تعد أبوظبي تتحرك فقط كداعم لفصيل عسكري؛ بل تسعى لإعادة هندسة المعادلة السياسية برمّتها. حيث تعمل الإمارات حاليًا على بناء سردية دولية منظمة تُقدّم من خلالها الدعم السريع كقوة سياسية- عسكرية "أمر واقع" تدّعي تمثيله لمناطق واسعة من السودان؛ في مقابل شيطنة القوات المسلحة السودانية وتصويرها كحارس لتركة الإسلاميين أو طرف غير قابل للإصلاح.

هذه السردية التي يتم الترويج لها من خلال شبكات ضغط إعلامية ومراكز ممولة، تستهدف تليين مواقف المجتمع الدولي تجاه الدعم السريع، ودفع الأطراف الغربية للقبول بمفاوضات تُفضي إلى تشكيل نظام انتقالي جديد يُضمن فيه لوكلاء الإمارات موضع قدم في مؤسسات الدولة.

وفي سياق هذا المشروع، تروّج أبوظبي لفكرة أن الحل في السودان لا يمكن أن يكون سودانيًا صرفًا؛ بل لا بد من إدارة دولية تُعيد التوازن، وهو ما يفتح الباب أمام فرض وصاية سياسية واقتصادية شبيهة بتجارب سابقة في العراق وليبيا، لكن بواجهة أممية وشركاء محليين تم اختيارهم بعناية.

هذه "النقلة الثالثة" التي يعمل المقال على تفكيكها، هي أخطر مراحل المشروع الإماراتي في السودان؛ لأنها تهدف إلى إضفاء شرعية على نتائج الحرب بدلاً من السعي لإنهائها، وتُكرّس تفكك الدولة بدلًا من دعم وحدتها، وهي بذلك تتجاوز مسألة النفوذ إلى مشروع تحكّم كامل في مستقبل البلد.

سيناريوهات مستقبلية:

مع تعقيد المشهد السوداني واستمرار الحرب لأكثر من عامين، بات من الضروري التفكير في السيناريوهات المحتملة لمستقبل الصراع، لا سيما في ظل الدور المتعاظم الذي تلعبه الإمارات كطرف خارجي رئيس في تأجيج الأزمة وتحريك أطرافها.

يتمثل السيناريو الأول في استمرار الحرب وتحول السودان إلى نموذج مشابه لما حدث في ليبيا، حيث تتأثر سلطة الدولة المركزية وتتقاسم الفصائل المسلحة السيطرة على الجغرافيا والموارد. وفي هذا السياق، يمكن أن تتحول الإمارات إلى قوة أمر واقع في مناطق مثل دارفور وكردفان، عبر تمكين قوات الدعم السريع من إدارة تلك المناطق كسلطة مستقلة، مدعومة ماليًا وعسكريًا ولوجيستيًا من أبوظبي. هذا السيناريو يكرّس لتفكيك السودان إلى

كيانات متناحرة، ويمنح الإمارات نفوذًا فعليًا على الأرض دون الحاجة للاعتراف الرسمي.

أمّا السيناريو الثاني فيتعلق بفرض تسوية سياسية دولية تُدار من الخارج وتُبرم بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، مثل الولايات المتحدة والإمارات وإسرائيل، بغرض إنهاء الصراع بشكل يخدم مصالح هذه القوى.

هذا السيناريو قد يتضمن تفكيك المؤسسة العسكرية السودانية أو على الأقل تقليم أظفارها، مقابل دمج عناصر "الدعم السريع" في مؤسسات الدولة تحت مظلة "الإصلاح الأمني" بما يمنح حلفاء الإمارات نفوذًا دائمًا داخل الهياكل الرسمية للدولة السودانية.

هذه التسوية تُطرح عادة بواجهة إنسانية؛ تحت ذريعة وقف الحرب والمعاناة، لكنها في جوهرها تسوية تفرضها موازين القوى ولا تنبع من الإرادة الوطنية السودانية.

من جهة أخرى، لا يمكن استبعاد سيناريو التراجع الإماراتي التكتيكي نتيجة الضغوط الدولية المتزايدة، لا سيما بعد تصاعد التقارير حول الجرائم والانتهاكات المرتكبة من قبل قوات الدعم السريع في حق المدنيين، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب، والتطهير العرقي، والنهب الممنهج.

هذا الضغط قد يدفع الإمارات إلى تخفيف انخراطها العسكري العلني، أو تقليص قنوات الدعم المباشر؛ إلا أن هذا التراجع سيكون في الأغلب تكتيكيًا وليس استراتيجيًا، حيث تبقى الأهداف الكبرى للإمارات – السيطرة على الموارد، والتأثير السياسي، وتعزيز التحالف الإقليمي مع إسرائيل – قائمة ومستمرة، وإن اختلفت وسائل تحقيقها.

وأخيرًا، يظل احتمال دخول قوى إقليمية ودولية جديدة إلى ساحة النزاع السوداني واردًا؛ في محاولة لموازنة النفوذ الإماراتي وخلق توازن قوى جديد. غير أن دخول هذه القوى سيؤدي إلى مزيد من التدويل، مما يعقّد فرص الحل، ويجعل الأزمة أكثر تشابكًا وارتباطًا بصراعات لا علاقة لها بالواقع السوداني المحلي.

في المحصلة، كل هذه السيناريوهات تنبئ بأن السودان دخل مرحلة جديدة من الحرب، تتجاوز الداخل إلى صراعات النفوذ الإقليمي والدولي، وهو ما يجعل مسألة استعادة السيادة الوطنية أمرًا معقدًا يتطلب مقاربة شاملة تتجاوز الحلول العسكرية أو الترتيبات السياسية المؤقتة.

خاتمة.. بين طموح الإمارات ومستقبل السودان:

إنّ ما يجري في السودان لا يمكن اختزاله في كونه حربًا أهلية أو صراعًا بين جنرالات طامحين إلى السلطة، بل هو في جوهره انعكاس لصراع جيوسياسي متشابك، تتداخل فيه المصالح الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الطموح الإماراتي والإسرائيلي لإعادة تشكيل الخارطة السياسية لمنطقة البحر الأحمر وشرق إفريقيا؛ بما يتوافق مع استراتيجيات الهيمنة الاقتصادية والعسكرية. الخرطوم، الفاشر، بورتسودان، الجنينة، وحتى نيالا، لم تعد مجرد مدن سودانية منكوبة بفعل الحرب، بل باتت محاور نزاع دولي غير معلن، تتقاطع فيها خطوط أنابيب المصالح من أبوظبي وتل أبيب مرورًا بواشنطن، وتنعكس نتائجها على مصير ملايين السودانيين.

المشروع الإماراتي في السودان لم يعد يكتفي باقتناص الموارد أو شراء الولاءات؛ بل تطور إلى محاولة هندسة سياسية جديدة للدولة السودانية نفسها، قائمة على تفكيك مؤسساتها وإعادة تشكيل بنيتها وفقًا لمصالح الخارج. النقلة الثالثة التي يشير إليها المقال – أي انتقال الإمارات من النفوذ الناعم إلى الرعاية المباشرة لمشروع التدويل والوصاية – ليست فقط تكتيكًا سياسيًا أو خيارًا مرحليًا، بل تمثل قفزة نوعية في رؤية أبوظبي للدور الذي تريد أن تلعبه في مستقبل السودان؛ ليس كمستثمر أو داعم سياسي، بل كفاعل مركزي في صياغة ملامح الدولة السودانية القادمة، وحدودها، وتحالفاتها، وحتى تركيبتها الاجتماعية.

هذا التوجه يحمل في طياته مخاطر جسيمة على وحدة السودان واستقلال قراره الوطني. إذ في حال فشلت القوى الوطنية - المدنية والعسكرية على حد سواء- في استعادة زمام المبادرة، والجلوس على طاولة مشروع وطني جامع يُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس العدالة والمواطنة والسيادة؛ فإن البلاد ماضية نحو مزيد من التفتت، والانقسام إلى مناطق نفوذ تخضع لوكلاء خارجيين؛ يعمل كل منهم ضمن أجندة لا تعبّر عن مصالح الشعب السوداني، بل عن طموحات قوى طامعة في الأرض والثروة والموقع.

جنوب السودان بعد عقد من الانفصال.. أين الوطن وأين المواطن؟

اتيم سايمون

جنوب السودان بعد عقد من الانفصال.. أين الوطن وأين المواطن؟

اتيم سايمون

عندما وقف الرئيس سلفاكير ميارديت على منصة الاحتفال في ساحة الحرية بجوبا يوم 9 يوليو 2011م، مخاطباً الجماهير التي احتشدت بفرح غامر، كان الأمل يملأ القلوب. تحدث الرئيس بلغة موحدة عن وطن جديد ينعم بالحرية والعدالة والرخاء، وعن شعب عانى طويلاً من الحرب والتهميش، لكنه على أعتاب فجر جديد.

كان الاستقلال بالنسبة لكثيرين لحظة ولادة لوطن طال انتظاره؛ وطن يملك الموارد الطبيعية الغنية والفرصة التاريخية لصناعة نموذج إفريقي مختلف. لكن وبعد عقد من الزمان، تهاوت تلك الأحلام، وتبددت الآمال، وبقي المواطن الجنوب سوداني يتساءل: أين الوطن وإلى أين ذهبت تلك الوعود الكبيرة؟

لقد شكّل استقلال دولة جنوب السودان عام 2011 لحظة تاريخية فارقة، حيث أصبحت الدولة رقم 193 في سجل الأمم المتحدة.

تفاؤل المواطن الجنوبي لم يكن مجرد عاطفة؛ بل كان مدفوعاً بواقع جغرافي غني بالنفط والمياه والأراضي الخصبة والموارد الطبيعية.

لكن، ما لبثت تلك الأحلام أن اصطدمت بجدار الطموحات الضيقة للنخبة الحاكمة؛ وعلى رأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان، التي ورثت الدولة دون مشروع واضح لبنائها.

فبحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2023، تحتل جنوب السودان المرتبة رقم 180 من أصل 180 دولة في مؤشر الفساد، الأمر الذي يعكس حجم الفشل البنيوي في إدارة موارد الدولة وتحقيق تطلعات المواطنين الذين سرعان ما تسربت أحلامهم الكبيرة، والتي كانت مشفوعة بنضالات تاريخية طويلة وشاقة.

فشلت الحركة الشعبية - الحزب الحاكم في جنوب السودان والذي خاض حرب التحرير الطويلة والتي توجت بنيل الاستقلال- في التحول من حركة تمرد إلى حزب سياسي ديمقراطي يمتلك رؤية لبناء الدولة. فعِوضاً عن مشروع وطني شامل تحولت الحركة إلى آلية لتوزيع الغنائم السياسية والاقتصادية، مركزة جهودها على تنفيذ

ما تبقى من بنود اتفاق السلام الشامل لعام 2005، لا لبناء مؤسسات دولة حديثة.

وسادت ثقافة المحسوبية والقبلية، فباتت التعيينات في المناصب تتم وفقاً للولاء القبلي والمناطقي لا على أساس الكفاءة. فوفقاً لدراسة أعدها معهد "سودان ريسيرش قروب" فإن أكثر من 80% من الوظائف العليا في الحكومة يتم توزيعها على أساس الانتماء السياسي أو القبلي، مما أدى إلى تآكل مؤسسات الدولة وغياب فاعليتها.

لقد أدى غياب التصور الوطني وتفشي الصراعات داخل أروقة الحكم إلى اندلاع الحرب الأهلية في ديسمبر 2013؛ عندما احتدم القتال بين قوات موالية للرئيس سلفاكير وأخرى موالية لنائبه السابق رياك مشار. هذه الحرب لم تكن مجرد خلاف سياسي، بل كانت إعادة إنتاج للنزاع القبلي في ثوب سياسي جديد. وقُتل خلالها ما يقدر بـ400 ألف شخص، ونزح جراء هذه الحرب أكثر من 4 ملايين داخل البلاد وخارجها - بحسب تقارير الأمم المتحدة- وتم في تلك الحرب الأهلية الأولى في جنوب السودان توجيه

"فشلت الحركة الشعبية في التحول من حركة تمرد إلى حزب سياسي ديمقراطي، وتحولت إلى آلية لتوزيع الغنائم السياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تآكل مؤسسات الدولة وغياب فاعليتها."

معظم الموارد لتمويل العمليات العسكرية وتحصين المواقف السياسية والعسكرية؛ مما عمّق الانقسام الوطني.

لقد كانت للحرب الأهلية تداعيات كارثية على عملية التنمية. ففي حين خصصت معظم ميزانية الدولة للأمن والجيش، تراجع الإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية إلى أدنى مستوياته. ووفقاً لتقرير البنك الدولي (2022)، فإنّ 82% من سكان جنوب السودان يعيشون تحت خط الفقر، في حين يعاني أكثر من 7.1 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. كما فشل النظام السياسي في بناء مؤسسات فاعلة أو في تنظيم انتخابات، مما أدى إلى استمرار حالة الحكم الانتقالي الهش وغياب المحاسبة والمساءلة، وفتح الباب أمام تمردات جديدة تطالب بالمشاركة في السلطة أو الحكم الذاتي؛ كما هو الحال مع حركة الجبهة المتحدة لتحرير جنوب السودان وعدد من الفصائل المسلحة الأخرى.

تعددت اتفاقيات السلام منذ العام 2016 وحتى اتفاقية السلام المنشطة في 2018، لكن أياً منها لم ينجح في تحقيق سلام دائم. فبدلاً من ذلك تم استخدام هذه الاتفاقيات كوسيلة لإعادة تقاسم السلطة بين النخب، بينما بقي المواطن خارج دائرة القرار؛ يعاني العطالة، والجوع، وانعدام الأمن.

وقد أظهرت دراسة لمنظمة الإغاثة الدولية في العام 2023 أنّ 68% من المواطنين لا يثقون في قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية أو ضمان الأمن.

هذا الواقع ولّد شعوراً عميقاً بالإحباط والسخط الشعبي، خاصة بين الشباب الذين يشكلون أكثر من 70% من السكان، لكنهم يعيشون في ظروف بائسة بلا أمل في التغيير.

اتخذت السلطة الحاكمة في جنوب السودان من "شراء

جنوب السودان بعد عقد من الانفصال.. أين الوطن وأين المواطن؟

السلام" ذريعة لتبرير التوسع في أجهزة الحكم، فتم تشكيل حكومة تضم خمسة نواب للرئيس، وبرلمان يتكون من نحو 600 عضو، في دولة يقل ناتجها القومي عن 4 مليارات دولار. وقد أدى هذا التوسع غير المبرر إلى استنزاف الموارد في الصرف على الامتيازات الحكومية، بينما تُترك المدارس والمستشفيات دون تمويلٍ كافٍ.

وبلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم أقل من 2% من الميزانية العامة، في حين يلتهم الصرف الأمني والسياسي أكثر من 50% من الإنفاق العام؛ بحسب تقارير صادرة عن صندوق النقد الدولي للعام 2023.

ونتيجة لهذا الفشل الشامل تراجع تصنيف دولة جنوب السودان في معظم المؤشرات الدولية. فهي تتصدر مؤشرات

> **"تسبب النزاع الأهلي في جنوب السودان في مقتل مئات الآلاف، ونزوح الملايين، مع تراجع حاد في الإنفاق على التعليم والصحة، وارتفاع معدلات الفقر وانعدام الأمن الغذائي."**

الدول الأكثر هشاشة، والأعلى فساداً، والأدنى في مؤشرات التنمية البشرية. ووفقاً لمؤشر الدول الهشة للعام 2024، تحتل جنوب السودان المرتبة الأولى عالمياً كأسوأ دولة من حيث الحوكمة وغياب القانون. كما أصبح العنف الأهلي خارجاً عن السيطرة؛ إذ تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 70% من المدنيين يمتلكون أسلحة نارية، بينما تفقد الدولة السيطرة على أجزاء واسعة من أراضيها لصالح الميليشيات المسلحة. وفي هذا السياق، لم يعد المواطن الجنوبي ينظر إلى الاستقلال بوصفه إنجازاً سيادياً، بل مأساة مستمرة؛ فقد تحولت الحرية التي كان يأمل فيها إلى عبء يومي من الجوع والخوف والتشرد.

رغم هذا المشهد القاتم، فإنّ ثمة مؤشرات - ولو خافتة - على إمكانية تجاوز الأزمة؛ إذا ما توفرت الإرادة السياسية والرؤية الوطنية التي تتجاوز القبلية والولاءات الضيقة. فجنوب السودان لا يزال يملك مقومات بناء دولة مزدهرة بمواردها الطبيعية، وشعبها الشاب، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي. لكن تحقيق هذا يتطلب الاعتراف بفشل التجربة الراهنة، ووضع حد لثقافة تقاسم السلطة على أساس الولاءات، وبناء مؤسسات شرعية من خلال انتخابات شفافة، وفتح المجال أمام قوى المجتمع المدني والشباب للمشاركة في إعادة تعريف مفهوم "الوطن" بما يتجاوز رمزية الاستقلال إلى مضمون الدولة الحديثة.

هذا ومع اقتراب موعد نهاية الفترة الانتقالية في العام 2025، تتصاعد المخاوف داخلياً وإقليمياً من انزلاق جنوب السودان مجدداً إلى دورة جديدة من العنف وعدم الاستقرار. فبدلاً من التحضير لانتخابات حرة ونزيهة،

دخلت البلاد في مرحلة من التوتر السياسي والأمني، بعد قيام الحكومة باعتقال زعيم المعارضة المسلحة ونائب الرئيس، الدكتور رياك مشار، وعدد من وزرائه؛ في خطوة وُصفت بأنّها ضربة للعملية السلمية وتحدٍ صارخ لاتفاق السلام المنشط لعام 2018. وفي الوقت ذاته، شرع الرئيس سلفاكير في تنفيذ تغييرات واسعة داخل الحزب الحاكم والحكومة، طالت عدداً من القيادات التاريخية للحركة الشعبية، مما أثار موجة من التململ داخل صفوفها، وسط غياب أي حوار وطني شامل أو مسار سياسي توافقي.

هذه التطورات تعكس هشاشة المرحلة الانتقالية، التي كان يُفترض أن تمهد لبناء الثقة بين الفرقاء وتأسيس نظام سياسي شرعي. لكنها الآن تواجه خطر الانهيار الكامل إذا لم تتم معالجة جذور الأزمة؛ وفي مقدمتها غياب الإرادة السياسية، وتهميش قوى المعارضة والمجتمع المدني، والتضييق على الحريات.

وفي ظل هذا المشهد المأزوم، يبقى السؤال قائماً: هل يستطيع جنوب السودان أن يخرج من هذا النفق مجددا، من خلال العمل على بناء دولة تحترم التعدد وتُدار على أساس القانون والمؤسسات؟ أم أنها ستكون مقبلة على مرحلة أخرى من تجديد الأوجاع، وتكرار مأساة التمزق والاحتراب الداخلي؟ إنّ الإجابة عن هذا السؤال ستعتمد ليس فقط على سلوك النخب الحاكمة؛ بل على قدرة المجتمع الجنوبي - بنخبه وشبابه ونسائه ومثقفيه - على تجاوز الانقسامات وصناعة طريق ثالث، ينقل الجنوب من دولة الأزمة إلى دولة المواطنة والكرامة والعدالة.

والإجابة البسيطة عن تلك التساؤلات مجتمعة هي: إنّ التجربة السياسية لجنوب السودان منذ الاستقلال تكشف أنّ الرهان على بناء الدولة لم يكن متكئًا على مقومات وطنية شاملة، بل انحصر في ترتيبات نخبوية ضيقة تجاهلت الحاجة إلى معالجة القضايا الهيكلية التي تمس جوهر العقد الاجتماعي. فقد تم تجاهل البعد الثقافي والهويوي في مجتمع تعددي يضم أكثر من 60 مجموعة إثنية، كما لم يتم تطوير رؤية واضحة لإدارة التنوع واللامركزية، مما أسهم في تأجيج النزاعات المحلية واستدامة الانقسامات.

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ بناء الدولة في جنوب السودان افتقر إلى بعد اقتصادي تنموي مستدام. إذ ظلت الدولة معتمدة كليًا على عائدات النفط، دون تنويع اقتصادي حقيقي أو تطوير للزراعة والبنية التحتية، مما جعلها عرضة للانهيار مع كل أزمة سياسية أو تراجع في أسعار النفط.

كما تم إهمال قطاع التعليم، وتمكين الشباب، والمشاركة المجتمعية؛ وهي ركائز أساسية لأي مشروع وطني يُراد له الديمومة.

في المقابل، بقي المجتمع المدني والقوى الشبابية والنسائية على هامش العملية السياسية، ولم يتم إشراكهم بفاعلية في عمليات صناعة القرار، أو في التفاوض حول مستقبل البلاد، رغم أنهم من الفاعلين الأساسيين في عمليات التعافي المجتمعي وحفظ النسيج الاجتماعي.

ومع غياب آليات فعّالة للعدالة الانتقالية والمحاسبة فإن الإفلات من العقاب بات قاعدة لا استثناء؛ الأمر الذي عمّق من جراحات الحرب، وأضعف فرص المصالحة الوطنية الحقيقية.

إنّ تجاوز هذه الإخفاقات يتطلب تحولًا جذريًا في الرؤية السياسية نحو تبني مشروع وطني جامع، يعيد الاعتبار لفكرة "المواطنة" كأساس للانتماء والحقوق، ويضع أسسًا عادلة لبناء مؤسسات قادرة على تجاوز الانقسام، وتوسيع قاعدة المشاركة، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة من الشفافية، والعدالة، والتمكين المجتمعي على المستوى القاعدي.

فعلي الرغم من قسوة التجربة التي مرّ بها جنوب السودان خلال العقد الأول من استقلاله إلا أنّ الأمل في المستقبل لا

يزال ممكنًا؛ شرط توفر الإرادة السياسية والتغيير الجوهري في فلسفة الحكم وآليات إدارة الدولة. فالمواطن الجنوبي، الذي دفع ثمناً باهظاً من أمنه وكرامته وحقه في التنمية ما يزال يتطلع إلى وطن تتجسد فيه العدالة، والمساواة، والسلام الحقيقي لا المؤقت.

غير أنّ هذا المستقبل لن يُمنح؛ بل يُنتزع عبر إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس جديد؛ قوامه المساءلة، وشفافية إدارة الموارد، وبناء مؤسسات مدنية قادرة على تجاوز منطق الغنائم والمحاصصة.

ويكمن مفتاح ذلك في خلق عقد اجتماعي جديد يُعيد الاعتبار للمواطنة باعتبارها رابطة حقوق وواجبات؛ لا مجرد انتماء إثني أو جهوي.

كما أنّ التحول الحقيقي لن يتحقق دون فتح المجال العام أمام الفاعلين من خارج منظومة السلطة التقليدية؛ وخاصة النساء، والشباب، والمجتمع المدني، وتمكينهم من المشاركة في صياغة السياسات، ورسم مسارات المستقبل.

ولعلّ التحضير لنهاية الفترة الانتقالية في عام 2025 يمثّل فرصة أخيرة لإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة، إذا ما تمّ التعاطي مع هذا التحول كاستحقاق وطني شامل، لا مجرد إعادة توزيع للسلطة بين أطراف النزاع.

إنّ المعضلة ليست فقط في كثرة التحديات، بل في ضآلة الطموح الرسمي لتجاوزها. ومع ذلك، فإن جنوب السودان لا يزال يمتلك من الموارد، والتجارب، والكفاءات ما يكفي لصناعة غدٍ مختلف؛ إذا ما قُدّمت مصلحة الوطن على حساب مصالح النخب، وارتفع صوت المواطن فوق ضجيج البندقيّة.

* الهوامش:

- CIVICUS (2023). Civic space in South Sudan: Shrinking freedoms and rising risks. https://monitor.civicus.org
- Human Rights Watch (2022). South Sudan: Justice delayed for atrocities. https://www.hrw.org
- International Monetary Fund. (2023). Country report: South Sudan. https://www.imf.org/en/Countries/SSD
- Relief International(2023). Community perceptions survey – South Sudan. Nairobi.
- Sudan Research Group (2021). South Sudan: Governance and state-building challenges. Khartoum.
- The Fund for Peace (2024). Fragile States Index. https://fragilestatesindex.org
- Transparency International(2023). Corruption Perceptions Index. https://www.transparency.org/en/cpi
- UNHCR (2023). South Sudan situation update https://www.unhcr.org
- United Nations Human Rights Office. (2020). Report on conflict-related violence in South Sudan https://www.ohchr.org
- United Nations Mission in South Sudan (UNMISS) (2024). Annual human rights report on South Sudan. Juba.
- World Bank (2022). South Sudan economic update. https://www.worldbank.org/en/country/southsudan

مستقبل القبائل العربية في دارفور: هل تنجو من لعنة الوصم بعد هزيمة الدعم السريع؟

عبدالناصر سلم حامد
باحث في إدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب

قراءة تحليلية حول المكوّن العربي وخيارات كسر دائرة الانتقام "إلى أهل دارفور بكل مكوّناتهم، إلى الذين ما زالوا يؤمنون أن التعايش أقوى من الحرب.. إلى الضحايا الذين رووا بدمائهم أرضًا لم تبخل يومًا بالعطاء.. إلى الأمل الذي لا ينطفئ، وإلى كل من يواصل الطريق بصدق من أجل وطن يتّسع للجميع".

لطالما ظلّت القبائل العربية في دارفور أحد الأضلاع الجوهرية في معادلة الحرب والسلم على مدى عقود.

لكنها اليوم تجد نفسها أمام سؤال لا يمكن الهروب منه: هل يمكن لهذه المجتمعات أن تنجو من لعنة الوصم الجماعي بعد هزيمة مشروع الدعم السريع عسكريًا؟.

وهل يكفي الانسحاب من خطوط القتال والبيانات الرمزية لتفكيك صورة "الحاضنة الأبدية" لميليشيا تسببت في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في الإقليم؟.

لفهم المشهد، لا بد من الرجوع إلى الجذور. فمنذ نشأته؛ تأسس الدعم السريع كذراع حدودي في عهد نظام البشير مطلع الألفية، مستندًا إلى حرس الحدود وبعض وحدات الدفاع الشعبي. ومع تصاعد التهميش وضعف التنمية في مناطق الرعي جرى استقطاب آلاف الشباب من بطون قبائل عربية كانت ترى في الارتباط بالميليشيا فرصة للنجاة من الفقر، حتى لو كان الثمن دماء أبناء الإقليم.

ومع تعقد الحرب الأهلية، تحوّل الدعم السريع إلى مشروع ميليشياوي شبه دولة، يسيطر على مساحات واسعة من تجارة الذهب والتهريب العابر للحدود، ويتغلغل في المدن عبر شبكات قبلية ودعم خارجي معروف.

بحسب تقرير Crisis Group Darfur's

Fragmented Future (مايو–يونيو 2025)، استعاد الجيش السوداني السيطرة الكاملة على العاصمة الخرطوم وأجزاء من شمال كردفان، فيما اقتصر وجوده العسكري في دارفور على مدينة الفاشر فقط، وسط حصار متقطع. أما وسط وغرب وجنوب دارفور فما تزال فعليًا تحت سيطرة فلول الدعم السريع وشبكات التهريب التي تصل حتى حدود تشاد وإفريقيا الوسطى.

تقديرات Small Arms Survey تشير إلى أن عدد مقاتلي الدعم السريع النشطين يُقدّر بين 40 و45 ألف عنصر، بينما يقدَّر عدد السكان من القبائل العربية في دارفور ما بين 3.5 إلى 4 ملايين نسمة — أي نحو 30–40% من سكان الإقليم. وتشير أبحاث ميدانية إلى أن نحو 15–20 ألف أسرة فقط كانت لها صلات مباشرة بتمويل الميليشيا عبر الذهب أو شبكات التهريب، بينما ظلّت الأغلبية الكبرى - أكثر من 70% - خارج هذه الحلقة الدموية، معلّقة بين الخوف والصمت والوصمة.

> **ولا يمكن فصل "لعنة الوصم" عن الجرائم الميدانية التي ارتكبها الدعم السريع. فقد تحوّل من حرس حدود إلى ميليشيا منظّمة، استثمرت الانتماء القبلي كخزان بشري للقتال وضمان حماية خطوط الإمداد والتهريب. ومع توسّعه في مدن وقرى دارفور، وُثّقت عمليات قتل ونهب وتهجير قسري واسعة، وفق تقارير أممية وشهادات محلية، وهو ما عمّق صورة أنّ بعض بطون القبائل العربية كانت ظهيرًا لهذه الانتهاكات في نظر ضحاياها.**

ولا يمكن فصل "لعنة الوصم" عن الجرائم الميدانية التي ارتكبها الدعم السريع. فقد تحوّل من حرس حدود إلى ميليشيا منظّمة، استثمرت الانتماء القبلي كخزان بشري للقتال وضمان حماية خطوط الإمداد والتهريب. ومع توسّعه في مدن وقرى دارفور، وُثّقت عمليات قتل ونهب وتهجير قسري واسعة، وفق تقارير أممية وشهادات محلية، وهو ما عمّق صورة أنّ بعض بطون القبائل العربية كانت ظهيرًا لهذه الانتهاكات في نظر ضحاياها.

ورغم صدور بيانات من بعض المكوّنات - مثل بيان أبناء الرزيقات (يناير 2024): "نرفض الزجّ باسم قبائلنا في مشاريع حرب لن تجلب إلا العار والأحقاد".- إلا أنّ نزيف خطاب الكراهية لم يتوقّف. حيث تُظهر Civic Space Sudan أن أكثر من 1,200 منشور شهريًا يحرض ضد القبائل العربية، لا سيما عبر فيسبوك وواتساب، مع توسع كبير في استخدام TikTok وTelegram لنشر مقاطع مجتزأة من سياقها لإبقاء ذاكرة الانتقام

حيّة. استطلاع ميداني على شباب في الفاشر ونيالا والجنينة كشف أنّ 72% منهم يتعرّضون لمحتوى تحريضي بانتظام، وهو ما يغذّي دورة جديدة من الشك والخوف.

وبينما يُحمِّل بعضهم القبائل كلها تهمة التواطؤ، تظهر شهادات إنسانية نادرة لأسر عربية لم تنخرط قط في أي معركة، بل عاشت هي الأخرى انتهاكات انتقاميّة على يد جماعات مسلّحة محلية. وتقول إحدى الأمهات النازحات: "لم نحمل سلاحًا أبدًا، لكنّهم أحرقوا منازلنا بدعوى أننا حاضنة للدعم السريع". هذه الشهادات تكشف هشاشة المعادلة: أبرياء صاروا هدفًا للثأر الجماعي، لا ذنب لهم سوى

ختامًا، إنّ هزيمة الدعم السريع عسكريًا ليست سوى خطوة أولى؛ فإنقاذ القبائل العربية من لعنة الوصم يحتاج إلى شجاعة اعتراف، وضمانات حماية، وخطة طويلة الأمد تحوّل مناطق الرعي من خزان دم لمشاريع الحرب إلى خزان تعايش وتنمية. التاريخ لن يغفر حين يُهدَر التنوّع لصالح مشاريع السلاح.

رابطة الدم.

أمام هذا المشهد، تظهر ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل القبائل العربية في دارفور:

- السيناريو الأول: الانكفاء والعزلة:

قد تختار بعض البطون الانكفاء في مناطق نفوذها التقليدية خوفًا من الثأر، مستفيدة من التضاريس الوعرة وخطوط التهريب القديمة. التقديرات الميدانية تشير إلى أنّ 10–15 ألف شاب قد يُعاد توظيفهم في شبكات اقتصاد ظل عابر للحدود، بحجم قد يتجاوز 50–70 مليون دولار سنويًا إن تُرِك دون رقابة، ما يخلق قاعدة جديدة لاقتصاد الحرب.

- السيناريو الثاني: الاندماج الانتقائي

قد تتمكّن بعض القيادات الأهلية من إعادة الشباب إلى حضن الدولة عبر برامج "نزع سلاح" شكلية أو تسويات قبلية محدودة، دون الاعتراف الكامل بالجرائم؛ لكن هذا السيناريو سيظل هشًا إن لم يترافق مع تمويل حقيقي لإعادة دمج ما لا يقل عن 150–200 ألف فرد بين مقاتلين وأسرهم.

وتشير دراسات DDR (Disarmament, Demobilization and Reintegration) إلى أن كلفة إعادة دمج الفرد قد تصل إلى 500–1000 دولار؛ ما يعني حاجة إلى 100–120 مليون دولار كحد أدنى، وهو مبلغ ليس سهلاً في ظل اقتصاد السودان المنهك. ففي سيراليون مثلًا؛ استغرق

تفكيك شبكات المرتزقة ست سنوات بتمويل قارَب 150 مليون دولار، لضمان بدائل حقيقية لمن ترك السلاح.

- السيناريو الثالث: المصالحة المنظمة:

وهو الأصعب والأكثر استدامة. وفي هذا المسار تصبح المصارحة ضرورة لا خيارًا: اعتراف حقيقي بجرائم الميليشيا، لجان عدالة انتقالية مستقلة، حماية موثوقة لمن يتخلّى عن السلاح، وتعويض مجتمعي عادل يطوي صفحة الثأر.

إنّ تجربة رواندا وجنوب إفريقيا توضح أنّ وصمة العار لا تزول بالشعارات ولا بلجان صلح عاجلة، بل بمسار طويل من المكاشفة والحماية والعدالة. فاتفاق جوبا للسلام 2020 يمكن أن يكون عبرة: حين بقي على الورق بلا إرادة سياسية وتمويل كافٍ، انهار سريعًا أمام أعين الجميع.

إنّ أخطر ما يهدد هذه السيناريوهات جميعًا هو الفراغ الأمني؛ فمع تراجع قوة الدولة في بعض مناطق دارفور ظهرت بالفعل مؤشرات على مجموعات تهريب مخدرات وسلاح صغيرة عابرة للحدود، قد تتحوّل لاحقًا إلى ميليشيات مرنة توظّف الشباب المحبطين. وتشير تقديرات غير رسمية إلى أنّ حجم السوق السوداء للذهب والوقود في المثلث الحدودي يمكن أن يتجاوز 100 مليون دولار سنويًا إذا لم توضع خطط عاجلة لتجفيف موارده.

ولا تكتمل المقارنة دون درس كولومبيا وإفريقيا الوسطى؛ إذ تحوّلت جماعات مسلّحة هناك إلى شبكات تهريب عابرة للقارات؛ بسبب إهمال ملف الإدماج الحقيقي.

إنّ دروس هؤلاء تقول بوضوح: إذا لم تُربَط خطط العدالة بخطط اقتصادية بديلة حقيقية؛ فسيعود العنف في هيئة جديدة.

كما تقول أدبيات العدالة الانتقالية: "العدالة ليست انتقامًا، بل جسر لإنقاذ الأجيال من لعنة الثأر".

ويبقى الأمل في أنّ المجتمع المدني وشباب القبائل العربية يمكن أن يكونوا هم الجسر الذي يفكّك دوائر الخوف ويعيد الثقة مع محيطهم.

ختامًا، إنّ هزيمة الدعم السريع عسكريًا ليست سوى خطوة أولى؛ فإنقاذ القبائل العربية من لعنة الوصم يحتاج إلى شجاعة اعتراف، وضمانات حماية، وخطة طويلة الأمد تحوّل مناطق الرعي من خزان دم لمشاريع الحرب إلى خزان تعايش وتنمية. التاريخ لن يغفر حين يُهدَر التنوّع لصالح مشاريع السلاح. فهل يملك صانعو القرار المحليون والشركاء الدوليون الشجاعة لإنقاذ جيل جديد من حِمل إرثٍ لم يصنعه؟

تنويه: الأرقام الواردة في هذا التحليل تقديرات تقريبية مستقاة من تقارير وأبحاث ميدانية، وتُستخدم لأغراض التحليل ولا تُعدّ إحصاءات رسمية.

جميع الحقوق محفوظة © د. عبدالناصر سلم حامد – لا يُعاد نشر هذا المقال إلا بالإشارة الصريحة إلى المصدر.

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

قراءة في مواقف دول الجوار والمنظمات الإقليمية

عباس محمد صالح عباس
باحث ومحلل سياسي

مقدمة:

لم يكن الصراع الذي اندلع في السودان بعد تمرد قوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023 حدثًا فريدًا في سياق النزاعات بالقارة الإفريقية، لكنه سلط الضوء على نمط متكرر من أزمات الدولة الوطنية، خاصة ما يتعلق بخطر الازدواج العسكري داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية. وقد كشف هذا الصراع عن ملامح جديدة للنزاعات المستقبلية في إفريقيا، تتسم بتورط مباشر لفاعلين إقليميين، وتصاعد دور حروب الوكالة، مما سيؤدي إلى تعقيد النزاعات وزيادة حدتها على الصعيد الإقليمي.

ورغم أن هذا الصراع اندلع قبل أكثر من عامين، إلا أنه شكّل نقطة تحول في شكل التضامن بين الدول الإفريقية، وأعاد طرح تساؤلات جوهرية حول مدى فاعلية الدعم المقدم من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي أو التكتلات الإقليمية مثل "إيغاد"، ومدى جاهزية المؤسسات القارية للتعامل مع تحولات جذرية بهذا الحجم في مسار الصراعات داخل القارة.

ومن الممكن القول إن تجربة السودان منذ أبريل/ نيسان 2023 قد قدمت مؤشرات خطيرة حول طبيعة النزاعات المعاصرة في إفريقيا؛ من أبرزها: انهيار الدولة، وتآكل مؤسساتها الوطنية، واختراق النخب الحاكمة والمعارضة، وتدمير الموارد الوطنية، بالإضافة إلى تعميق هشاشة الدولة أمام التدخلات الخارجية.

وعلى الرغم من خطورة هذه الملامح، فإنّ ردود الفعل الإفريقية تجاه الأزمة اتسمت بقدر كبير من اللامبالاة على مستوى الدول، وبالتقاعس أو العجز الواضح في أداء المؤسسات الإقليمية، وهو ما أسهم في تعقيد الوضع من النواحي العسكرية والإنسانية والسياسية، وأعاق الجهود المبذولة للتسوية، في ظل غياب آليات فعالة لدفع الحوار وإنهاء الصراع.

كما كشف هذا النزاع عن نمط متصاعد من "حروب الوكالة"؛ حيث باتت الأطراف المحلية مجرد أدوات تُدار ضمن أجندات خارجية، وأصبحت بعض دول الجوار جزءًا من هذه المنظومة، تتفاعل بدورها مع مصالح القوى الخارجية، مما ينذر بتقويض أسس التعاون الإقليمي ويحد من قدرة القارة على إدارة أزماتها ذاتيًا.

أولاً: طبيعة تمرد قوات الدعم السريع – أبريل/ نيسان 2023:

لم يكن تمرد قوات الدعم السريع في أبريل/ نيسان 2023 مجرد محطة عابرة في مسار التمردات المسلحة في السودان أو القارة الإفريقية عمومًا، بل شكّل تحولًا جوهريًا في بنيته وسياقه وآثاره. فقد تميز هذا التمرد بخصائص فريدة جعلته أكثر تعقيدًا وخطورة من سابقاته، سواء من حيث انطلاقه من داخل النظام نفسه أو من حيث تداعياته الأمنية والسياسية والاجتماعية على الدولة والمجتمع.

1. تمرد من قلب النظام:

قبل تمردها، كانت قوات الدعم السريع جزءًا من المؤسسة العسكرية الرسمية في السودان، بل وتعدّ القوة

الإنقلابات الجديدة في أفريقيا:

البرية الأكبر من حيث الانتشار والعدة. ومع تحوّلها إلى ميليشيا متمردة، أعادت البلاد إلى حالة "الميليشياوية المدمرة"، وخلقت تهديدًا وجوديًا للجيش، مهددة بتفكيك بنيته وتقويض سلطات وأجهزة الدولة من الداخل.

2. تمرد حضري غير مسبوق:

خلافًا لمعظم التمردات السودانية التي انطلقت من الهوامش الجغرافية في أطراف البلاد، اندلع هذا التمرد في العاصمة نفسها، حيث فرضت الميليشيا سيطرتها على الخرطوم. خاضت القوات المسلحة لشهور طويلة حرب شوارع غير معهودة بالنسبة لها، إذ اعتادت على القتال في الأحراش والمناطق الطرفية. هذا التحول أفرز تجربة ميدانية جديدة كشفت ثغرات أمنية وعسكرية، وفرضت ضرورة تطوير استراتيجيات مكافحة التمرد ضمن بيئات حضرية مكتظة بالسكان.

3. الإجرام كأداة للسيطرة:

مارست الميليشيا أنماطًا من الإجرام المنظم كأداة للهيمنة والسيطرة والوصول إلى السلطة في البلاد؛ شملت النهب الممنهج، من خلال ممارسات وحشية لاقتصاد سياسي قوامه ممارسات إقامة نقاط تفتيش غير قانونية، وتقنين وشرعنة النهب و"الغنائم" كحوافز للمقاتلين، وتصفيات جسدية بحق المعارضين، كما وثّق تقرير "جمهورية الكدمول" الصادر عن "مشروع مسح الأسلحة الصغيرة" (يناير/ كانون الثاني 2025). وشملت الانتهاكات أيضًا التهجير القسري، الاغتصاب، والقتل، والتدمير الواسع للبنية التحتية؛ مما أدى إلى انهيار حكم القانون وتفشي مناخ من الفوضى والرعب في جميع المناطق التي دخلتها هذه الميليشيا.

4. خطاب عنصري ومُقسِّم:

اعتمدت الميليشيا في دعايتها على خطاب عنصري وتحريضي يسعى لتفتيت المجتمع السوداني، مستخدمة شعارات مثل "محاربة دولة 56" و"إنهاء هيمنة الجلابة" لتأليب المناطق المهمشة على المركز، وإضفاء طابع سياسي زائف على التمرد. وقد غذّى هذا الخطاب الكراهية، وعمّق الانقسام المجتمعي، عبر شيطنة مكونات سياسية واجتماعية بعينها، باستخدام أوصاف مهينة مثل "الكيزان" و"الفلنقايات" تنزع آدمية الناس وكرامتهم، كما تبرر استسهال قتلهم لأتفه الأسباب. فضلًا عن التجنيد القائم على العِرق والتعبئة العرقية.

5. دعم خارجي غير مسبوق:

على عكس معظم الحركات المتمردة التي واجهت عزلة إقليمية أو دعم إقليمي محدود النطاق، تلقت قوات الدعم السريع دعمًا خارجيًا منظمًا من عدة دول مجاورة بشكل متزامن تقريبًا، مما حوّلها إلى أداة في حرب وكالة إقليمية ضد الدولة السودانية وشعبها. وقد شكّل ذلك تهديدًا للأمن الإقليمي في المدى المنظور، وزاد من خطورة توسع النزاع، وحدّة تداعياته المحتملة العابرة للحدود.

• تمرد يهدد وجود الدولة:

في ضوء ما سبق، لا يمكن اعتبار تمرد الدعم السريع حركةً احتجاجية مشروعة أو مسعى للإصلاح الديمقراطي أو مشروعا سياسيا وطنيا بديلا، بل هو تهديد وجودي لبنية الدولة السودانية؛ كان على وشك تفكيكها تمامًا (أليكس دي دوال، "فورين بوليسي" 14 ديسمبر/ كانون الأول 2023).

ومن هنا، يمثل نجاح القوات المسلحة في استعادة العاصمة وطرد الميليشيا منها في مارس/ آذار 2025 لحظة فارقة في تاريخ السودان الحديث، وحدثًا نادرًا في تاريخ التمردات الإفريقية، إذ غالبًا ما يعني سقوط العاصمة نهاية النظام القائم والدولة معًا.

•سرديات مضللة تقوّض الحل:

ورغم خطورة الوضع، سادت على المستويين الإقليمي والدولي روايات سطحية ومضللة، اختزلت الصراع في السودان على أنه "صراع بين جنرالين"، أو نزاع بين "مكوّن عسكري متسلط" و"قوى مدنية تطالب بالديمقراطية"، أو أنه "محاولة إسلاميين للعودة إلى السلطة"، أو صراع على السلطة والثروة بين "قوى الهامش" و"قوى المركز". وقد ساهمت هذه المقاربات الخاطئة في شرعنة التمرد

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

على نحو غير مباشر، مما أعاق جهود التفاوض والحل. وأدى انتصار القوات النظامية وتقدّمها في العاصمة إلى إرباك حسابات الأطراف الإقليمية، كما دفع بعض الجهات الدولية إلى إعادة تقييم موقفها من الصراع في السودان، متجاوزة السرديات والتصورات السابقة التي سادت منذ اندلاعه.

فشل المقاربات الدولية – نموذج جدة:

جسّد منبر جدة، الذي أطلقته السعودية بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في مايو/أيار 2023، نموذجًا لفشل المقاربات الدولية. فرغم توقيع "إعلان جدة لحماية المدنيين" في 11 مايو/ أيار، إلا أنه افتقر إلى آليات فعالة لوقف إطلاق النار والمراقبة، وساوى بين الدولة والميليشيا بشكل مخل.

كما أن بعض الجهات الراعية لهذه المبادرة كانت منخرطة

> **"لقد كشف صراع السودان منذ أبريل/ نيسان 2023 عن ملامح جديدة للنزاعات المستقبلية في إفريقيا، تتسم بتورط مباشر لفاعلين إقليميين وتصاعد دور حروب الوكالة، مما يزيد من تعقيد النزاعات وحدتها على الصعيد الإقليمي."**

في "الاتفاق الإطاري" (5 ديسمبر/ كانون الأول 2022)، الذي ساهم الجدل حوله في اندلاع الحرب، مما أفقدها ثقة الحكومة السودانية.

تحيّز في المواقف الإفريقية:

لم يكن القصور مقتصرًا على الجهات الدولية، بل شمل أيضًا بعض الشخصيات والمؤسسات الإفريقية المؤثرة. فقد قدم ثامبو أمبيكي، مثالًا على ذلك، قراءة تبسيطية للأزمة، ربطت جذور الصراع بعدم "احترام التنوع"، متجاهلًا طبيعة التمرد الحالي وخطورته على تماسك الدولة نفسها. كما أتاحت مؤسسته (مؤسسة ثامبو أمبيكي) منصة لممثلي الدعم السريع ضمن منتدى السلام والأمن الإفريقي (جوهانسبيرغ، أكتوبر/ تشرين الأول 2024)، ما منح الميليشيا منبرًا لترويج سردياتها أمام المجتمعين الإقليمي والدولي، على حساب سردية بقاء الدولة الشرعية ومؤسساتها السيادية (القوات المسلحة).

ثانيًا: مواقف دول الجوار السوداني:

منذ اندلاع الصراع في السودان، تبنت دول الجوار مواقف ظاهرها الدعوة إلى وقف الحرب والتسريع في إيجاد حل، مدفوعةً بمخاوف إنسانية نتيجة موجات نزوح كبيرة إلى داخل أراضيها. غير أنّ هذه المواقف لم تكن دومًا صادقة أو بريئة، إذ انكشفت لاحقًا أدوار خفية لبعضها، تجاوزت الحياد المعلن نحو الانخراط المباشر أو غير المباشر في الصراع، سواء من خلال تقديم الدعم العسكري واللوجيستي لقوات الدعم السريع، أو عبر نسج تحالفات إقليمية تسعى لتقويض الدولة السودانية المركزية.

إنّ الادعاء بأنّ الصراع في السودان يشكّل تهديدًا مباشرًا لجيرانه يُعد سردية مضلّلة، فالمخاطر الإقليمية الناشئة- إن حدثت - لا تعود بالضرورة إلى امتداد الصراع داخل السودان نفسه، بل إلى تدخل بعض هذه الدول في دعم التمرد وإضعاف سيادة الدولة السودانية على أراضيها وحدودها.

في هذا السياق، برزت الإمارات العربية المتحدة كطرف فاعل في دعم ميليشيا الدعم السريع سياسيًا وعسكريًا،

بالتعاون مع بعض دول الجوار التي قدمت تسهيلات لوجيستية. هذا التورط لا يُضعف السودان وحده؛ بل يهدد استقرار المنطقة ككل، إذ إن استمرار تزويد التمرد بأسلحة متطورة قد يؤدي إلى تسربها إلى جماعات مسلحة أخرى داخل دول الجوار، مما يزعزع أمنها الداخلي.

وبتحليل مواقف دول الجوار، يتضح أنّ السودان تُرك وحيدًا يواجه أزمته؛ بل إنّ مواقف تلك الدول تراوحت بين الحياد المزعوم والتواطؤ المكشوف، وقد اتخذت هذه المواقف أشكالًا مختلفة بحسب طبيعة كل دولة وظروفها الداخلية.

• إفريقيا الوسطى:

رغم اندلاع التمرد في دارفور عام 2003، ورغم العنف الطائفي الذي شهدته إفريقيا الوسطى بين تحالف "سيليكا" وميليشيا "أنتي بالاكا" بعد عام 2013، فقد بقيت الحدود بين السودان وإفريقيا الوسطى مستقرة نسبيًا خلال تلك الفترة. ويرجع ذلك جزئيًا إلى إنشاء "القوات الثلاثية المشتركة" بين السودان وتشاد وإفريقيا الوسطى في عام 2012، والتي ساهمت في ضبط الحدود ومنع انتقال التوترات عبرها.

كما أنّ طبيعة التمرد في دارفور؛ رغم الدعم الخارجي، ظلت محلية في مراحلها الأولى، فيما بقي العنف الطائفي في إفريقيا الوسطى محصورًا داخل حدودها دون أن يتسرب إلى السودان، رغم التداخلات القبلية بين البلدين. لكن مع بداية النزاع الحالي في السودان، تغيرت المعادلة. فقد أصبحت إفريقيا الوسطى، نتيجة هشاشة حدودها، إحدى نقاط العبور المهمة لقوات الدعم السريع، خاصة بعد سيطرتها المبكرة على منطقة "أم دافوق". ووفق تقارير متعددة، استخدمت هذه القوات أراضي إفريقيا الوسطى لتهريب الأسلحة ونقل المرتزقة إلى داخل السودان.

وفي ظل نشاط شركة "فاغنر" الروسية في إفريقيا الوسطى منذ عام 2017، وخشية الحكومة السودانية من دعم محتمل تقدمه الشركة للمتمردين، سعت الخرطوم إلى تحييد "بانغي"، لكن هذه المحاولات لم تمنع من تحول أراضي إفريقيا الوسطى إلى خطوط إمداد فعالة للمتمردين خلال الصراع الحالي في السودان.

سيطرت ميليشيا الدعم السريع على حامية "أم دافوق" التابعة للقوات المسلحة السودانية في 17 مايو/أيار، وذلك بعد أربعة أيام فقط من اندلاع الحرب. ونظرًا لاعتماد بعض المناطق الحدودية على الواردات القادمة من السودان، فقد تأثرت جمهورية إفريقيا الوسطى بتطورات النزاع، حيث أدى التصعيد الميداني إلى "تدهور الأوضاع الاقتصادية في شمال شرق البلاد"، بحسب ما ورد في التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان (نسخة مترجمة إلى العربية؛ بدون تاريخ).

ومع تزايد خسائر قوات الدعم السريع في الداخل، وجدت الإمارات العربية المتحدة في شمال إفريقيا الوسطى - خصوصًا منطقة "فاكاغا" المتاخمة لتشاد والسودان - موقعًا استراتيجيًا لدعم عمليات الميليشيا، حيث تُجري الأخيرة عمليات متفرقة هناك منذ عامين، بحسب تقارير استخبارية ("آفريكا إنتليجنس"، 13 مارس/آذار 2025). وفي هذا السياق، كثّفت أبوظبي جهودها لتوثيق علاقتها بالحكومة في "بانغي"، تمهيدًا لتحويل أراضي إفريقيا الوسطى إلى بديل أو مكمل لمسار "أم جرس" في تشاد، وهو ما أكدته تقارير عن بدء إنشاء مطار قرب الحدود مع السودان، إلى جانب بناء مركز صحي في "بيراو" (عاصمة مقاطعة فاكاغا)، مما يشير إلى نية للعمل من شمال شرق إفريقيا الوسطى ("آفريكا إنتليجنس"، 5 يونيو/حزيران 2025).

وتُعد منطقة "أم دافوق" خطًا استراتيجيًا للإمداد وتجنيد المرتزقة بالنسبة لقوات الدعم السريع، بحسب تقرير لفريق خبراء الأمم المتحدة، كما رُصد تعاون بين هذه القوات وتحالف "الوطنيين من أجل التغيير"، أحد أبرز مجموعات المعارضة المسلحة في إفريقيا الوسطى (رسالة فريق الخبراء، 10 يناير/ كانون الثاني 2024).

في مارس/آذار 2025، عبّر الرئيس فوستين أركانج توادیرا عن قلقه العميق إزاء تهديد الاستقرار في بلاده، في إشارة إلى خطر تمدد الميليشيا السودانية عبر الحدود. وتزامن ذلك مع تقرير أصدره مجلس الأمن الدولي (27 يونيو/ حزيران 2025)، أكد فيه أن عناصر من الدعم السريع تقف وراء مقتل أفراد من بعثة الأمم المتحدة (مينوسكا) في 20 يونيو/حزيران، في مناطق تسيطر عليها الميليشيا منذ سقوط "أم دافوق".

إنّ هشاشة النظام الحاكم في إفريقيا الوسطى واعتماده

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

الكبير على قوات أجنبية - سواء بعثة "مينوسكا" أو الدعم العسكري الرواندي منذ ديسمبر/ كانون الأول 2020 يجعل البلاد من أكثر دول الجوار عرضة للتأثر بتداعيات الصراع في السودان.

• إريتريا:

من بين جميع دول الجوار، كان موقف إريتريا منذ بداية الصراع في السودان الأكثر وضوحًا في دعم القوات المسلحة ضد ميليشيا الدعم السريع وداعميها الإقليميين.

كان لإدراك إريتريا للأبعاد الإقليمية والتدخلات الخارجية في الصراع السوداني بأنه ينطوي على تهديد لأمنها واستقرارها في حال استمرت ميليشيا الدعم السريع في التوسع والتمدد؛ ومن ثمّ الوصول إلى مناطق شرق السودان المتاخمة لإريتريا العامل الرئيس وراء هذا الموقف.

"إريتريا دعمت الجيش السوداني ضد الدعم السريع خشية التمدد قرب حدودها. جنوب السودان دعم الدعم السريع رغم مخاطر اقتصادية. إثيوبيا ترددت بين دعم المتمردين والحياد بسبب تهديدات حدودها."

ومنذ الوهلة الأولى، تبنى النظام في إريتريا استراتيجية التحرك الاستباقي تجاه الصراع في السودان، حيث عزّز من دعم القوات المسلحة وقيادتها، كما قاد مبادرات لتوحيد مواقف القوى السياسية والوطنية الداعمة للقوات المسلحة (سبتمبر/ أيلول 2023) والتي أصدرت في ختام اجتماعاتها في العاصمة الإريترية ("إعلان أسمرا لإنهاء الحرب وإدارة الفترة الانتقالية": 12-7 سبتمبر/ أيلول 2023).

علاوة على ذلك، شرع نظام أفورقي في دعم وتدريب مجموعات عسكرية مساندة للقوات المسلحة من شرق السودان ومن دارفور. إذ إنّ الهدف من هذه الاستراتيجية كان إبقاء خطر التهديد وإبعاده عن الحدود المباشرة مع إريتريا.

ومع تزايد وتيرة التدخلات الخارجية في الصراع بين القوات المسلحة ومتمردي الدعم السريع، شكّل الصراع في السودان فرصة لإريتريا لتعزيز نفوذها وتأثيرها في المشهد السوداني؛ فبعد أن كان نفوذها وتأثيرها يقتصر تقليدياً على شرق السودان ومكوناته، أصبح تأثيرها السياسي حالياً أبعد من ذلك بكثير، سياسياً وأمنياً ويكاد يشمل جميع السودان.

لم يتوقف موقف إريتريا على دعم القوات المسلحة بل عملت على نسج خيوط التواصل مع مكونات ودوائر سياسية من جميع الأطياف والمكونات الاجتماعية.

رغم ذلك لا يمكن القول أن الدعم أو الموقف الإريتري قد كان مباشراً وكبيرًا أو مؤثرًا في تعديل موازين ترجيح كفة القوات المسلحة في مراحل العمليات ضد المتمردين؛ ولكن تدريب مجموعات مسلحة؛ وجعلها تحت قيادة وإمرة القوات المسلحة - رغم طابعها الميليشياوي- كان تأكيداً لشرعية القوات المسلحة والحكومة الحالية في البلاد في خضم مساعي تجرى لنزع الشرعية عنها وموقفاً مغايرًا جذريًا عن بقية دور جوار السودان.

كما أنّ الموقف الإريتري تجاه الصراع في السودان أيضًا يأتي في إطار الصراع مع إثيوبيا؛ وهو صراع يأخذ طابعًا إقليميًا أوسع سواءً ظلّ كامنًا أو تصاعدت وتائره بصورة

أكبر أو حتى بلغ مرحلة المواجهات المسلحة.
وفي خلاصة الأمر، أدرك النظام في إريتريا منذ الوهلة أنّ هذا الصراع ينطوي على تهديد كامن له وأنّه قد يكون الهدف التالي؛ خاصة وقد تزامن اندلاع الصراع في السودان مع ذروة توتر في العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا حول ملف الصراع في إقليم تيغراي، ومسألة الطموحات الإثيوبية بشأن الوصول إلى البحر الأحمر.

• جنوب السودان:

مثل بقية دول الجوار الأخرى، أيضًا كان موقف دولة جنوب السودان في الأيام الأولى لاندلاع الحرب أقرب لدعم موقف القوات المسلحة؛ رغم علاقات بعض دوائر الحكم بقائد التمرد، والتي توثقت خلال قيادته وفد الحكومة في مفاوضات جوبا لسلام السودان بين الحكومة الانتقالية - آنذاك - ومجموعات التمرد المنضوية تحت مظلة "الجبهة الثورية" حيث أسفرت عن توقيع اتفاقية جوبا للسلام (أكتوبر/ تشرين الأول 2020).
ونظرًا لتأثر صادرات نفط الجنوب بشكل مباشر من الصراع، أصبحت سلامة خط الأنابيب أولوية قصوى لحكومة جوبا، وهو ما انعكس على مواقفها من أطراف النزاع، ومشاركتها في جهود احتوائه ("التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان"؛ نسخة مترجمة إلى العربية؛ بدون تاريخ)، ص 7).
لكن، لم يكن حساب المصالح والآثار هو العامل في تحديد موقف دولة جنوب السودان التي تعتمد على عائدات النفط الذي يتم تصديره عبر الخط الناقل الوحيد والذي يمر عبر أراضي السودان. حيث تأثرت صناعة النفط كغيرها من القطاعات بالحرب الدائرة في السودان.
وتحت تأثير الإغراء الإماراتي، سرعان ما تغير موقف حكام جنوب السودان ليصبح ضد القوات المسلحة وأقرب إلى صف الدعم السريع رغم تهديد هذا الموقف لمصالحها الاقتصادية الملحة؛ حيث تعتمد دولة جنوب السودان على عائدات النفط بأكثر من 96% وتراجع الحماس الدولي لتقديم الدعم المالي لنظام سلفاكير العنيد والغارق في المشكلات الخطيرة.
لذا، ومن بين دول جوار السودان وطوال فترة الصراع الحالي كان جنوب السودان بمثابة خزان بشري لتجديد المرتزقة وإرسالهم للقتال في داخل السودان إلى مختلف الجبهات.
بناءً على ذلك، ظلت الميليشيا تقوم بالتجنيد في جنوب السودان وسط عناصر الدينكا والنوير (تقرير الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/ نيسان 2025؛ 27 وما بعدها) رغم الحرب العرقية بينهم داخل بلادهم منذ 2013، وهما أكبر قبيلتين في الدولة الأحدث في إفريقيا.
كما أنّ الحدود الطويلة بين ولايات جنوب وشرق وغرب دارفور ودولة جنوب السودان أيضاً ذات أهمية قصوى بالنسبة لميليشيات الدعم السريع لضمان استمرار الإمداد والدعم اللوجيستي؛ فهي ستكون بمثابة "رئة" يتنفس بها الكيان الذي تسعى لتأسيسه هذه الميليشيا وإعلان حكومة موازية تكون مناطق جنوب دارفور ومناطق الحدود مع جنوب السودان هي مناطقها الرئيسة.

• إثيوبيا:

جاء اندلاع الصراع في السودان في خضم توتر كامن كان قد طرأ على العلاقات بين السودان وإثيوبيا من قضية سد النهضة إلى منطقة "الفشقة" وحرب تيغراي.
مثّل الصراع الذي اندلع في 14 أبريل/نيسان بالنسبة لإثيوبيا فرصة وتحديا؛ كان هو فرصة للمغامرة بدعم تغيير قد يحمل مجموعات موالية لها داخل السودان. كما كان أيضًا تحديًا؛ إذ يتزامن مع تفجر تمرّد مسلح في إقليم أمهرا وسلام هش في إقليم تيغراي. ووجود هاتين المنطقتين بالقرب من الحدود مع السودان جعل الموقف الإثيوبي أشبه بالمأزق.
بالنسبة للعديد من المراقبين، وحتى قبل تكشُّف الدعم الاماراتي واحتوائها بشتى الطرق لدول الجوار لمصلحة الميليشيا المتمردة، حددت تصريحات رئيس الوزراء في قمة لرؤساء الدول والحكومات بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في (يوليو 2023) والتي دعا فيها إلى نزع الأسلحة الثقيلة وفرض حظر للطيران- حددت مواقف بلاده تجاه الصراع بين الدولة السودانية والقوات المسلحة والمتمردين من ميليشيا قوات الدعم السريع.
وبدا أنّ إثيوبيا ترغب في الانتقام من القيادة السودانية الحالية نتيجة موقف هذه القيادة من حربها على إقليم تيغراي بين 2020 و2022 وسيطرتها على منطقة "الفشقة" بينما قواتها منشغلة بتلك الحرب، أو أنها

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

تراهن على انتصار ميليشيا الدعم السريع والاستيلاء على السلطة في السودان.

في ضوء أجندة السياسة الخارجية لإثيوبيا تجاه جوارها، يمكن قراءة موقف آبي أحمد من الصراع في السودان في أبعاده الإقليمية؛ فبالنسبة لأديس أبابا فإنّ الصراع بين القوات المسلحة والدعم السريع قد يحمل تغييرات جذرية في السودان قد تصب في مصلحة إثيوبيا سياسياً وعسكرياً؛ ولا سيما في حالة حدوث تغيير جذري يكون فيه الدعم السريع هو الفاعل الأول في البلاد.

كما أنّ تفوق الدعم السريع- وفقًا للحسابات الإثيوبية - أيضاً قد يحد من النفوذ والتأثير المصري المتخيل في المشهد السوداني؛ ولا سيما التحالف أو الدعم المصري "المزعوم" للقوات المسلحة.

غير أنّ الموقف الإثيوبي سرعان ما تغير إلى "حياد تكتيكي" ويعود سبب ذلك التغيير إلى التفاعلات الداخلية في إثيوبيا والتطور في أقصى شمالها حيث الحدود الهشة والمضطربة وغير المُسيطر عليها مع السودان.

إضافة إلى ذلك، ومع استمرار تمدد ميليشيا الدعم السريع ووصولها إلى ولاية سنار وسيطرتها على سنجة عاصمة الإقليم في يونيو/حزيران 2024 حيث أصبح المتمردون قريبًا من حدود إثيوبيا التي لا تسيطر عليها على الجانب الإثيوبي الحكومة الفيدرالية بل ميليشيا محلية تُعرف باسم "فانو". وهنا أدركت إثيوبيا أنّ تمدد الدعم السريع تحول إلى خطر، وليس فرصة، كما كانت تراهن.

بالتالي - وحيال هذه التطورات - يتعين عليها الموازنة بين خيارات صعبة حيال الصراع السوداني: إمّا التحالف مع أبو ظبي والانخراط في مشروعها في السودان على غرار بقية دول الجوار. أو التظاهر بالحياد لكسب ود الحكومة السودانية/ القوات المسلحة لتحييد السودان عن معادلات الصراع الداخلي وموازين القوة في شمال إثيوبيا (إقليمي أمهرا وتيغراي).

- **تشاد:**

لم يكن التدخل التشادي المباشر بعيداً عن أزمات السودان وتحديدًا دارفور ولا سيما في بعض مراحل التمرد الأخير في العام 2003. كانت تشاد منذ ذلك الحين فاعلًا رئيسًا في هذا الصراع سواء في مرحلة دعم وتبني المتمردين أو مراحل المصالحة مع الحكومة السودانية. فمع بروز مهددات مشتركة ومخاطر حروب الوكالة بين البلدين، توصل البلدان في منتصف يناير/كانون الأول 2010 لتوقيع بروتوكول أمني عسكري تم بموجبه إنشاء القوات المشتركة بين تشاد والسودان لتأمين الحدود والتصدي للحركات المسلحة المعارضة لحكومتي البلدين.

حتى في أعقاب اندلاع الصراع في السودان كان الموقف التشادي ينطلق من الحياد ودعوة الأطراف للجلوس للتفاوض لإنهاء هذا الصراع. كما كانت أنجمينا أيضًا جزءًا من آلية دول جوار السودان التي طرحتها مصر.

إلا أنّ الموقف التشادي قد أخذ ينزاح تدريجيًا من "الحياد" إلى التورط المباشر بعد قيامها بتسليم قاعدة "أم جرس" الواقعة شرقي تشاد إلى أبو ظبي- بحسب تأكيدات تقارير دولية موثوقة - والتي غدت خط الإمداد الرئيسي لميليشيات الدعم السريع في حربها على الدولة السودانية.

ففي ظل قيادة كاكا في تشاد، وبروز نظام مأزوم داخلياً؛ حدث تحوّل في النظام التشادي - من داعم إلى مجموعات متمردة في السودان لها امتدادات لقبيلة "الزغاوة" الحاكمة في تشاد مثل حركتي العدل والمساواة وتحرير السودان- إلى داعم للتمرد الذي تقوده ميليشيا الدعم السريع.

إنّ نظام ديبي الصغير هش إلى حد كبير على مستوى الداخل، مقارنة مع النظام الذي ورثه من والده الراحل الذي كان متمرسًا في التعامل مع التحديات الداخلية والبيئة الإقليمية المتقلبة، كما لم يدرك العواقب التي ستترتب على تورطه في حرب السودان على تماسكه مستقبلًا.

ويهدد هذا المسلك أهم الثوابت التي قام بها النظام في تشاد ألا وهي السياسة العشائرية في تمكين "الزغاوة" كفاعل في الحكم والسياسة وتشاد على حد سواء.

فارتدادات حرب السودان قطعًا ستؤثر سلبًا على هذه السياسة العشائرية في كلا البلدين.

كما أن تخلي "كاكا الابن" عن المظلة الأمنية التي كانت توفرها فرنسا لنظام الحكم في إنجمينا والتي أعلنت انسحابها من البلاد بعد عقود من الحضور الأمني الفاعل بعد إعلام تشاد إنهاء اتفاقية التعاون العسكري مع فرنسا في نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

رغم أنّ تمرد ميليشيا الدعم السريع ستكون له عواقب وخيمة على الأمن والاستقرار في تشاد في المدى المنظور؛ مع ذلك آثر كاكا القبول والخضوع للإغراءات الإماراتية الضخمة.

فتورط "كاكا" في دعم ميليشيات الدعم السريع وغض الطرف عن إرسال مرتزقة تشاديين بجانب الإمداد العسكري للحرب في السودان انطلاقًا من قاعدة "أم جرس" سيقود إلى إضعاف نظامه وتهديد استقراره.

وحتى مع احتمالات زعزعة استقرار البلاد، فمن الواضح كان غض الطرف تكتيكيًا عن مشاركة مرتزقة من تشاد ("النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان"؛ نسخة مترجمة إلى العربية؛ بدون تاريخ) وتحديدًا من القبائل العربية بهدف التقليل من "التعبئة المناهضة للحكومة داخل تشاد". (تقرير الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/ نيسان 2025؛ ص 24).

فانتصار الدعم السريع في حرب السودان يعني إضعاف قاعدته العشائرية وتحريضها ضده لعدم دعمه أبناء عمومتهم في مدينة الفاشر (عاصمة ولاية شمال دارفور) الخاضعة لحصار وحشي لأكثر من عام ونصف العام.

كما ستقود خسارة الدعم السريع الحرب إلى زعزعة أمن بلاده وانتقال الصراعات إلى داخل تشاد واحتمالات نشوب توترات بين مكون الزغاوة (المهيمن على السلطة والثروة) من جهة، والمكونات العربية والقرعان المنافسة والأدعى للتمرد والعصيان ضد هيمنة الزغاوة، من جهة أخرى.

وما لم تتغير مواقف تشاد الحالية بشأن الصراع في السودان - تشير بعض التقارير إلى وجود تواصل بين السودان ونظام كاكا - فسيتعين عليها مواجهة العواقب الخطيرة مستقبلًا؛ فمع تواصل تراجع ميليشيات الدعم السريع وخسارتها العسكرية يتوقع انتقال الاقتتال إلى دارفور حيث سيتدفق الآلاف من ولايات دارفور إلى تشاد إما تحت تأثير دعاية الاستهداف لحواضن الميليشيا ومؤيديها أو نتيجة الاقتتال القبلي حيث تتوزع بعض المكونات والقبائل المشتركة على جانبي الحدود، أو انتقال مجموعة قبلية تشادية لمناصرة ميليشيا الدعم السريع و"حواضنها" إذا ما اتخذ الصراع هناك طابعًا قبليا وعشائريا عابرًا للحدود.

يرصد فريق الخبراء المعني بالسودان، مشاركة عناصر تشادية في الصراع الحالي في السودان؛ حيث نسج الدعم السريع علاقات مع عناصر من القرعان و"جبهة التناوب والوفاق" بقيادة عبد الله جوميني والتي أصبحت تقاتل في صفوفه اعتبارًا من فبراير/ شباط 2024 (رسالة فريق الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/نيسان 2025؛ ص 24)

- **مصر:**

سيطرت سرديّة تكاد تكون محل إجماع عن دعم مصر للقوات المسلحة السودانية وحلفائها من القوى الوطنية والسياسية ضد الدعم السريع وحلفائه في الصراع الحالي في السودان.

غير أنّ الدعم المصري المزعوم لم يكن مؤثراً لا على الصعيد العسكري ولا السياسي والدبلوماسي بالقدر الذي يرقى إلى وصف علاقات البلدين بالتحالف أو الشراكة أو وصفها بكونها داعما رئيسا للقوات السودانية المسلحة أثناء هذا الصراع.

لكن نجحت مصر التي كانت تتولى الرئاسة الدورية لمجلس السلم والأمن الأفريقي لشهر أكتوبر 2024 في تنظيم زيارة ميدانية إلى بورتسودان بين 1- 4 أكتوبر/ تشرين الأول. شكّلت هذه الزيارة خطوة مهمة في تغيير إدراك الإتحاد الإفريقي للصراع والانفتاح على الحوار مع حكومة الأمر الواقع القائمة؛ ممثلةً في مجلس السيادة الانتقالي.

كانت مصر من أكثر الدول التي تأثرت بتطورات الأوضاع حيث استقبلت آلاف اللاجئين الفارين من الصراع سواءً عبر الطرق المشروعة أو عبر التهريب، بينما كانت تواجه مخاطر ومهددات في حدودها الغربية مع ليبيا ومؤخرًا على حدودها الشرقية مع تصاعد العدوان الصهيوني على قطاع غزة منذ أحداث السابع من أكتوبر.

كيف رأت إفريقيا أزمة السودان؟

وعلى الصعيد السياسي، من خلال مبادرة دول جوار السودان؛ التي عقدت قمة لها على مستوى رؤساء الدول والحكومات (يوليو/تموز 2023) سعت مصر للعب دور فاعل في الجهود المتعددة الأطراف لحل الصراع السياسي، كما عملت على إخفاء الطابع الرسمي على جهودها تلك لدى المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بالصراع في السودان، فضلًا عن السعي لقبول جميع الأطراف داخل السودان وخارجه. حيث عملت على عقد اجتماعات بين مختلف القوى السياسية المدنية (6-7 يوليو/تموز 2024) بهدف تسهيل الوصول إلى تسوية سياسية مستدامة بعد إنهاء الصراع الحالي منذ أبريل/ نيسان 2023.

بالرغم من أن مواقف مصر كانت تنطلق من أهمية السودان لأمنها القومي وأمن حدودها الجنوبية على وجه التحديد، وتأكيد مسؤوليها أكثر من مناسبة على أن مصر تدعم المحافظة على مؤسسات الدولة (يُترجم هنا مؤسسة القوات المسلحة) بيد أنّ موقف مصر تجاه الصراع في السودان ظل محكوماً "بحساسيات" حالت دون انخراطها بقوة في هذا الصراع ومنها:

1. صعوبة التنبؤ بمآلات موازين القوى:

في الأيام الأولى للحرب كان من الصعب توقعات موازين القوى لمصلحة أحد الأطراف؛ خاصة في ضوء نجاح ميليشيا الدعم السريع في السيطرة على العاصمة وأهم المؤسسات السيادية للدولة والمواقع الحيوية؛ مما جعل مصر حائرة بين خيارين: إمّا أن تقبل بسيطرة الدعم السريع واستيلائه على السلطة وتتعايش مع ذلك. أو تدعم القوات المسلحة في هذا الصراع؛ والتي بدت وكأنها قد خسرت الحرب بعد وقوع قيادتها العليا ومقارها تحت الحصار ووابل نيران هجمات الأطواف البشرية للميليشيا وتتابع سقوط المدن والمناطق.

2. الضغوط والإغراءات الإماراتية:

كانت الضغوط والإغراءات التي مارستها الإمارات على مصر؛ إذ تتمتع أبو ظبي بنفوذ قوي جدًا على النظام الحالي في مصر بعد 2013 وبالتالي لن يكون في مقدور هذا النظام معارضة بعض مشاريع أبو ظبي الإقليمية - بصفتها الراعي والداعم الأساسي الذي يقف وراء تمرد الدعم السريع- حتى ولو تعارضت مع مصالحها أو ثوابت أمنها القومي، وتحديدًا في السودان.

3. الحفاظ على الحياد السياسي:

وجدت مصر نفسها في مأزق الموازنة والتزام الحياد تجاه الانقسام والاستقطاب الحاد بين القوى والفاعلين في المشهد السياسي السوداني شديد التشظي والانقسام، ولا سيما وأنّ المواقف بين القوى السياسية تجاه الصراع قد قسمت البلاد لفسطاطين لا ثالث لهما: إما مع فسطاط القوات المسلحة أو مع فسطاط ميليشيا الدعم السريع المتمردة.

4. مزاعم نفوذ الإسلاميين داخل القوات المسلحة :

ظلت التحركات والإدراك المصري تجاه الصراع أيضًا ينطلق من هواجس عودة الإسلاميين أو نفوذهم المفترض داخل المؤسسة العسكرية ولا سيما باعتبارهم أكبر الكتل الوطنية الداعمة للقوات المسلحة في حرب الكرامة. لذا كانت مصر مترددة في تقديم دعم قوي ومؤثر على صعيد تحقيق الحسم العسكري أو تغيير موازين القوة على الأرض، حيث تخشى من دعم القوات المسلحة مما يؤدي لعودة الإسلاميين مجددًا.

بل إنّ مصر، في مرحلة ما، ربما كانت ترضخ أو تساير الضغوط الإقليمية والدولية التي مورست على قيادة القوات النظامية، بهدف دفعها إلى تليين مواقفها، والانخراط في مفاوضات، أو تقديم تنازلات داخلية لإرضاء تلك الأطراف.

وعلى الرغم مما رافق الأزمة من تحديات واجهت السودانيين الفارين من الحرب إلى دول الجوار؛ فقد برزت صورة إيجابية لمصر سواء كدولة أو شعب - من بين جميع دول الجوار- في نظر قطاعات واسعة من المجتمع السوداني، وذلك على الرغم من بعض الإجراءات الصارمة للحد من سلبيات تدفق موجات اللاجئين إلى مصر. فقد ترسخت لدى هذه الفئات قناعة بأنّ مصر قد تمثل

شريكًا مستقبليًا واعدًا للسودان، يمكن أن يوفر لها بدائل وفرصًا في ظل أزمات البلاد المتجددة.

• ليبيا:

منذ اندلاع ثورة 17 فبراير/ شباط والتي أطاحت بنظام العقيد معمر القذافي في العام 2011، أصبحت مناطق جنوب ليبيا بشكل عام ومثلت الحدود مع تشاد والسودان على وجه الخصوص أكثر المناطق رخاوةً؛ حيث تعيث فيها شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود وحركات التمرد من تشاد والسودان (دارفور) فساداً وفوضى ضاربة الأطناب، فضلًا عن تدفق الأسلحة غير المشروعة منها إلى منطقة الساحل الكبير وزعزعة استقرار وأمن بعض دوله؛ مثل مالي، عقب عودة الطوارق إلى شمالها كمثال بارز هنا.

فقبل اندلاع التمرد الحالي الذي قادته ميليشيا الدعم السريـع كانت ولايات دارفور تعيش في حالة ما بعد الحرب، حيث كانت المنطقة تتجه رويدًا رويدًا نحو سلام بطيئ تم فرضه بالقوة بعد اندحار حركات التمرد الرئيسة وفرارها إلى ليبيا وجنوب السودان.

وبعد اندلاع الصراع في أبريل/نيسان 2023، عادت جنوب وشرق ليبيا الخاضعة لسيطرة الحكومة التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر وقواته وميليشياته لتصبح إحدى الطرق الرئيسة لتوصيل الإمداد والدعم العسكري لميليشيا الدعم السريـع بشكل مباشر اعتبارًا من يونيو/ حزيران 2025، ولا سيما بعد تعثر رهان أبوظبي على مشروع السيطرة على الحكم والسلطة في السودان بالقوة، وخسارتها عدة جبهات، وتراجعها إلى دارفور كآخر معاقلها.

وكغيرها من دول جوار السودان تأثرت مناطق الحدود بتداعيات الصراع في السودان؛ جراء فرار مئات الآلاف من اللاجئين إلى الأراضي الليبية، وكذلك تحول مناطق الحدود الهشة والمسيطر عليها من حكومة الوفاق الوطني (حكومة حفتر التي تسيطر على سائر شرق ليبيا) إلى إمداد جديد وبؤرة محتملة لتأجيج الصراع في السودان وربما تشاد في ظل التواجد المكثف لحركات المرتزقة والتمرد من عموم دول المنطقة.

على صعيد التحركات الدبلوماسية سعت حكومة الدبيبة

للقيام بوساطة (كانت غير مفهومة في سياق الأزمة السودانية ولم تتوفر على عناصر لإنجاحها حتى) تجاه الصراع في السودان كُشف عنها في مارس/آذار 2024 لكنها ماتت في مهدها.

أصبحت سلطات الأمر الواقع الخاضعة لنفوذ وهيمنة فريق حفتر؛ وتحديدًا في جنوب ليبيا متورطة في الأزمة السودانية كنتيجة حتمية للانقسام الحاصل في البلاد بين حكومتي الشرق والغرب، والتحالف القوي بين حفتر وأبو ظبي في ليبيا ما بعد الثورة.

ويتعمق هذا التورط الليبي في ظل غياب السلطات المركزية وأجهزة الحكومة المعترف بها دوليًا في طرابلس وعدم سيطرتها على الحدود مع السودان ومع ازدياد الأنشطة الإجرامية ومؤخرًا تحول بعض القواعد العسكرية الخاصة لما يسمى بالجيش الوطني الليبي (قوات حفتر) والتحركات الاستطلاعية مؤخرًا لميليشيا "كتائب سبل السلام" السلفية التوجه المتحالفة والتابعة لقوات حفتر - وذات الصلة بعمليات التهريب والمتمركزة في مدينة الكفرة - في مناطق الحدود مع السودان إلى خطوط إمداد لتمرير الدعم اللوجيستي عبر الحدود تحت غطاء محاربة شبكات تهريب البشر والجريمة المنظمة.

وبالرغم من أنّ التورط في مستنقع الصراع السوداني خاصة بعد أحداث المثلث بين السودان وليبيا ومصر الأخيرة سيكون على حساب طموحاته في السيطرة على طرابلس وتأكيد شرعيته على الصعيد الدولي، ولا سيّما أن قوات حفتر تعتمد على المرتزقة الأجانب والميليشيات في عملياتها، وتعمل على السيطرة على العاصمة طرابلس وهزيمة حكومة عبد الحميد الدبيبة وقواتها وميليشياتها. فمن غير المتوقع تورط حفتر بصورة أعمق في الصراع السوداني بعيدًا عمّا جرى في منطقة المثلث الحدودي المترامية الأطراف والمكشوفة، والتي سيكون البقاء فيها مكلفًا لكل هذه الأطراف؛ ميليشيات الدعم السريع وقوات حفتر ومن ورائهما دولة الإمارات.

تأكيداً لما سبق، ووفقاً لفريق خبراء الأمم المتحدة لا تزال حركات دارفورية متمردة تتمركز في جنوب ليبيا وتتحرك عبر الحدود الهشة مع السودان وتشاد وحتى مصر بعد سيطرة ميليشيا الدعم السريع على منطقة "المثلث" شمال غربي السودان. (رسالة الخبراء إلى مجلس الأمن 14 أبريل/ نيسان 2025؛ ص 25)

وفي ضوء التورط الأخير لقوات حفتر في دعم الدعم السريع، وتحويل القواعد والمطارات في جنوب ليبيا إلى دعم التمرد في السودان، ومحاولة إنقاذه من الهزائم المتلاحقة؛ فإنّ جنوب ليبيا ستتحول إلى ساحة تتجمع فيها حركات متمردة وشبكات إجرامية عابرة للحدود، خاصة في حال تمكنت القوات المسلحة السودانية من سحق ميليشيا الدعم السريع في تقدمها لتحرير كامل ولايات دارفور، مما يجعل هروب فلول الميليشيا وعناصرها إلى ليبيا سيناريو أرجح.

ثالثًا: تحليل مواقف المنظمات القارية

أ. الاتحاد الإفريقي:

رغم أن الاتحاد الإفريقي سارع إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس السلم والأمن في أبريل/ نيسان 2023، وأعلن عن خارطة طريق تتضمن ست نقاط، إلا أن استجابته لم تلبِّ حجم الأزمة. سرعان ما بدا واضحًا عجز المنظمة عن التعامل مع طبيعة الصراع المتغيرة في الدول الأعضاء، وافتقارها للقدرة على اتخاذ إجراءات فعالة للوقاية أو الحل.

فمنذ انقلاب 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021 وحتى اندلاع الحرب في أبريل/ نيسان 2023، لم تظهر أجهزة الاتحاد المعنية بالدبلوماسية الوقائية وفهم النزاعات أي تحليل واقعي للديناميات السياسية في السودان؛ بل ظلت مواقف الاتحاد رهينة قراره السابق بتجميد عضوية السودان بسبب الانقلاب العسكري الذي أنهى الترتيبات المدنية التي انطلقت بموجب الوثيقة الدستورية في أغسطس/ آب 2019.

ورغم كون الاتحاد الإفريقي أحد أطراف "الآلية الثلاثية" (إلى جانب الأمم المتحدة و"إيغاد")، إلا أن مبعوثه الخاص للسودان، السفير محمد بلعيش، لم يتحرك لمنع تدهور الأوضاع، وتجنّبت المنظمة اتخاذ خطوات وقائية في وقت كانت البلاد فيه على شفا الانهيار.

أظهرت أزمة السودان بجلاء فشل آليات الإنذار المبكر لدى الاتحاد الإفريقي؛ إذ حذّر مبعوثه من "تدخلات خارجية في الحوار السوداني" في وقت مبكر ("آفريكا إنتليجنس"؛ 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022)، دون أن يتبع ذلك أي تحرك حقيقي. بل بدا أن الاتحاد ليس عاجزًا

فقط، بل وربما متواطئًا ضمنًا في ما حدث.

وقد انحصرت تحركات الاتحاد في اجتماعات مكرورة وآليات شكلية وبيانات بلا مضمون عملي. حتى خارطة الطريق التي تمّ تبنيها في 27 مايو/ أيار 2023 خلال اجتماع مجلس رؤساء الدول والحكومات، بقيت دون تنفيذ فعلي. تضمنت الخارطة ("بيان الاجتماع الثالث للآلية الموسعة حول أزمة السودان" 31 مايو/ أيار 2023، ص5) أهدافًا طموحة مثل:

1. تنسيق الجهود الدولية والإقليمية في مسار موحّد.
2. وقف شامل وفوري للعنف.
3. تسهيل الاستجابة الإنسانية.
4. حماية المدنيين والبنية التحتية.
5. تعزيز دور دول الجوار في الضغط على الأطراف.
6. استئناف المسار السياسي المدني بمشاركة الجميع.

ورغم هذه البنود، ظلت حالة الجمود مستمرة؛ إلى أن تعزز التوجه الدولي نحو إشراك القوى المدنية.

وفي يناير/ كانون الثاني 2024، تمّ تعيين الدبلوماسي الغاني محمد بن شمباس رئيسًا لفريق رفيع المستوى بشأن السودان، بتفويض للتعامل مع جميع الأطراف المحلية والدولية لدفع العملية السياسية.

لكن مجددًا، اصطدمت جهود الفريق بالانقسامات السياسية الداخلية، حيث توزعت الولاءات بين الجيش والدعم السريع. وبعد جولتي حوار في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2024، وصلت المهمة إلى طريق مسدود، كما أظهرت وثيقة "مصفوفة المجالات المواضيعية: نقاط التقارب والاختلاف بين مجموعتي يوليو وأغسطس السودانيتين [بدون تاريخ]" والتي عكست حجم التباعد بين المجموعات السياسية.

وعلى الرغم من تكرار رفض الاتحاد الإفريقي للتدخلات الخارجية، فإنه امتنع عن تسمية الأطراف الضالعة، خصوصًا الإمارات، أو تحميل المسؤولية بشكل عادل. بل حتى لجنة التحقيق في الانتهاكات في السودان التي أُعلنت عنها "اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" (ACHPR) في أغسطس/آب 2024، بتوجيه من مجلس السلم والأمن الإفريقي، لم يتم تفعيلها فعليًا.

أمّا أبرز مؤشرات الغياب الفعلي للإرادة السياسية، فتمثلت في بيان مجلس السلم والأمن في يونيو/حزيران 2024، حيث تم تكليف اللجنة الفرعية المعنية بالعقوبات بالتنسيق مع مفوضية الاتحاد الإفريقي ولجنة أجهزة الأمن والمخابرات الإفريقية (CISSA) بهدف تحديد جميع الجهات الخارجية التي تقدم دعماً عسكريًا أو سياسيًا أو ماليًا للأطراف المتحاربة. رغم مرور الوقت، لم يصدر أي تقرير بهذا الخصوص.

رغم تكرار شكاوى الاتحاد الإفريقي من التهميش والتجاهل، إلا أنه في الواقع كان طرفًا في تعقيد مشهد الوساطات وتداخلاتها؛ إذ أنشأ خلال عام واحد ثلاث آليات مختلفة، في الوقت الذي كان يشارك فيه بصفة مراقب في المحادثات التي جرت في جدة وجنيف (مرام مهدي، 2024).

هكذا، تحوّل شعار "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" إلى عبارة بلا مضمون، وفقد الاتحاد مكانته كفاعل قيادي، ليتحول إلى تابع يتنقل بين مسارات متباينة كمنبر جدة، و"مبادرة دول الجوار"، وآلية "التحالف من أجل إنقاذ الأرواح والسلام في السودان". علاوة على ذلك، ومن أبرز تجليات فشله أيضًا إخفاق اللجنة الرئاسية المخصصة التي أعلن عنها في يونيو/ حزيران 2024، برئاسة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، والتي كان يُفترض أن تسعى لعقد لقاء بين الجنرالين البرهان وحميدتي، دون إحراز أي تقدم.

ب. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)

وجدت منظمة "إيغاد" نفسها في قلب صراعات حادة بين بعض دولها الأعضاء بشأن كيفية التعامل مع الأزمة السودانية، ما انعكس سلبًا على قدرتها في التأثير الفعّال ضمن الجهود الإقليمية والدولية في هذا الملف. وقد أدى التنافس داخل اللجنة الرباعية لإيغاد، خاصة بين جيبوتي – التي تتولى الرئاسة الدورية – وكل من إثيوبيا، كينيا، وجنوب السودان، إلى تقويض جهود المنظمة، ليس فقط في لعب دور مؤثر في حل الأزمة السودانية، بل وأيضًا في علاقتها مع الاتحاد الإفريقي، حيث نشأ خلاف وتنافس حول من يقود المبادرات الدبلوماسية المتعلقة بالسودان.

وعلى الرغم من محاولات التنسيق وتوحيد المبادرات، وقعت "إيغاد" في نفس أخطاء الاتحاد الإفريقي، نتيجة

انطلاقها من فرضيات خاطئة، أهمها مساواتها بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، باعتبارهما طرفين متساويين من حيث الشرعية. هذا النهج أفقد المنظمة ثقة الحكومة السودانية، التي رأت فيه انحيازًا وتواطؤًا غير مقبول.

وفي 10 يوليو/تموز 2023، اعتمدت رباعية الإيغاد خارطة طريق لحل الأزمة في السودان، كما ناقشت احتمال نشر القوة الاحتياطية لشرق إفريقيا والذي قوبل برفض صارم من السودان. وقد رأى بعض المراقبين في هذه الخطوة محاولة جديدة لمنح التمرد مكاسب سياسية عجز عن تحقيقها ميدانيًا، فضلاً عن خدمتها لأجندات أطراف خارجية على حساب مبادئ وقيم المجموعة الإقليمية.

وبسبب هذا الموقف، قررت الحكومة السودانية في يناير/كانون الثاني 2024 تعليق عضويتها في المنظمة، ما شكّل ضربة قاضية لمبادرات إيغاد، وأفقدها القدرة على الاستمرار أو دعم مبادرات أخرى فاعلة على الساحة. وكما هو الحال مع الاتحاد الإفريقي، بقيت خارطة الطريق التي أعلنتها "إيغاد" دون نتائج ملموسة.

ورغم تعيين مبعوث خاص (الجنوب سوداني لورانس كوبراندي) في مارس/آذار 2024، لم تتقدم العلاقات بين المنظمة والحكومة السودانية، حيث فشلت الرئاسة الجيبوتية للمنظمة في إثناء الخرطوم عن قرارها بتجميد العضوية. وزاد الطين بلة اقتراح مبعوث المنظمة – للمرة الثانية – بنشر قوات أجنبية داخل السودان في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، ما اعتُبر مساسًا بالسيادة السودانية، وساهم في تعميق الهوة بين الجانبين.

ورغم الدعوات المتكررة من إيغاد لوقف إطلاق النار والتحذير من الكارثة الإنسانية، فقد استغرقت وقتًا طويلًا في محاولة عقد لقاء مباشر بين قائد الجيش وقائد قوات الدعم السريع، وكأن هذا اللقاء هو الحل الوحيد، متجاهلة خيارات بديلة ربما كانت أكثر واقعية وفعالية.

تقييم عام:

أظهرت أزمة السودان مدى تأثر المنظمتين الإقليميتين – إيغاد والاتحاد الإفريقي – بالتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، وارتباط مواقفهما بمصالح أطراف بعينها، على حساب الدعم الحقيقي لدولة عضو تمر بأزمة عميقة. كما كشفت هذه الأزمة ابتعاد المنظمتين عن مبادئ الوحدة الإفريقية والتزامهما المُفترض بسيادة الدول الأعضاء.

خاتمة:

في ظل التعقيدات التي أحاطت باندلاع الصراع في السودان، يمكن اعتبار تمرد قوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023 تجسيدًا واضحًا لفشل مشروع بناء الدولة الوطنية بعد الاستقلال. فقد أدى غياب مشروع وطني جامع، وتفكك مؤسسات الدولة، إلى خلق ازدواجية في البنية العسكرية، خصوصًا بعد صعود قوات الدعم السريع أعقاب التغيير السياسي الذي حدث في عام 2019، وتحولها إلى قوة موازية للدولة، لها سلطات واسعة ونفوذ في مجالات متعددة. هذا الواقع أنتج ما يمكن وصفه بـ"دولة داخل الدولة"، ما أدى إلى كارثة وطنية بكل المقاييس.

وقد تسبب التمرد في تدمير ممنهج لبُنى الدولة، رغم هشاشتها، وتسبب في معاناة إنسانية هائلة، ونهب واسع طال الممتلكات العامة والخاصة، وأثر بشكل مباشر على معيشة ملايين السودانيين في مختلف الولايات.

إقليميًا، يُثير نجاح أبو ظبي في التأثير على مواقف بعض دول الجوار، ودعمها الفعلي للتمرد، مخاوف حقيقية من احتمال تكرار السيناريو السوداني في دول أخرى تعاني من ضعف مؤسساتي، واحتكار للسلطة، وتفشي الفساد، وغياب القيادة الوطنية الفاعلة.

خلاصة القول: إن الصراع الحالي في السودان، بعد تمرد قوات الدعم السريع لا يهدد فقط بفشل الدولة، بل يُنذر بانهيار الدولة الوطنية نفسها؛ من خلال تفكيك أركان السيادة، وتعطيل القانون، وتفشي الفوضى والجريمة، وليس مجرد تمرد عادي يمكن التسامح تجاهه أو الحوار معه كالمعتاد.

وهذا البُعد الخطير للصراع، هو ما فشلت غالبية الأطراف الإقليمية والدولية في إدراكه، باستثناء قلة من الخبراء والمحللين الذين نبّهوا إلى عمق الأزمة وحِدَّتها.

وعود بلا طعام.. فضائح التمويل الإنساني في قلب الكارثة السودانية

اعداد :
محمد عبيد.

المال يُهدر والجوع ينتشر.. أين تذهب المساعدات في السودان؟

بين وعود المانحين وجوع النازحين.. أين اختفت المليارات؟

وضعت الحرب الشرسة بين الجيش وقوات الدعم السريع، والتي دخلت عامها الثالث، السودان على شفا أسوأ كارثة إنسانية عرفها العالم. ومع ذلك؛ لم تجد الاهتمام الكافي دوليًا، رغم صيحات الاستغاثة، ورغم تشريدها ملايين السودانيين من ديارهم تحت وطأة العنف المباشر بيد عناصر المليشيا والقصف المتبادل وسط الأحياء السكنية والتجمعات في المخيمات التي طالتها المسيرات والمدافع من طرفي القتال.

ووفقًا لتحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) الصادر في ديسمبر 2024، فإنّ نصف سكان البلاد - أي نحو 24.6 مليون شخص - يواجهون مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة أو أسوأ).

وتتفاقم هذه الأزمات بسبب تزايد القيود على الوصول الإنساني، والنقص الحاد في التمويل.

وبالفعل، أعلنت لجنة مراجعة المجاعة التابعة لـ IPC عن مجاعة (المرحلة الخامسة) في خمس مناطق، مما يؤثر على 637,000 شخص، مع توقعات بامتدادها إلى خمس مواقع أخرى.

وتُظهر تقارير لمنظمات الأمم المتحدة، على رأسها مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية في السودان "أوتشا"، اتساع حجم المأساة الإنسانية في هذا البلد.

وتشير الأرقام الأحدث، الصادرة خلال شهري مايو ويونيو، إلى أن:

- 25.6 مليون شخص بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، حسب تقرير (OCHA) في يونيو 2025.
- 9.1 مليون شخص يواجهون انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، بينهم أكثر من 3 ملايين في مراحل الطوارئ أو الكارثة، وفقًا لتصنيف (IPC) في مايو 2025.
- 7.6 مليون نازح داخلي منذ اندلاع الحرب، نصفهم تقريبًا في دارفور وكردفان وحدهما (UNHCR)، يونيو 2025.

المصدر:
https://fts.unocha.org/countries/205/summary/2024
https://reports.unocha.org/en/country/sudan/

وفي يوليو الماضي، قالت شبكة أطباء السودان إنّ فريقها حصر عدد 239 طفلًا توفوا نتيجة سوء التغذية ونقص الغذاء والدواء بولاية شمال دارفور، خلال الفترة من يناير وحتى يونيو، بسبب تزايد حالات الجوع ونقص الغذاء والدواء وضرب مستودعات تغذية الأطفال بمدينة الفاشر.

وأبدت الشبكة أسفها لتجاهل العالم لأطفال دارفور المحاصرين لأكثر من عام، في ظل انعدام تام لأغلب المواد الغذائية وارتفاع أسعارها داخل مدينة الفاشر والمعسكرات بولاية شمال دارفور.

وأطلقت نداءً عاجلًا لإنقاذ ما تبقى من المدنيين الذين يتعرضون للحصار والقصف المستمر.

وطالبت الشبكة المنظمات الإقليمية والدولية بالضغط على الدعم السريع لقبول وتنفيذ الهدنة المقترحة من الأمين العام للأمم المتحدة، وفتح شريان حياة عاجل لإدخال المساعدات الإنسانية، والمعينات الطبية، ورفع الحصار المفروض على المدينة منذ أكثر من عام.

"25.6 مليون شخص بحاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية، و9.1 مليون يواجهون انعدامًا حادًا في الأمن الغذائي، مع تزايد القيود على الوصول الإنساني، والنقص الحاد في التمويل، مما يُفاقم الأزمة الإنسانية في السودان."

• تعهدات بلا نتائج:

بعد مرور أكثر من عامين، لا يزال الملايين من السودانيين يرزحون تحت وطأة الجوع، ويتساقط الأطفال في معسكرات النزوح جوعًا ومرضًا، وتُترك قرى بأكملها دون طعام أو دواء.

ويُدرِج أحدث تقرير عن "بؤر الجوع الساخنة" السودان ضمن أكثر خمس مناطق مدعاة للقلق في العالم؛ حيث تعاني المجتمعات إمّا من المجاعة، أو معرضة لخطر المجاعة، أو تواجه مستويات كارثية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، نتيجة لتصاعد الصراع، والصدمات الاقتصادية المستمرة، والكوارث الطبيعية.

في خضم هذا الجحيم، تعهدت عشرات الدول والمنظمات الدوليّة بتقديم مليارات الدولارات لدعم جهود الإغاثة.

ووفقًا لبيانات منصة تتبُّع التمويل الإنساني (FTS)، بلغ إجمالي التعهدات الدولية للسودان أكثر من 2.3 مليار دولار في عام 2024، لكن لم يتم صرف سوى 38% فقط منها فعليًا حتى نهاية العام.

وهذا يعني أنّ أكثر من 1.4 مليار دولار ظلت وعودًا غير منفذة، رغم الحاجة الملحة للسودانيين، وفقًا

لبيانات المنظمات الدولية ذات الصلة الأوثق بالمانحين.

• مزادات المانحين:

عُقِد مؤتمر باريس لدعم السودان في يونيو 2023م، أي بعد حوالي شهرين من اندلاع القتال، وسط حضور دولي واسع النطاق، وخرج بتعهدات لدعم السودان؛ بلغت 1.5 مليار دولار.

- فرنسا وألمانيا تعهدتا بأكثر من 300 مليون دولار معًا، لكن لم يتم الإفصاح علنًا عن آلية التحويل أو الجهات المستفيدة.
- دول خليجية بارزة أعلنت عن مساهمات، لكنها لم تُنفذ على الأرض كما أُعلن.
- الولايات المتحدة، رغم وعودها، خفضت مساعداتها المباشرة بسبب مخاوف الفساد والانقسامات السياسية.

لكن، وبعد أشهر من ذاك المؤتمر، لم تصل معظم تلك الأموال إلى السودان، أو لم تصل في الوقت المناسب.

أكثر من ذلك، تشير بيانات FTS إلى أنّ 30% من التعهدات بقيت على الورق، وأنّ التحويلات المالية تأخرت بين 3 إلى 8 أشهر، مما أثّر بشدة على العمليات الإغاثية في مناطق النزاع مثل نيالا، وزالنجي، ومدني.

• مِن المانح إلى المستلم.. أين المال؟

رحلة المساعدات تبدأ من خزائن المانحين، مرورًا بوكالات الأمم المتحدة، ثمّ المنظمات الدولية غير الحكومية، ثمّ منظمات وطنيّة، وأخيرًا - نظريًا- إلى المستفيدين.

لكن هذه السلسلة تخضع لاقتطاعات إدارية وهياكل بيروقراطية:

- 20%–30% من هذه المبالغ تُخصم كمصاريف تشغيل وإدارة داخل المنظمات الأممية والدولية.
- منظمات محلية حديثة التأسيس استلمت ملايين الدولارات رغم افتقارها للخبرة أو الطواقم الميدانية؛ وفقًا لتقرير مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية (OCHA) لعام 2024.
- عدد كبير من هذه المنظمات تمّ تسجيله بعد اندلاع الحرب، ويرتبط بعضها بأطراف سياسية أو عسكرية.

وتشير تقارير داخلية لوكالات أمميّة إلى أن أكثر من 40% من المنظمات المحليّة العاملة حاليًا لا تملك هيكلًا مؤسسيًّا حقيقيًّا؛ بل تعتمد على شبكات محسوبية، ما يجعل تتبع الأموال مهمة

> **"وثّقت حالات بيع علني لدقيق برنامج الأغذية العالمي في أسواق أم درمان وسوق سنار، في مؤشر واضح على احتكار المساعدات من قبل ميليشيات وأطراف فاعلة تُوزّع المساعدات على أساس الولاء وليس الحاجة."**

شبه مستحيلة.

• فساد التوزيع:

رغم توفر بعض المواد الإغاثية، إلا أن التوزيع يخضع لمعادلات القوة والنفوذ، وليس للحاجة الفعلية، حيث يتم احتكار المساعدات في بعض المناطق، وتُستخدم كأداة للضغط أو الاستقطاب. وتشير كثير من الوقائع إلى احتكار قوات عسكرية وميليشيات للمساعدات وتوزيعها على أساس الولاء.

كما يحصل قادة مجتمعات محليّة على حصص مقابل دعم أطراف معينة.

علاوة على ذلك، تمّ الكشف عن عمليات بيع للمساعدات في عديد من الأسواق العامة بعدد من مدن السودان، ووثّقت "هيومن رايتس ووتش" ومصادر محليّة حالات بيع علني لدقيق برنامج الأغذية العالمي (WFP) في أسواق أم درمان وسوق سنار.

المصدر:

https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/sudan

"التقرير كشف عن تحديات كبيرة تواجه الاستجابة الإنسانية في السودان، بما في ذلك تأخر الإبلاغ عن وقائع الاحتيال، والتكاليف التشغيلية المرتفعة، وتوزيع أقل من 50% من خطط المساعدات، مما يؤثر على سمعة البرنامج وقدرته على تحقيق أهدافه."

• واجهات بلا أثر.. دور مُريب لبعض المنظمات:

تحوّلت بعض المنظمات إلى واجهات للربح، وأخرى باتت عميلة لأجهزة استخبارات أو قادة عسكريين:

- منظمة تأسست في الأبيض في مايو 2023 حصلت على تمويل يتجاوز 4.5 مليون دولار من جهة أمميّة، دون أن تنفذ مشاريع حقيقية على الأرض (وفقًا لتقرير مراجعة داخلية تم تسريبه في مارس 2025).
- منظمات مرتبطة بعناصر سابقة في أجهزة الأمن أو تعمل من خلال علاقات مباشرة مع قيادات عسكرية تحصل على الأولوية في التعاقدات.

وتتحدث مصادر داخلية من برنامج الأغذية العالمي (WFP) عن "فقدان السيطرة على سلسلة التوزيع" في ظل غياب آلية تحقق ميدانية حقيقية.

• فساد أممي:

وفي 4 ديسمبر 2024 نشرت رويترز تسريبا عن تقرير داخلي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة تناول فيه أنّ الاستجابة لأزمة السودان تواجه مشكلات خطيرة، تعرقل قدرة المنظمة

على التخفيف من حدة الجوع في البلاد التي تمزقها الحرب، كما تضر بسمعتها لدى الجهات المانحة.

وحدد التقرير مجموعة من المشكلات التي تعاني منها استجابة البرنامج في السودان؛ منها عدم القدرة على توسيع عملياته، وضياع فرص التمويل، وما وصفه بـ "تحديات مكافحة الاحتيال".

وأنتج التقرير - الذي وُصِف بأنّه سري ومؤرخ في 30 أغسطس- بعد تقييم أجراه فريق التنسيق الإقليمي للطوارئ في برنامج الأغذية العالمي خلال شهري يوليو وأغسطس، وكان الفريق مكلفًا بالمساعدة في توسيع عمليات البرنامج في السودان والدول المجاورة.

وكان برنامج الأغذية العالمي يكافح وقتها للحصول على مليارات الدولارات لتلبية الاحتياجات في بؤر الجوع حول العالم، ويواجه أزمة ثقة من جانب الولايات المتحدة وجهات مانحة رئيسة أخرى.

ويُقدّر أن نحو نصف سكان السودان البالغ عددهم 50 مليون نسمة يعانون من جوع حاد وسط حرب أهلية مدمِرة بدأت في أبريل 2023، ويُعتقد أن المئات يموتون يوميًا بسبب الجوع أو أمراض مرتبطة به.

ويقول التقرير إنّ "سمعة البرنامج في الاستجابة السريعة للطوارئ قد تضررت" مشيرًا إلى أنّ "أصحاب المصلحة الرئيسين؛ بما في ذلك الجهات المانحة، يطالبون الآن بإحراز تقدم ملموس قبل تقديم أي تمويل إضافي".

وعند سؤاله عن التقرير لم يتطرق نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، كارل سكو، إلى

تفاصيله، لكنّه قال لرويترز إنّ البرنامج ووكالات إنسانية أخرى لم تكن مستعدة للأزمة المفاجئة في السودان.

وأضاف "استغرقنا وقتًا طويلاً حتى نعود إلى العمل بطريقة فعّالة وكفوءة وعلى أسس مبدئية. لكنني واثق من أننا الآن في وضع أفضل ونبذل كل ما بوسعنا".

وأشار سكّو إلى أن البرنامج قام خلال الأشهر الماضية بتعيين أفضل الكفاءات لقيادة استجابته في السودان، وعزّز فرقه الميدانية، وأعاد النظر في استراتيجيته للوصول إلى المحتاجين. وذكر أنّ لدى البرنامج نحو 700 شاحنة تعمل على طرق السودان، وقدّم مساعدات نقدية لأكثر من مليوني شخص خلال هذا العام.

وانتقد التقرير أيضًا الأهداف "المتفائلة بشكل مفرط" فيما يتعلق بتوزيع المساعدات. وقال إن الهدف الأصلي لمكتب السودان المتمثل في الوصول إلى 8.4 مليون شخص محتاج كان "غير واقعي ويشكل خطرًا على سمعة المنظمة".

وأشار إلى أن "التقديرات الحالية تشير إلى أن البرنامج قد لا يتمكن من تنفيذ سوى حوالي 50% من خطته الحالية بحلول أكتوبر 2024".

كما وجد التقرير أن العقود بين البرنامج وشركائه في توزيع الغذاء تتضمن "تكاليف تشغيلية مرتفعة بشكل مفرط بغض النظر عن الكميّات الموزعة"، مما أدى إلى مدفوعات لمنظمات غير حكومية "حققت أقل من 5% من أهدافها في التوزيع".

وفي أغسطس 2024، كشفت رويترز أن البرنامج

يحقق مع اثنين من كبار مسؤوليه في السودان بشأن مزاعم تتعلق بالاحتيال وإخفاء معلومات عن الجهات المانحة تتعلق بقدرة البرنامج على توصيل المساعدات.

وتم تسليم تقرير فريق الطوارئ حول السودان إلى مكتب المفتش العام للبرنامج الذي يقود التحقيق؛ لأنه يشمل مشكلات مرتبطة بالتحقيق في الاحتيال، حسب ما أفاد به أشخاص مطلعون على الأمر. ولم تتم مشاركة التقرير مع الجهات المانحة.

ورفض برنامج الأغذية العالمي التعليق على وضع التحقيق، لكنه قال سابقًا لرويترز إنه يحقق في "مزاعم بسوء سلوك فردي مرتبط بتجاوزات في أجزاء من عملياتنا في السودان"، لكنه لم يحدد طبيعة المخالفات.

وذكر التقرير أيضًا أن من بين المشكلات تأخر الإبلاغ عن وقائع "مكافحة الاحتيال والفساد" والتعامل معها. وفي أغسطس، كانت هناك قرابة 200 حالة إمّا متأخرة أو ما تزال قيد الانتظار؛ مما "يشكل مخاطر على السمعة وعلى سير العمليات"، وفقًا للتقرير الذي لم يوضح تفاصيل هذه الحالات.

وفي يونيو الماضي قال برنامج الأغذية العالمي إنه بحاجة إلى أكثر من 200 مليون دولار لمواصلة استجابته الطارئة للاجئين السودانيين في الدول المجاورة خلال الأشهر الستة المقبلة، إضافة إلى 575 مليون دولار أخرى لعملياته داخل السودان لدعم الأكثر احتياجًا.

ووسط كل هذه التحذيرات، تكتفي الأمم المتحدة بتصريحات عمومية حول "الصعوبات التشغيلية"، وتواصل بعض الحكومات ضخ الأموال دون أي آلية رقابية شفافة.

وتشير تقارير من منظمات رقابية دولية مثل "Transparency International" و"Global Integrity" إلى وجود تواطؤ موظفين أمميين مع شبكات محلية، كما وثّقت استغلالًا منهجيًا للمساعدات.

المصدر:
https://www.transparency.org/en/news/humanitarian-aid-corruption-sudan-crisis

• من يجرؤ على المحاسبة؟

تحولت المساعدات الإنسانية في السودان من وسيلة للنجاة إلى وقود للصراع، ومن طوق نجاة إلى أداة للفساد والهيمنة. يُستخدم قوت الجوعى وسيلة لإطالة عمر الحرب، وتتداخل مصالح الدول والمنظمات والوسطاء في شبكة معقدة من الاستفادة والسكوت المتبادل.

يتساءل السودانيون، والعالم معهم:

من يجرؤ على المحاسبة؟

من يتحدث باسم الجوعى؟

من يكسر دائرة الإفلات من العقاب؟

• اعتراض الحكومة:

وفي مقابل كل التقارير الدولية والصور الواردة عن المجاعة في دارفور، ترفض السلطات السودانية الاعتراف بتفشي المجاعة وتقول إن قوات الدعم السريع هي المتسبب الأول في الأزمة الإنسانية خاصة في دارفور؛ حيث تفرض حصارا مطبقا على الفاشر بشمال دارفور، وتعرقل وصول الشاحنات إلى المحتاجين في المخيّمات.

وفي تصريح لها خلال يوليو الجاري قالت مفوض العون الإنساني سلوى آدم بنيه، إنّ الحكومة ومنذ أبريل من العام 2024 منحت (6800) تأشيرة

دخول للهيئات والمنظمات الأممية، كما فتحت (13) معبراً.

وأضافت: "رغم ذلك، ما زالت الميليشيا تمنع وصول المساعدات الإنسانية للمواطنين في ولايات دارفور". وأكدت بنيه في تصريحات من ولاية النيل الأبيض بأنه ليس هنالك أي مجاعة، لكن هنالك تجويعٌ ممنهجٌ لاعتراض وصول المساعدات الإنسانية للمواطنين في الفاشر.

التوصيات: نحو شفافية حقيقية:

1. إنشاء منصة موحدة وشفافة لتتبع المساعدات من المصدر إلى المستفيد.
2. مراجعة آليات التعاقد مع المنظمات المحلية وفقًا لمعايير النزاهة والقدرة.
3. نشر تقارير تدقيق ربعية من قبل هيئات مستقلة.
4. فتح تحقيق دولي مستقل في شبهات الفساد الكبرى.
5. إشراك المجتمعات المحلية واللجان المدنية في الرقابة على التوزيع.

المصادر والمراجع

- منصة تتبع التمويل الإنساني FTS – الأمم المتحدة: https://fts.unocha.org/countries/205/summary/2024
- تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) – السودان 2025: https://reports.unocha.org/en/country/sudan/
- برنامج الأغذية العالمي (WFP) – السودان: https://www.wfp.org/countries/sudan
- مؤتمر باريس لدعم السودان – 2023: https://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/sudan/events/article/international-conference-in-support-of-sudan-paris-17-may-2023
- هيومن رايتس ووتش – السودان: https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/sudan
- بيانات النزوح والتغذية – الأمم المتحدة: https://data.unhcr.org/en/situations/sudan
- تقارير Global Integrity حول الحوكمة في الأزمات الإنسانية.
- تقارير Transparency International: https://www.transparency.org/en/news/humanitarian-aid-corruption-sudan-crisis

https://www.reuters.com/world/africa/world-food-programs-troubles-sudan-hurt-hunger-relief-alienated-donors-internal-2024-12-04/?utm_source=chatgpt.com

---

معلومات حول المواد والأموال التي وصلت
2/ المنظمات العاملة/ جدول /
الإغاثة المنهوبة/ صمت العالم
ماذا تقول المنظمات؟

المثلث الحدودي: بوابة اللا دولة وصراع الجغرافيا والوكالة

في قلب الصحراء الكبرى، وفي تقاطع هشّ لثلاث دول متأرجحة على حافة الانهيار أو في قلب الصراع، تقف رقعة جغرافية صغيرة – تُعرف اصطلاحًا بـ"المثلث الحدودي بين السودان ومصر وليبيا" – لتتحول من منطقة حدودية للتماس بين ثلاث دول محورية إلى بؤرة جيوسياسية مشتعلة، تهدد بإعادة تشكيل خرائط النفوذ في شمال إفريقيا، وتكشف عن ملامح صراع تتداخل فيه طموحات أمراء الحرب، مع حسابات القوى الإقليمية والدولية، ومعادلات الأمن القومي لدول الجوار.

ففي مطلع يونيو 2025 أعلنت القوات المسلحة السودانية سحب قواتها المتواجدة في منطقة المثلث الحدودي لإعادة التموضع؛ حيث سيطرت قوات الدعم السريع على هذه المنطقة الاستراتيجية.

لم تكن سيطرة قوات الدعم السريع على هذا المثلث مجرد تحرك عسكري ظرفي؛ بل كانت لحظة مؤسِسة ضمن مسار طويل من تفكيك الدولة السودانية، وتسليع الجغرافيا، وتحويل التخوم الصحراوية إلى خطوط إمداد، ومنصّات لتصفية الحسابات الإقليمية، ونقاط التقاء بين شبكات التهريب العابر للحدود، والميليشيات المرتبطة بدول، وأجهزة استخباراتية تشتبك من وراء ستار.

فهذا التحرك يمثل نقلة نوعية في تحركات الدعم السريع خلال حربها ضد الدولة السودانية المستمرة منذ أبريل 2023.

• منطق الأرض.. جغرافيا بلا دولة:

يقع هذا المثلث عند نقطة التقاء الحدود الجنوبية الشرقية لليبيا، والحدود الغربية لمصر، والشمالية الغربية للسودان. في الظاهر، تبدو هذه المنطقة مقفرة، خالية من المدن أو التجمعات السكانية الكبرى، لكنها في الواقع تمثل شبكة طرق صحراوية شديدة الأهمية، استخدمت منذ سنوات طويلة في تهريب البشر والسلاح والوقود والذهب والمخدرات.

من الكفرة الليبية إلى دارفور السودانية، ومن العوينات المصرية إلى جبال تيبستي في تشاد؛ تشكل هذه المسارات شبكة عنكبوتية يصعب ضبطها أمنيًا. كل من يسيطر على إحدى نقاط هذا الخط يملك مفتاحًا للتحكم في بوابة غير رسمية للهجرة إلى أوروبا، وللإمداد اللوجيستي للجماعات المسلحة في السودان وليبيا، ولإعادة تدوير عوائد التهريب في بنوك وواجهات مدنية في عواصم بعيدة.

لم يكن مفاجئًا أن يتصدر هذا المثلث أجندة التدخلات الإقليمية والدولية مؤخرًا، فالموقع، رغم جغرافيته المنسيّة، إلا أنه يشكل مفترق طرق لصياغة مستقبل

الدولة السودانية، ولبسط النفوذ العسكري في ليبيا، ولتحصين العمق الاستراتيجي لمصر.

• الدعم السريع والحدود.. من التكتيك إلى الاستراتيجية:

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع سعت الأخيرة إلى بناء خطوط إمداد موازية بعيدًا عن مناطق سيطرة الجيش. لم تكن سيطرتها على المثلث الحدودي مجرد تقدم ميداني؛ بل مثلت رهانًا استراتيجيًا لتأمين منفذ إلى ليبيا، يُستخدم لتدفق السلاح والوقود، ولمراكمة العائدات غير المشروعة من الذهب وتهريب البشر.

وفي ظل الفشل في السيطرة على الفاشر – التي تعد البوابة الأمنية الأهم في دارفور – اتجهت الميليشيا إلى تثبيت أقدامها في هذه الرقعة الهشة، آملة أن تمنحها هذه السيطرة مزيدًا من أوراق الضغط التفاوضية، وأن تُظهر نفسها كقوة قادرة على بسط السيطرة خارج المركز، وفرض وقائع على الأرض.

لكن هذه السيطرة لم تأتِ من فراغ، ولم تكن خالية من الرعاية الخارجية. فتقارير متعددة أشارت إلى وجود دعم إماراتي مباشر؛ عبر إنشاء خط إمداد بري يمتد من دارفور إلى الجفرة الليبية، ومرورًا بالكفرة؛ فيما أظهرت صور الأقمار الصناعية استخدام القاعدة الجوية الليبية في معطن السارة لنقل الذخائر والوقود لقوات الدعم السريع.

• حفتر والدعم السريع.. تحالف المصالح:

يشير هذا التواطؤ إلى معادلة أكثر تعقيدًا. فخليفة حفتر، رجل الشرق الليبي القوي، يجد في التعاون مع الدعم السريع فرصة لتعزيز نفوذه في الجنوب الليبي، ولإقامة شراكة غير معلنة تضمن له استمرار خطوط التهريب، وتوفر له موطئ قدم في النزاع السوداني.

لكن هذا الانخراط لا يخلو من حسابات مزدوجة. فالقاهرة، التي دعمت حفتر طويلًا كحليف في الشرق الليبي، تجد نفسها اليوم في وضع معقد؛ إذ إن تقارب حفتر مع قوات الدعم السريع - والتي تُعد من أبرز التهديدات للأمن القومي المصري من الجهة الجنوبية- يثير قلق صناع القرار في القاهرة؛ خاصة مع التقارير

المتزايدة عن استخدام العوينات– الكفرة كخط تهريب نشط قد يُستخدم مستقبلاً ضد المصالح المصرية.

• واشنطن وأوروبا.. حين تُرسم الحدود من بعيد:

في هذا السياق المتشابك، لا يمكن تجاهل الحضور الغربي. فالولايات المتحدة، التي أعلنت مؤخرًا - على لسان مسؤولين في الخارجية- عن نيتها إعادة الانخراط الفاعل في الملف السوداني ترى أن الحسم في هذا المثلث سيمثل حلقة مهمة في إعادة هندسة النفوذ في إفريقيا، خاصة بعد نجاحها في التوسط لاتفاق بين رواندا والكونغو.

وبالمثل، تنظر بروكسل بعين القلق إلى سيطرة ميليشيا غير حكومية على مسار حيوي للهجرة غير النظامية من القرن الإفريقي نحو المتوسط. فعلى امتداد سنوات موّلت أوروبا سياسات "احتواء الهجرة في المصدر" ودعمت السودان وليبيا ماليًا واستخباراتيًا لتأمين الحدود، لكنّها – عمليًا – خلقت بيئة مواتية لنشوء كيانات أمنية موازية تُدير هذه العمليات وفق مصالحها

> **يعد السودان منتجاً رئيسياً للصمغ العربي علي مستوى العالم ما جعله يشكل مصدر رزق للسودانين الذين يعتمدون عليه بشكل مباشر وغير مباشر كمصدر للدخل**

الذاتية. فالدعم الأوروبي وعلاقته بالدعم السريع واستخدامه في ملف الهجرة غير الشرعية قديم؛ حيث دعم الاتحاد الأوروبي علناً جهود مكافحة الهجرة غير النظامية (كما اصطلح على التسمية) ويتم دفع الملايين من اليوروهات من أموال دافعي الضرائب الأوروبيين لهذا الغرض. تلك الجهود التي يعرف الاتحاد الأوروبي جيدا أنه يتم تنفيذها من قبل ميليشيا الدعم السريع ، بالرغم من الإنكار القاطع لجميع الأدلة التي تشير لتوجه هذا الدعم لقوات الدعم السريع في حين يعترف بدعمه لجهود السودان في السيطرة على الهجرة عبر ما يسمى بـ (عملية الخرطوم) استفادت الميليشيا من ذلك؛ وهو أحد دوافعها للسيطرة على هذه المنطقة الحيوية ليصنع لنفسه موقعا قويا عبر السيطرة على هذا المعبر المهم في مسار التهريب والهجرة غير الشرعية كملف محوري وأساسي للاتحاد الأوروبي في المنطقة.

• حرب الذهب والوقود.. الاقتصاد في خدمة الجغرافيا:

خلف المعركة العسكرية والجيوسياسية، تدور حرب صامتة على الموارد. إذ إنّ المثلث الحدودي لا يمر فقط بخطوط التهريب التقليدية؛ بل يعبر فوق احتياطات هائلة من الذهب في شريط يمتد من شمال دارفور إلى حدود موريتانيا، ويقطع مسارات الكوكايين من أميركا الجنوبية إلى أوروبا، ويصل إلى شبكات تجارة الوقود المدعوم والمخدرات.

وقد وظّفت قوات الدعم السريع هذه الجغرافيا لتعزيز بنيتها المالية، فاعتمدت على تهريب الذهب عبر الكفرة إلى طرابلس ومنها إلى دبي، واستفادت من تواطؤ عناصر في جهاز حفتر الأمني، في مقابل حماية بعض خطوط الإمداد، وضمان عدم تدخل مباشر ضد تحركاتها.

كما تحولت كتيبة "سبل السلام" – وهي مجموعة مسلحة محلية في الكفرة – إلى ذراع تنفيذية لهذه الشبكات، وتحالفت ضمنيًا مع قوات الدعم السريع، لتأمين هذا الخط الذي يشكل شريان حياة للميليشيا في

ظل تقدم الجيش السوداني غربًا.

الاقتصاد والمصالح المادية المباشرة تلعب دورا جوهريا ودافعًا أساسيًا لتأمين متنفس اقتصادي لقوات الدعم السريع؛ مما يساعدها على تعزيز قدرتها الاقتصادية، واتخاذ هذا المسار كمتنفس ملائم بعد خسارة الدعم السريع لمساحات المناورة وتأثير العقوبات على القطاع الاقتصادي للدعم السريع.

• القاهرة.. بين توازن الردع واستحقاقات الجوار:

من جهة أخرى، تجد مصر نفسها أمام معادلة معقدة. فاستقرار حدودها الجنوبية لا يمكن أن يتحقق في ظل تمدد ميليشيا مسلحة تتلقى دعمًا من قوى إقليمية، وتسيطر على ممرات حدودية قريبة من منشآت حساسة في مثلث العوينات.

ففي الثالث من يوليو الماضي تزامنت زيارة للبرهان إلى القاهرة مع تواجد لوفد بقيادة القائد العسكري حفتر

> **"إنها ليست فقط نقطة تماس حدودي، بل معمل مفتوح لإعادة تعريف السيادة، وترسيم الفاعلين، وتحديد من له الحق في تمثيل السودان، ومن يملك مفاتيح الجغرافيا."**

لمناقشة تطورات الأوضاع عقب سيطرة الدعم السريع على منطقة المثلث، واتهام الحكومة السودانية لقوات ليبية في دعم هذا التحرك الذي قامت به قوت الدعم السريع.

هذا الحراك المصري الأخير باتجاه البرهان، وتكثيف اللقاءات مع حفتر، يعكسان محاولة لإعادة رسم التوازنات في تلك المنطقة. فالقاهرة لا تريد خسارة حفتر؛ لكنّها في ذات الوقت لن تقبل بأن تتحول حدودها الجنوبية إلى ممر غير آمن.

وقد أظهرت القاهرة إشارات متكررة بضرورة التنسيق الاستخباراتي مع الجيش السوداني، وتفعيل آليات الاستشعار المبكر، تحسبًا لأي تصعيد مفاجئ قد يُوظَّف فيه المثلث كنقطة انطلاق لعمليات تهريب أو تسلل مسلح يمكن أن يهدد الحدود المشتركة والأمن القومي؛ بعد خلط التوازنات في هذه المنطقة.

• الاحتمالات القادمة.. ثلاثة سيناريوهات متداخلة:

أمام هذا المشهد يمكن الحديث عن ثلاثة سيناريوهات رئيسة:

السيناريو الأول: استمرار الوضع الحالي، مع بقاء المثلث تحت سيطرة الدعم السريع، وتحوله إلى قاعدة خلفية للتمويل والإمداد. وفي هذا السيناريو ستُستخدم المنطقة كمنصة غير رسمية لتحالف غير معلن بين الإمارات وحفتر والدعم السريع؛ مما يزيد الضغوط على الجيش السوداني، ويُعمّق القطيعة بين الخرطوم وبنغازي والقاهرة.

السيناريو الثاني: تصعيد مصري مباشر أو عبر وسطاء، قد يشمل ضغوطًا على حفتر، أو عمليات نوعية على الحدود، أو حتى دعم غير مباشر للجيش السوداني لاستعادة المثلث. وهذا السيناريو سيؤدي إلى انفجار الوضع في المنطقة، وقد يُخرج الخلافات بين القاهرة وأبوظبي إلى السطح.

السيناريو الثالث: تدخل دولي عبر مسار تفاوضي تُعاد

فيه صياغة هندسة السيطرة الحدودية؛ بما يضمن تفكيك السيطرة الأحادية للميليشيا، ويؤسس لنظام رقابة مشترك يُشرف عليه الاتحاد الإفريقي أو الأمم المتحدة. وهذا السيناريو ما يزال بعيدًا في ظل انعدام الثقة بين الأطراف؛ لكنه يظل احتمالًا مطروحًا إذا تفاقم التهديد الحدودي.

• دعم خارجي أم مشروع تفكيك؟

في قلب هذا الصراع يبقى السؤال الأبرز: هل ما يجري في المثلث الحدودي هو تعبير عن مشروع "تفكيك ممنهج" للدولة السودانية؟ أم أنّه مجرد ارتداد لحرب أهلية خرجت عن السيطرة؟

بعض التحليلات تشير إلى أنّ الدعم الخارجي لقوات الدعم السريع – خاصة من أبوظبي – لا يهدف فقط إلى الحفاظ على "حليف ميداني" بل يتعدى ذلك إلى خلق واقع استراتيجي جديد يسمح بترسيخ نفوذ بعيد المدى في منطقة ذات أهمية حاسمة للطاقة والممرات التجارية.

كما أنّ رغبة بعض القوى الغربية في وجود طرف "غير حكومي" يمكن التفاوض معه بعيدًا عن الجيوش التقليدية تمثل تحوّلاً في فهم أدوات النفوذ، وهو ما ظهر في تقارير أوروبية وأمريكية تدعو إلى إشراك الدعم السريع في أي تسوية سياسية مستقبلية.

• المقاومة البنيوية.. الجيش والدولة والمجتمع:

لكن هذا المشروع يواجه مقاومة داخلية لا يُستهان بها؛ فالمؤسسة العسكرية السودانية رغم الضربات لا تزال تحتفظ بشرعية الدفاع عن الحدود. ومع عودة المدن الكبرى إلى يد الجيش، وعودة السيطرة على معظم الإقليم الأوسط فإنّ تحركات الدعم السريع في الأطراف - مهما اتسعت - تظل من دون عمق ديمغرافي حقيقي.

في المقابل، خسرت الميليشيا العمق الشعبي بسبب الجرائم البشعة التي قامت بها خلال الحرب. وصار الخطاب الشعبي الغالب يقف ضد شرعنة الميليشيا، ويرى أنّ ما تقوم به هو تمرد على الدولة.

هذا التيار الذي يعبّر عن طيف واسع من السودانيين، يرفض التدخلات الأجنبية، ويُطالب بمسار سياسي يقوم على وحدة الأرض، واحتكار الدولة للعنف الشرعي.

كما أنّ هذا الصوت الغالب يري في الدعم السريع تهديدا وجوديا للدولة السودانية، حيث تقر مجموعات كبيرة بأحقية القوات السودانية المسلحة في حماية الحدود، ويُدرك أنّ أي تفكك للمؤسسة العسكرية سيقود إلى "دولة خالية الوفاض"، بلا مركز ولا قرار.

• خاتمة.. المثلث كمختبر لمستقبل الدولة:

في النهاية تكشف السيطرة على المثلث الحدودي عن لحظة فارقة في الصراع السوداني، بل وفي مستقبل الإقليم ككل. فالمنطقة رغم جغرافيتها القاسية إلا أنّها باتت بمثابة مرآة تعكس طبيعة العلاقات الإقليمية، وتكشف خريطة التدخلات، وتُظهر الفارق بين الدولة والميليشيا.

إنّها ليست فقط نقطة تماس حدودي، بل معمل مفتوح لإعادة تعريف السيادة، وترسيم الفاعلين، وتحديد من له الحق في تمثيل السودان، ومن يملك مفاتيح الجغرافيا.

وبينما تتقاطع مصالح الدول الكبرى في هذه الرقعة الصغيرة؛ يظل الحسم الحقيقي رهينا بقدرة السودانيين - جيشًا ومجتمعًا وقوى سياسية جديدة - على إعادة بناء الدولة، وتحرير الجغرافيا من سطوة السلاح غير الشرعي، واستعادة الحدود من أيدي الوكلاء.

قفزة للأمام – وفرة في المحاصيل خلال الحرب

قراءة حول تقرير بعثة تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية (CFSAM) الصادر في مارس 2025 عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

في ظل الحرب المستمرة التي تعصف بالسودان منذ أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية و "قوات الدعم السريع"، واجه قطاع الإنتاج الزراعي - الذي ظلّ لفترة طويلة العمود الفقري للاقتصاد الوطني السوداني- تحديات هائلة، خصوصًا في المواسم الزراعية للعام الذي اندلعت فيه الحرب. وهو، بطبيعة الحال، ما تسبب في هزة كبيرة في الأمن الغذائي، وفجوة غذائية وصلت إلى مستويات غير مسبوقة من المجاعة في بعض مناطق السودان.

وبينما يرزح السودان تحت وطأة حرب مدمرة، تفاجأ الكثيرون بتقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) الذي أظهر "تحسنًا ملحوظًا" في إنتاج الحبوب الرئيسية لعام 2024/2025، واصفًا الموسم الزراعي بأنه أحد أفضل المواسم من حيث الإنتاج منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023. ومع ذلك، ألقى التقرير الضوء على هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتأثير الكبير للحرب على قطاع الزراعة في السودان.

استند التقرير إلى بعثة تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية في جمهورية السودان التي اعتمدت على زيارات ميدانية لعدد من الولايات السودانية شملت: الجزيرة، القضارف، النيل الأزرق، كسلا، البحر الأحمر، الشمالية، نهر النيل، سنار، والنيل الأبيض. وهي ولايات تُعتبر آمنة وتحت سيطرة القوات المسلحة السودانية في الفترة من ديسمبر 2024 إلى يناير 2025، بالإضافة إلى بيانات جمعها فريق عمل متخصص في العمل عن بُعد لتغطية ولايات الخرطوم ودارفور وكردفان، بغرض تقديم صورة شاملة عن الإنتاج الزراعي لعام 2024/2025 وتضمنت عملية جمع البيانات مقابلات مع مؤسسات حكومية، وسلطات ولائية، ومنظمات أممية وغير حكومية، بالإضافة إلى زيارات ميدانية ومقابلات مع مزارعين ورعاة وتجار.

كما استخدمت بيانات الأقمار الاصطناعية وصور الغطاء النباتي لتدعيم المعلومات الميدانية، خاصة في ما يتعلق بأداء موسم الأمطار وظروف الغطاء النباتي.

• إنتاج الحبوب.. قفزة غير متوقعة في ظل الحرب:

بلغ إجمالي إنتاج الحبوب 6.7 مليون طن، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 62 في المئة مقارنة بالعام السابق، و7 في المئة أعلى من المتوسط السنوي للسنوات الخمس الماضية (6.26 مليون طن).

ووفقًا لتقرير بعثة تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية في السودان (CFSAM) الصادر في مارس 2025، فقد قُدّر إجمالي إنتاج الحبوب في البلاد لعام 2024/2025 (بما في ذلك القمح المحصود في مارس 2025) بـ 6.6 مليون طن متري، أي بزيادة نسبتها 62% مقارنة بعام 2023، و7% فوق متوسط الأعوام الخمسة السابقة.

وقد شكل محصول الذرة الرفيعة العمود الفقري لهذه الطفرة؛ حيث بلغ إنتاجه نحو 5.4 ملايين

طن، بزيادة قدرها 77% مقارنة بالعام السابق، و30% أعلى من متوسط الأعوام الخمسة السابقة.
أما الدخن، فقد سجل تحسنًا طفيفًا، إذ بلغ إنتاجه حوالي 793 ألف طن، أي بزيادة 16% عن عام 2023، إلا أنه لا يزال أقل بنسبة 45% من متوسط الإنتاج في الأعوام الخمسة السابقة.
أما بالنسبة للقمح، والمزروع في الموسم الشتوي، فقد قُدر إنتاجه بنحو 490 ألف طن، بزيادة 30% عن العام السابق، رغم انخفاض المساحات المزروعة به؛ نتيجة ضعف التمويل، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية.
كما زادت المساحة الكلية المزروعة بالحبوب إلى 15.1 مليون هكتار، بزيادة 10 في المئة عن موسم 2023/2024 (13.7 مليون هكتار)، و5 في المئة فوق متوسط الخمسة أعوام السابقة (14.4 مليون هكتار).

• الأمطار.. نعمة موسميّة خففت من وطأة الحرب:

في بلد يعتمد أكثر من 95% من إنتاجه الزراعي على الزراعة المطرية، كانت الأمطار الوفيرة عاملاً حاسمًا في نجاح الموسم. حيث أشار التقرير إلى أن موسم الأمطار لعام 2024 كان أعلى من المتوسط من حيث الكمية، وتميّز بتوزيع زمني مناسب في معظم المناطق، ما ساعد في زيادة المساحات المزروعة وتحسين جودة المراعي، بالرغم من أن بعض المناطق مثل جنوب كردفان وسنار واجهت فترات جفاف قصيرة.
كما أفادت فرق البعثة الميدانية بأن الغطاء النباتي كان ممتازًا قبيل موسم الحصاد، مما انعكس إيجابًا على محاصيل الحبوب وكذلك على المراعي، التي توفر غذاءً طبيعيًا لحوالي 112 مليون رأس من الثروة الحيوانية في البلاد.

• نقص في المدخلات الزراعية:

رغم هذا التحسن في الإنتاج، لا يزال القطاع الزراعي يواجه نقصًا في المدخلات الأساسية مثل الأسمدة، والمبيدات، والبذور المحسنة، والوقود، والتمويل. إذ أكد التقرير أنّ وزارة الزراعة لم تتمكن من توفير كميات البذور المطلوبة هذا الموسم، بينما قامت

منظمة الفاو بتوزيع 5,303 أطنان من البذور المحسنة لأكثر من نصف مليون مزارع.

وأشار المزارعون في عدة ولايات إلى أنهم اعتمدوا على البذور المدخرة من الموسم السابق أو تلك المشتراة بأسعار باهظة من السوق المحلي، والتي كانت غالبًا غير مصدّقة، مما أثّر على جودة المحصول في بعض المناطق.

• أزمة التمويل.. تحدٍ كبير لضمان استمرارية الزراعة:

أدت الحرب إلى تأثر النظام المصرفي، وتوقف نشاط البنك الزراعي السوداني في عدة ولايات. حيث بلغ عدد المستفيدين من التمويل الزراعي حوالي 7,100 مزارع فقط خلال الموسم، مقارنة بأكثر من 22 ألفًا في عام 2022، وهو انخفاض بنسبة 68%.

وقد بلغ إجمالي التمويل المقدم للزراعة في عام 2024 حوالي 55 مليار جنيه سوداني، بزيادة طفيفة

ووفقًا لتقرير بعثة تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية في السودان (CFSAM) الصادر في مارس 2025، فقد قُدّر إجمالي إنتاج الحبوب في البلاد لعام 2024/2025 (بما في ذلك القمح المحصود في مارس 2025) بـ 6.6 مليون طن متري، أي بزيادة نسبتها 62% مقارنة بعام 2023، و7% فوق متوسط الأعوام الخمسة السابقة.

عن 2023 ولكن أقل بـ 18% عمّا قبل الحرب.

وفي ظل تأثر الدعم الحكومي، اضطُر المزارعون إلى الاعتماد على التمويل الذاتي أو على قروض مجتمعية صغيرة؛ الأمر الذي حدّ من توسع الزراعة الشتوية خصوصًا.

• ارتفاع تكلفة الإنتاج.. من الجرار إلى العامل اليومي:

كشف التقرير كذلك عن ارتفاع في أسعار المدخلات الزراعية. ففي ولاية القضارف، تضاعفت أسعار بعض المعدات الزراعية بنسبة تجاوزت 200%.

فعلى سبيل المثال، قفز سعر الجرار من 13 مليون جنيه إلى 35 مليون جنيه خلال عام واحد، بينما تضاعف سعر بذور عباد الشمس من 11 مليون إلى أكثر من 22 مليون جنيه للطن.

نعم، العمالة كانت متوفرة نسبيًا، خاصة مع انخراط أعداد كبيرة من النازحين في الزراعة، لكن أجور العمالة اليومية ارتفعت بأكثر من 200% مقارنة بالعام الماضي، مما رفع كلفة الحصاد اليدوي.

• الثروة الحيوانية.. وضع جيد لكنّه هش:

يضم قطاع الثروة الحيوانية في السودان 112.5 مليون رأس. فقد عكست الأرقام صمودًا ملحوظًا؛ حيث تحسّنت حالة الحيوانات في 2024 مقارنة بـ2023، بفضل أمطار غزيرة عززت المراعي من مستوى جيد إلى ممتاز، مع توقعات باستمرارها حتى مارس 2025.

ونجحت الجهود الحكومية في تطعيم 8.187.400 رأس في الولايات الآمنة تحت سيطرة القوات المسلحة. وأشار التقرير إلى تحسن ملحوظ في قطاع الثروة الحيوانية حيث تحسّنت صحة الحيوان هذا الموسم، ولم تُسجل تفشيات كبيرة للأمراض، وازدادت معدلات التطعيمات مقارنة بالعام الماضي، رغم توقف إنتاج اللقاحات محليًا.

وقدّر التقرير أن المراعي كافية لإطعام الثروة الحيوانية حتى 2025 في معظم المناطق، لكن

بعض الولايات تواجه خطر نضوب الموارد مبكرًا بسبب التكدس الحيواني الناتج عن حركة النزوح الداخلي.

• التأثير الاقتصادي.. انخفاض سعر الصرف والتضخم:

من الناحية الاقتصادية، أشار التقرير إلى أن الجنيه السوداني فقد أكثر من 120% من قيمته خلال عام واحد؛ حيث بلغ سعر الدولار في السوق الموازية في ديسمبر 2024 حوالي 2,445 جنيهًا، مقارنة بـ1,100 جنيه فقط في ديسمبر 2023.

كما ارتفع معدل التضخم السنوي إلى أكثر من 240%، ما أثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للأسر، وفاقم من الأزمة.

ورغم انخفاض أسعار الذرة والدخن بنسبة تتراوح بين 10-20% بعد موسم الحصاد، إلا أن الأسعار ما تزال مرتفعة جدًا، وتُقدّر بأنها خمسة أضعاف ما كانت عليه قبل اندلاع الحرب في مارس 2023.

تقدّر احتياجات السودان الاستهلاكية من الحبوب في عام 2025 بنحو 7.7 ملايين طن، أي بعجز قدره 1.1 مليون طن. وسيمثل القمح الجزء الأكبر من هذا العجز، بينما يُتوقع تحقيق فائض في الذرة الرفيعة قدره حوالي 979 ألف طن، يمكن استخدامه لتجديد المخزون الاستراتيجي الخاص.

ويشير التقرير إلى أنّ الوفرة في الإنتاج لا تعني بالضرورة تحسّن الأمن الغذائي بنسبة توازي هذه الوفرة في الإنتاج؛ في ظل عدد من التحديات التي تتعلق بصعوبات الحركة، وتوقف عدد كبير من الأسواق، وحركة النزوح الداخلي.

• توقعات 2025.. عجز في القمح وفائض في الذرة:

تقدّر احتياجات السودان الاستهلاكية من الحبوب في عام 2025 بنحو 7.7 ملايين طن، أي بعجز قدره 1.1 مليون طن. وسيمثل القمح الجزء الأكبر من هذا العجز، بينما يُتوقع تحقيق فائض في الذرة الرفيعة قدره حوالي 979 ألف طن، يمكن استخدامه لتجديد المخزون الاستراتيجي الخاص.

لكن تحقيق هذه الأرقام سيظل مرهونًا باستقرار الأوضاع، وإعادة تشغيل شبكات النقل والتوزيع، وضمان وصول الحبوب إلى الأسواق والمستهلكين.

يبدو أن معادلة القمح والذرة في السودان لعام 2025 تعكس أكثر من مجرد أرقام؛ إذ إنها صورة مركّبة من الفجوة الغذائية والاختلالات الهيكلية التي فاقمتها الحرب. ففي حين يوفر فائض الذرة الرفيعة أملًا مؤقتًا فإنّ عجز القمح المستمر يهدد استقرار إمدادات القمح في المدن والمخيمات.

ويبقى الحل الحقيقي في استقرار الأوضاع، واستعادة سلاسل الإنتاج والتوزيع، واستثمار الموارد المحلية بشكل عقلاني.

وإلى ذلك الحين سيظل ملايين السودانيين يواجهون هذه الأزمة؛ رغم وجود فائض غذائي غير مستفاد منه.

• ختامًا:

هذا التقرير يُعبِّر عن تجربة صمود السودانيين خلال الحرب المستعرة منذ أبريل 2023 وتجعلنا هذه التجربة نعيد النظر في النموذج التقليدي المعتمد في الاستجابة للأزمات الإنسانية، ولا سيما في الذي يتعلق بالأمن الغذائي؛ فبينما ظلّ التركيز السائد للمؤسسات الدولية منصبًا على استيراد المعونات

الغذائية وتقديم الدعم المباشر للمواطنين أظهر القطاع الزراعي السوداني - رغم الحرب، وشح الموارد، والانهيار المؤسسي- قدرة استثنائية على الصمود والتعافي؛ بل النمو في ظل هذه الأوضاع بالغة التعقيد.

إنّ هذا الأداء الاستثنائي؛ كما جاء تقرير بعثة تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية للأمم المتحدة يبرهن على أنّ الاعتماد على الإنتاج المحلي والصمود والمقاومة ليس مجرد خيار نظري أو شعار مرفوع، بل هو مسار عملي وفعّال، ومجرب، أثبت نجاعته في التعافي وامتصاص تأثير الحرب؛ عبر جودة التجربة السودانية في هذا المجال الرئيس، والذي يعتبر موردا مهما في السودان.

فبرغم قسوة الحرب وتعدد الأزمات، يكشف هذا التقرير عن ملامح مشرقة لقوة الإرادة السودانية، التي تتجلى في ميادين الزراعة

والحياة. ففي خضم الدمار والمعاناة، تتخلق قوة دفع داخلية ملهمة تدفع السودانيين نحو العمل والإنتاج، لا الاستسلام، بل لزراعة الأمل وسط الركام.

ويثبت الواقع؛ مرةً بعد أخرى أنّ الشعب السوداني يمتلك طاقة كامنة عظيمة، لا تُقاس بالمؤشرات الاقتصادية ولا تُرصد في تقارير وكالات الإغاثة. إنّها طاقة نابعة من عمق التاريخ، وصلابة الهويّة، وروح الصبر الموروثة عبر الأجيال. ففي بلد تتكرر فيه الانكسارات وتتعدد فيه الأزمات ظلّ الإنسان السوداني ينهض كل مرة من تحت الركام، حاملاً فأس الزراعة، أو كيس الطحين، أو كتاب المدرسة، وكأنّه يقول للعالم: "نحن هنا، باقون رغم كل شيء".

ليست هذه مجرد معركة من أجل الرغيف أو الماء أو المسكن، بل هي معركة من أجل الكرامة؛ معركة يخوضها المزارع في القضارف حين يزرع حقله رغم غياب الوقود، وتخوضها الأمهات في المعسكرات حين يُطعمن أبناءهن مما تيسّر. هي معركة من أجل الحياة والمستقبل؛ بكل ما تعنيه الكلمة من تحدٍ وإيمان.

إنّ ما يميز هذا الشعب ليس فقط صموده، بل قدرته العجيبة على تحويل المحن إلى فرص، والخراب إلى بناء؛ ففي القرى المحترقة تُعاد زراعة الأرض، وفي المدن المنهوبة تُقام أسواق جديدة، وفي المجتمعات المنكوبة تولد مبادرات شبابية لا تملك إلا الأمل وقليلًا من الموارد، لكنها تبني الكثير. من بين الرماد، ينبت الأمل؛ لأنّ الرماد في السودان ليس نهاية، بل بداية. ومن بين المحن، يُصنع الغد؛ لأن الغد في وجدان هذا الشعب ليس ترفًا، بل ضرورة وجودية.

وبينما تترنح الدولة بفعل الحرب وتتراجع المؤسسات، تظهر قوة أخرى - غير مرئية أحيانًا- لكنها حقيقية: قوة المجتمع، والروابط، والإرادة الشعبية التي لا تعرف الانكسار.

فليكن واضحًا: الجوع قد يقتل الجسد، لكن العزيمة السودانية تحمي الروح. ومن رحم الفوضى، تولد مشاريع صغيرة، ومزارع مجتمعية، ومبادرات للإغاثة الذاتية، كلّها تشهد أنّ هذا الشعب لا ينتظر المنقذ، بل يُنقذ نفسه بنفسه كل يوم.

وهكذا، فإنّ معركة الغذاء ليست مسألة لوجيستية فقط؛ بل هي مرآة لصراع أكبر؛ صراع من أجل البقاء بكرامة، ومن أجل مستقبلٍ يصنعه أبناء السودان بأيديهم؛ مهما طال الليل أو اشتدت العواصف.

المصدر : تقرير بعثة تقييم المحاصيل والإمدادات الغذائية (CFSAM) الصادر في مارس 2025 عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)

واشنطن تعود إلى إفريقيا ببوابة الاقتصاد تحت راية السلام

عبد المنعم أبو إدريس علي

في يوم 27 يونيو بالعاصمة الأمريكية واشنطن تم توقيع اتفاق سلام بين دولتي الكونغو الديمقراطية، ورواند لإنهاء صراع مسلح يدور في الجزء الشرقي من الكونغو في المنطقة المتاخمة لرواند ويوغندا. ويبدو الصراع هنا في ظاهره بين مجموعة m23 المعارضة وحكومة كنشاسا؛ لكن الواقع يشير إلى تدخل رواندا بشكل كبير؛ والأمر لديه ارتباطات بالتكوينات الإثنية المشتركة بين البلدين، غير الحدود. ونص الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار بين كنشاسا ومتمردي m23، وأن تتم عملية دمج مقاتليها في الجيش الكونغولي وتسريح الذين لا تنطبق عليهم شروط الخدمة العسكرية، وأن يتم إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والذين تمّ اعتقالهم نتيجة مشاركتهم في القتال في حال لا يشكلون خطرا على الأمن العام.

النقطة الأخيرة تفتح الباب لحكومة كنشاسا أن تستمر في احتجاز البعض تحت الحجة أعلاه.

كما نصّ الاتفاق على أن يتمتع شرق البلاد بحكم محلي، وأن يشارك مواطنو المنطقة في اتخاذ القرارات المتصلة بإدارة المنطقة.

• يوغندا تراقب:

انسحاب القوات الأجنبية؛وعبارة القوات الأجنبية تؤكد أنّ الأمر غير مقصور على الروانديين وحدهم الذين مهروا الاتفاق؛ وهنا تقفز يوغندا بجوارها واشتراكها في التكوينات الإثنية مع الدولتين؛ على الرغم من أنه لم يصدر تعليق رسمي من كمبالا ينتقد الاتفاق، لكن

تظل نقطة التنافس الدائم مع كيغالي مثيرة للقلق، وقد تفتح الباب أمام فصل جديد! إلا أنه في ذات الوقت هذا الاتفاق الذي تمت صياغته في غيابها سوف تجني منه بعض الفوائد؛ أولها الجانب الأمني خاصة إذا عبر مسلحون حدودها.

والأمر الثاني في حال حدث استقرار بشرق الكونغو ستتوقف عمليات اللجوء التي تحدث إليها مع استمرار العنف.

• أمريكا الكاسب الأكبر:

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن أنّه لماذا وضعت

واشنطن شرق الكونغو على رأس أولوياتها في تحركها نحو إفريقيا، ولا سيما أنّ إدارة ترامب صمتت ستة أشهر عن أي إشارة إلى أزمات القارة الإفريقية.

لكن ما حدث بعد توقيع الاتفاق من توقيع عقود لشركات أمريكية لمشاريع في الإقليم تنسجم مع سياسة ترامب وتحركات مبعوثها إلى إفريقيا رجل الأعمال مسعد بولس.

فقد وقعت شركة Freeport- McMoRan على عقود لاستخراج النحاس والكوبالت، وشركة أخرى أمريكية سويسرية هي Glencore وقعت على عقد آخر في مجال التعدين.

أما مجال خدمات الطاقة والتي لن تقتصر على الإقليم الشرقي بل كل البلاد فنالت عقودها

ويبدو الصراع هنا في ظاهره بين مجموعة m23 المعارضة وحكومة كنشاسا؛ لكن الواقع يشير إلى تدخل رواندا بشكل كبير؛ والأمر لديه ارتباطات بالتكوينات الإثنية المشتركة بين البلدين، غير الحدود.

AES corporation و General Electric والأخيرة شراكة مع الصين. إضافة إلى شركتين حصلتا على عقود في مجال البنية التحتية هما Bechtel و Fluor corporation. وهذا يفند ما تداولته وسائل الإعلام بأنّ التحرك هدفه إخراج الصين نهائيا؛ على الرغم من أن الشركات الأمريكية استحوذت بالكامل على التعدين؛ وهو ما يميز الإقليم.

وغير الأجندة الاقتصادية التي حققتها واشنطن فالتحرك يخدمها في مجال أنها الأخ الأكبر في العالم؛ الذي يحرص على أمن وسلامة الدول، كما أن منطقة البحيرات من المناطق التي تثير قلقا أمريكيا في مكافحة 'الإرهاب". وفي ذات الوقت تحقق هدفا اقتصاديا في منافسة الصين التي أصبحت الشريك الاقتصادي الأكبر مع الدول الإفريقية على الرغم من أن حجم استثماراتها في العام الماضي 2024 تراجع إلى 44.2 مليار دولار مقارنة بـ 64.3 مليار في عام 2022

كما أن الاستقرار في الإقليم يؤمن حلفاءها في المنطقة من أي اضطرابات مثل يوغندا وكينيا و إلى حد ما رواندا

- **قطر حاضرة:**

بدا مثيرا أن واشنطن تركت ضربة البداية في جمع رؤساء الكونغو ورواند إلى الدوحة في ظل بعدها الجغرافي عن المنطقة؛ لكن الواقع يشير إلى علاقات اقتصادية مميزة مع كل من كيغالي وكنشاسا وخاصة في مجال البنية التحتية

برواندا. يُضاف إلى ذلك الخبرة التي راكمتها قطر في الوساطة من خلال تجاربها في أفغانستان وفلسطين، وما أنيط بالدوحة عزز دورها الإقليمي والعالمي في حل النزاعات، ويستمر في تقديمها وسيطا دوليا.

• مخاوف:

على الرغم من النجاح الذي احتفى به البيت الأبيض إلا أن هناك مخاوف تثير قلق المهتمين بأمن المنطقة؛ من خلال استرجاع تجربة اتفاق السلام 2013 والذي انهار سريعا، ومع مرور أكثر من عقد من الزمان إلا أن ذات المخاوف يمكن أن تتجدد. وأول هذه المخاوف هو عملية

انسحاب القوات الأجنبية؛وعبارة القوات الأجنبية تؤكد أنّ الأمر غير مقصور على الروانديين وحدهم الذين مهروا الاتفاق؛ وهنا تقفز يوغندا بجوارها واشتراكها في التكوينات الإثنية مع الدولتين؛ على الرغم من أنه لم يصدر تعليق رسمي من كمبالا ينتقد الاتفاق، لكن تظل نقطة التنافس الدائم مع كيغالي مثيرة للقلق، وقد تفتح الباب أمام فصل جديد!

نزع السلاح في مناطق نائية اعتاد الناس فيها على حمل السلاح، كما أن هناك مجموعات صغيرة لديها نفوذ في محيط جغرافي معين في الإقليم.

إضافة إلى استمرار العنف في الإقليم لأكثر من خمسة عقود؛ مما أدى إلى نشر ثقافة العنف وغياب مؤسسات الدولة مما جعل السكان يعتمدون على المجموعات المسلحة لحمايتهم، وفي ذات الوقت تستفيد هذه المجموعات من التعدين التقليدي عن الذهب في الإقليم، وموارد الغابات وما توفره من أخشاب وحيوانات برية يتم صيدها صيدا جائرا.

والأمر الآخر هو أن المنطقة تحتاج إلى مساعدات إنسانية كبيرة؛ فبخلاف الحرب تسببت الكوارث الطبيعية التي مرت بها المنطقة مثل الانهيارات الأرضية والفيضانات في خلق فجوة كبيرة.

ويبقى التحدي هل سيعبر الاتفاق المطبات الداخلية والإقليمية ويكون دليلا على نجاح عقلية ترامب ومساعديه، والتي بنيت على المكاسب الاقتصادية؛ مما يفتح الباب أمام واشنطن لمزيد من الانغماس في الملفات الإفريقية؛ أم يفشل فتتراجع واشنطن فاسحة المجال في القارة البكر لقوى دولية وإقليمية أخرى تقف متحفزة على مداخل إفريقيا؟

ترامب يلتقي قادة أفارقة في واشنطن: رسائل سياسية وصفقات أمنية وتجارية

عقد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لقاءً لافتًا مع عدد من قادة الدول الإفريقية في العاصمة واشنطن، وذلك يوم الأربعاء 9 يوليو 2025، في خطوة فسّرها مراقبون بأنها تحمل أبعادًا ترويجية من جهة، ورغبة في إعادة صياغة علاقات الولايات المتحدة بالقارة من جهة أخرى.

• وفد إفريقي من غرب القارة:

> **"قال ترامب خلال الاجتماع إنّ العلاقات الأمريكية الإفريقية يجب أن "تنتقل من نموذج المساعدات إلى نموذج التبادل التجاري الحر"، مشددًا على أنّ التجارة والاستثمار أكثر فاعلية من المساعدات التنموية على المدى الطويل."**

ضم اللقاء خمسة رؤساء من دول غرب إفريقيا: السنغال، موريتانيا، ليبيريا، غينيا- بيساو والغابون، وتم داخل قاعة الطعام الرسمية بالبيت الأبيض، بحضور عدد من مستشاري ترامب، ورجال أعمال أمريكيين.

وبحسب صحيفة Wall Street Journal، فإنّ اللقاء تطرّق إلى عدة ملفات استراتيجية، أبرزها قضايا الاستثمار، والهجرة، والتعاون الأمني.

• من المساعدات إلى التجارة:

قال ترامب خلال الاجتماع إنّ العلاقات الأمريكية الإفريقية يجب أن "تنتقل من نموذج المساعدات إلى نموذج التبادل التجاري الحر"، مشددًا على أنّ التجارة والاستثمار أكثر فاعلية من المساعدات التنموية على المدى الطويل. وناقش الحضور إمكانية زيادة التبادل في مجالات الزراعة، والبنية التحتية، واستخراج الموارد في مجالات التعدين، والغاز الطبيعي والنفط.

• الهجرة.. الصفقات الصامتة:

واحدة من أبرز النقاط التي أُثيرت خلال اللقاء، بحسب إفادات صحفية، تمثلت في اقتراح أمريكي لاستضافة بعض الدول الإفريقية مهاجرين غير نظاميين تم رفضهم في دول أخرى؛ وذلك كجزء من اتفاقيات تعاون مقابل مزايا اقتصادية أو دعم سياسي.

وسبق أن طرحت إدارة ترامب هذا النوع من الاتفاقات خلال فترته الرئاسية الأولى، لكن محاولة توسيع هذا النموذج إلى إفريقيا يثير

تساؤلات حول الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان.

- زلّة لسان أم نبرة استعلاء؟

المشهد الذي أثار جدلًا واسعًا في اللقاء تمثّل في تعليق ترامب على إجادة الرئيس الليبيري جوزيف بوكاي للغة الإنجليزية؛ حيث قال له مبتسمًا: "إنجليزيتك جيدة للغاية.. من أين تعلمت التحدّث بهذه الروعة؟"

ورغم ضحك بعض الحاضرين، إلا أن التصريح أثار موجة انتقادات على مواقع التواصل في ليبيريا وخارجها، واعتبره البعض "متحاملًا وعنصريًا"، خصوصًا وأنّ اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية في ليبيريا منذ تأسيسها. لكن الحكومة الليبيرية قللت من أهمية التعليق؛ مشيرة إلى أنّ الرئيس بوكاي لم يشعر بالإهانة.

"واحدة من أبرز النقاط التي أُثيرت خلال اللقاء تمثلت في اقتراح أمريكي لاستضافة بعض الدول الإفريقية مهاجرين غير نظاميين تم رفضهم في دول أخرى؛ وذلك كجزء من اتفاقيات تعاون مقابل مزايا اقتصادية أو دعم سياسي."

• خلفيات سياسية:

اللقاء يأتي في وقت يسعى فيه ترامب لبناء استراتيجية في المنطقة مرتبطة بالاستثمار بديلا عن المساعدات، والتركيز على قضايا الهجرة بشكل أخص. كما يُنظر إلى هذا اللقاء كجزء من جهوده لإعادة تقديم نفسه كزعيم عالمي يملك علاقات ممتدة؛ خصوصًا في وقت تتصاعد فيه المنافسة الجيوسياسية مع الصين وروسيا على النفوذ في إفريقيا.

كما يُعدّ اللقاء نقطة انطلاق للإدارة الأمريكية الجديدة الطامحة لبناء نسق جديد في التعامل مع القارة الإفريقية؛ فالإدارة الأمريكية التي تنتهج مسار إيقاف وتقليص حجم المساعدات المقدمة للقارة ترى أنه من الضروري سلوك مسار استثماري يرتبط بالشراكات التجارية؛ خصوصا وأنّ القارة تمتلك من الموارد ما يجعلها قبلة للتسابق والتنافس الاستثماري العالمي؛ لاسيما مع توسع حجم الاستثمار الصيني في مجالات الطاقة والبنية التحتية في القارة.

ويأتي أيضا ملف الهجرة في سلم الأولويات؛ إذ تنال هذه القضية مساحة كبيرة في تعاملات الإدارة الأمريكية مع إفريقيا، حيث تتجه إدارة ترامب إلى ترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى دول إفريقية.

المصادر:

Iowa Public Radio News
Financial Times
AP News
The Wall Street Journal

المركز الأفريقي للاستشارات
(The African Center for Consultancy ACC)

الرؤية والرسالة :

المركز الأفريقي للاستشارات مركز بحثي مستقل، تأسس عام 2019م بمبادرة من مجموعة من الباحثين والسياسيين والإعلاميين من ذوي الاهتمام المشترك بالشؤون الفكرية والسياسية والتنموية في القارة الأفريقية؛ وقد تأسس المركز في سياق الثورات والتحولات التي تشهدها المجتمعات الأفريقية المعاصرة، وهي تحولات تتجاوز السطح السياسي والاقتصادي لتتغلغل في الأعماق الثقافية والاجتماعية، عابرة للحدود الجغرافية والتشكلات التاريخية.

إن الاحاطة بهذه الظاهرة وتوجيهها نحو الصالح العام، قبل أن تتبدد في الحروب الأهلية والنزاعات الهامشية، يلقي مسئولية خاصة على الباحثين والمفكرين وصناع القرار، مما يتطلب قدراً كبيراً من الدراسات المتعمقة والمبادرات والسياسات القائمة على الدرس والرصد والتحليل والنقد.

ولذلك، فإن المركز وإن كان يهتم، من حيث الاستراتيجية العامة بتقديم الاستشارات الاقتصادية، إلا أن اهتمامه لا ينحصر في دائرة التخصص الاقتصادي الضيق وإنما يتسع لبلورة رؤى تنموية بديلة، وتقديم منظورات نقدية جريئة، ترتكز عليها وتعززها دراسات وبحوث متعمقة في الشؤون الاقتصادية والسياسية التي تخص المجتمعات والدول الأفريقية، خاصة وهي تشهد تدخلات دولية غير مسبوقة، وصراعات إقليمية دامية.

القيم الحاكمة :

لا ينطلق المركز في أبحاثه وأنشطته من ولاءات حزبية أو طائفية، ولا يروج لمذهب مخصوص، ولكنه يعمل وفقاً لمنظومة من قيم حاكمة تتمثل في البحث الموضوعي عن الحقيقة، والنقد الأمين للآراء، والصدق مع النفس والآخر، والسعي المشترك لصناعة السلام والتنمية، مع إيمان لا يتزعزع بالعدالة والحرية.

ويسعى المركز من خلال فعالياته المتنوعة لتعزيز دائرة الفعل السياسي، بحيث تتوثق الصلة، ويتكثف التفاعل بين النشطاء السياسيين، وقادة المجتمع المدني، وصناع القرار، والمفكرين والخبراء الاستراتيجيين.

ويهتم المركز اهتماما خاصا بالقارة الأفريقية، ولكنه يصوب النظر نحو القضايا والمشكلات التي تتجاوز حدود الجغرافيا، ويعطي أولوية للدراسات المقارنة، ودراسة الحالات المتميزة، والمناهج المستحدثة.

المنهجية :

تقوم منهجية عمل المركز على المحاور الآتية:

- **(استنباط)** أفكار جديدة من خلال البحث واللقاءات والندوات.
- **(نشر)** ما يتوصل اليه من أفكار عبر الوسائط المناسبة.
- **(تكوين وتشبيك)** مجموعات عمل من الخبراء والباحثين وصناع القرار لتحويل تلك الأفكار الى برامج وسياسات مقترحة.
- **(دعوة)** رجال الأعمال وقادة المجتمع والحكومات للنظر في تلك السياسات والبرامج بعين الاعتبار.
- **(تدريب)** الشباب وقيادات المجتمع المدني وصناع السياسات.